# حادث جريدة البوسفور اجيبسيان

## أزمة سياسية

### بين مصر وفرنسا فى أوائل عهد الاحتلال البريطانى

---

قابل الرأى العام فى مصر تأليف وزارة نوبار باشا الثانية فى ١٠ من يناير ١٨٨٤ بوجوم واستياء عميقين ، لأن نوبار ارتضى تأليف الوزارة على أساس إخلاء السودان تنفيذاً لمطالب السياسة الإنجليزية . وكانت الوزارة السابقة — وهى وزارة شريف باشا الرابعة — قد وقفت موقفاً وطنياً مشرفاً حين رفضت الإذعان لذلك المطلب الإنجليزى ، فأرسل اللورد جرانفل وزير خارجية بريطانيا برقيته المشهورة المؤرخة فى ٤ من يناير ١٨٨٤ إلى السير ايفلن بارنج وقد جاء فيها :

« لقد ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضى ، أنه فى حالة إصرار حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة على إخلاء السودان فإن الوزراء الحاليين للخديو لن يقبلوا ، حسب رأيكم ، تنفيذ مثل هذه السياسة .

« وأكاد لا أرى حاجة إلى أن أوضح لكم أنه من الضرورى طالما كان الاحتلال البريطانى المؤقت قائماً فى مصر أن تتأكد حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة من ضرورة اتباع نصائحها التى ترى أن من واجبها إسداءها إلى الخديو ، بعد مراعاة آراء الحكومة المصرية مراعاة تامة ، فى المسائل الخطيرة التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر .

« ويتعين أن يكون الوزراء المصريون ومديرو الأقاليم على بينة من أن التبعة الملقاة الآن على عاتق انجلترا تضطر حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة إلى أن تصر على اتباع السياسة التى تراها . ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقاً لهذه السياسة .

« وإن حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة لواثقة من أنه إذا تطلبت

الضرورة تغيير الوزارة فهناك من المصريين سواء من شغل منهم من قبل منصب الوزارة أو شغل مناصب أقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى يصدرها إليهم الخديو بناء على نصائح حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة .

« وفى استطاعتكم أن تعتمدوا على مؤازرة حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة لكم المؤازرة كلها فى جميع ما تريدون توجيهه من التعليمات لتنفيذ ما سبق من الآراء »(١) .

وقد آثر شريف باشا الاستقالة واختتم بها حياته السياسية ، وكان مما جاء فى خطاب استقالته « . . . إن حكومة مصر لا تقبل مطلقاً تلغراف اللورد جرانفل القائل بوجوب كل نصيحة إنجليزية بدون تردد ما دام جيش الاحتلال موجوداً فى مصر ،وأن كل ناظر لا يكون مشربه إنجليزياً لا يلزم وجوده فى النظارة ... » .

وقد عرض الخديو توفيق الوزارة على مصطفى رياض باشا على أساس قبول «النصيحة» الإنجليزية بإخلاء السودان ، فرفض تشكيل الوزارة وأقر شريف باشا على موقفه المشرف ، وكان مما صارح به الخديو أنه كان يتمنى أن يكون عضواً فى وزارة شريف حتى يكون له نصيب من شرف هذا الموقف الوطنى .

وراجت فى الدوائر السياسية فى القاهرة شائعات تقول إنه لن يقبل مصرى واحد تأليف الوزارة على أساس التخلى عن السودان ، واعتقد السير ايفلن بارنج أن الساسة المصريين يستهدفون من هذه السياسة السلبية الضغط على انجلترا حتى تعدل عن سياسة إخلاء السودان وتعود بذلك وزارة شريف باشا إلى الحكم ، فأذاع أنه إذا ظلت البلاد بدون وزارة فإنه سيتسلم بنفسه زمام الحكومة ويعين وزراء انجليز . وانزعج الخديو توفيق انزعاجاً شديداً واستدعى السير بارنج ليلا ، وصرح له بقوله إنه يقبل باخلاص إخلاء السودان كله ، وإنه يعتقد بعد تفكير عميق أن هذه السياسة هى خير ما يكون لصالح البلاد ، وإنه يثق ثقة تامة فى أن أية نصيحة تسديها حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة إنما هى لصالح مصر(٢) .

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٢١٠ .
(٢) الكتاب الأزرق رقم ١ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٢٢١ .

وأرسل السير بارنج برقية فى مساء ٨ يناير ١٨٨٤ إلى اللورد جرانفل يخطره بهذا التصريح(١) ، ثم أبرق إليه مرة أخرى فى نفس الليلة يبلغه أن نوبار قد وافق على تأليف الوزارة ، وأن الرأى قد استقر على أن يكون جميع أعضاء الوزارة من المصريين ، وأن نوبار ارتضى تماماً تنفيذ السياسة «الحكيمة» القائلة بالتخلى عن السودان واستبقاء سواكن(٢) . وفى ١٠ يناير ١٨٨٤ تم تشكيل وزارة نوبار ولم يدخلها أحد من أعضاء وزارة شريف(٣) . وقد تصدى نفر من الإنجليز للدفاع عن موقف نوبار فقالوا إنه بقبوله تأليف الوزارة قد أنقذ مصر ، لأنه لو نفذ السير بارنج خطته وعين وزراء إنجليز لضمت مصر ضماً صريحاً إلى الممتلكات البريطانية .

فى مثل هذه الملابسات ، وعلى أساس إخلاء السودان ، وعلى ضوء المبدأ السياسى الخطير الذى تضمنته برقية اللورد جرانفل والمؤرخة فى ٤ يناير ١٨٨٤ والخاصة بضرورة تنفيذ النصائح التى تقدمها الحكومة البريطانية إلى الخديو ، تألفت وزارة نوبار الثانية . وأوجس الرأى العام فى مصر خيفة منها . وقد تحققت مخاوفه بأسرع مما كان يتصور : غدت هذه الوزارة منذ أيامها الأولى أداة طيعة لينة فى يد الاحتلال ، وازداد على عهدها تغلغل النفوذ البريطانى فى مرافق البلاد ، وعينت الوزارة فى ١٥ من يناير ١٨٨٤ — قبل أن ينقضى أسبوع واحد على تأليفها — أحد الإنجليز وهو كليفورد لويد Clifford Lloyd وكيلا لوزارة الداخلية بدلا من على رضا باشا ، فكان أول إنجليزى يشغل هذا المنصب ، وجعلت راتبه

---

(١) المصدر السابق .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١ لسنة ١٨٨٤ الوثيقة رقم ٢٢٢ .

وأنظر أيضاً تقريراً ضافياً عن الحالة السياسية الداخلية فى مصر فى ذلك الوقت ، وضعه باريز Barrère قنصل عام فرنسا فى مصر وأرسله فى ٧ يناير ١٨٨٤ إلى جول فرى Jules Ferry وزير الخارجية الفرنسية . ونشرته الحكومة الفرنسية فى وثائقها الدبلوماسية Documents Diplomatiques Français. (1871-1914) 1ère Série Tome V Doc. no. 185

(٣) تم تأليف وزارة نوبار باشا الثانية على النحو الآتى : نوبار باشا للرياسة والحقانية والخارجية ، مصطفى فهمى باشا للمالية ، محمد ثابت باشا للداخلية ، عبد القادر حلمى باشا للحربية والبحرية ، محمود الفلكى باشا للمعارف ، عبد الرحمن رشدى بك للأشغال .

٢٥٠٠ جنيه مصرى فى العام ، وهو مرتب ضخم بالنسبة لقيمة النقد فى ذلك الوقت من ناحية ، وبالنسبة للارتباكات المالية الخطيرة التى كانت تواجهها وقتئذ الحكومة المصرية[1] . وكان لويد متغطرساً مستهتراً مغروراً لا يقيم وزناً لأقدار الناس ولا يحترم تقاليد المصريين وعاداتهم . وسنلتقى به فى أكثر من موضع فى هذا البحث . ويكفى أن نذكر هنا أنه سيطر على وزارة الداخلية سيطرة تامة ، وتعالى على وزيرها محمد ثابت باشا الذى لم يحتمل غطرسته فقدم استقالة مسببة من منصبه فى مارس ١٨٨٤ قبلها نوبار وتولى هو وزارة الداخلية بجانب وزارتى الخارجية والحقانية ورياسة الوزارة[2] ، ومع ذلك لم يكترث وكيل الداخلية بنوبار باشا بل اصطدم به أكثر من مرة ، وغدا يصدر الأوامر بدون إقرارها من نوبار أو اطلاعه عليها ، كما اصطدم مع بنسون مكسويل Benson Maxuell النائب العام لدى المحاكم الأهلية الذى أراد التحقيق فى حوادث التعذيب التى كانت تتم بأمر وكيل الداخلية داخل السجون المصرية، فأصدر وكيل الداخلية أمراً إلى مدير سجن الإسكندرية بمنع النائب العام من دخول السجن ، ووصل أمر هذا الخلاف بين هذين الموظفين الإنجليزيين الكبيرين إلى وزارة الخارجية البريطانية ، وبلغ الاستهتار بوكيل وزارة الداخليـة أن ذهب يوماً إلى مسرح زيزنيا برمل الإسكندرية لشهود إحدى التمثيليات وجلس فى مقصورة الخديو الخاصة . وقوبل هذا التصرف وقتئذ باستياء ودهشة[3]. وقد أثيرت عدة مناقشات فى مجلس العموم البريطانى بخصوص كليفورد لويد . كانت إحداها ، بجلسة ٨ أبريل ١٨٨٤ ، خاصة بتصرفاته، إذ استفسر جورلى Gourley أحد أعضاء المجلس عن الملابسات

---

(١) أبلغ السير ادجار فنسنت Sir Edgar Vincent المستشار المالى للحكومة المصرية مجلس الوزراء المصرى بجلسة ١٢ مايو ١٨٨٤ أن الحكومة قد تعجز عن دفع مرتبات موظفيها. أنظر :

الكتاب الأزرق رقم ٢٥ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٨٢ من إجرتون Egerton إلى اللورد جرانفل . القاهرة فى ١٣ مايو ١٨٨٤ .

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٠ مارس ١٨٨٤ .

(٣) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال . الطبعة الثانية ص١٥٩ .

التى تم فيها تعيين كليفورد لويد وكيلا لوزارة الداخلية فى مصر ، وهل كانت لديه قبل تعيينه أية معلومات عن عادات الشعب المصرى وتقاليده ولغته، كما سأل عضو آخر فى المجلس هو : ريلاندز Rylands عما إذا كان عزله من منصبه يتطلب الحصول أولا على موافقة الحكومة البريطانية ، أو يعزل بقرار من الحكومة المصرية مباشرة . وقد تهرب اللورد ادموند فتزموريس Lord Edmond Fitzmaurice وكيل وزارة الخارجية من الإجابة عن هذين السؤالين ، واكتفى بأن قال إن الحكومة المصرية هى التى قامت بتعيينه بناء على توصية من اللورد سبنسر واللورد دوفرين(١) .

وأخذت وزارة نوبار تستجيب « للنصائح » البريطانية التى كانت تقدم لها تباعاً ، فعينت فى ٢٢ من يناير ١٨٨٤ ــ خلال الأسبوع الثانى لتأليفها ــ إنجليزياً آخر هو السير كولن سكت مونكريف Sir Colin Scott Moncrieff وكيلا لوزارة الأشغال وكان يشغل من قبل منصب مفتش عام الرى المصرى، وقد سيطر هو الآخر على شئون وزارة الأشغال سيطرة تامة وطغى نفوذه على نفوذ الوزير ، وعين عدداً كبيراً من الإنجليز فى مناصب مفتشى الرى ومنحهم سلطات واسعة حتى عظم النفوذ الإنجليزى فى وزارة الأشغال إلى حد بعيد ، وكان يتجاهل الوزير إذ كان

---

(١) الجزء ٢٨٧ من محاضر جلسات مجلس العموم واللوردات البريطانيين . جلسة مجلس العموم فى ٨ من أبريل ١٨٨٤ ص ٢٨ Hansard's Parliamentary Debates

أنظر أيضاً :

الجزء ٢٩٤ ص ص ٢٣٧ — ٢٣٨ جلسة مجلس العموم فى ٢٤ من نوفمبر ١٨٨٤ .

والجزء ٢٩٤ ص ٣٥٩ جلسة مجلس العموم فى أول ديسمبر ١٨٨٤ .

ويلاحظ أن لويد هـذا كان يشغل وظيفة قاض مقيم فى إيرلندا Resident Magistrate in Ireland ثم جىء به إلى مصر بعد الاحتـلال وعين فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٣ مفتشاً عاماً للاصلاحات فى وزارة الداخلية بمرتب قدره ألفان من الجنيهات فى السنة ثم زيد راتبه إلى ٢٥٠٠ جنيه حين رقى وكيلا للداخلية . وقد منح فى أول يونيو ١٨٨٤ أجازة قدرها ثلاثة أشهر ثم انقطعت صلته رسمياً بالحكومة المصرية فى أول سبتمبر ١٨٨٤ وعاد إلى وظيفته الأولى فى إيرلندا وخلفه فى منصبه فى مصر محمود حمدى باشا . أنظر ما كتبه اللورد كرومر عنه فى كتابه Modern Egypt 2nd éd vol. II pp. 482-488

يصدر القرارات ويوقع عليها بالنيابة عن وزير الأشغال تارة[1] ، أو بوصفه وكيلا للوزارة تارة أخرى .

يضاف إلى ذلك مبادرة وزارة نوبار إلى اتخاذ التدابير الخاصة بإخلاء السودان فوراً وقبولها القرار الذى اتخذته الوزارة البريطانية فى ١٨ من يناير ١٨٨٤ بإرسال الجنرال غوردون إلى السودان للتقرير عن الحالة العسكرية هناك وعن الوسائل الفعالة للتمكين من إخلاء هذه البلاد ، ثم ما لبثت أن ارتضت وزارة نوبار تحويل مهمة الجنرال غوردون من مهمة تقريرية استشارية إلى مهمة تنفيذية صريحة تقوم على تدبير إخلاء السودان وإنشاء حكومة وطنية نظامية تتولى شئون الحكم فى هذه البلاد بعد إخلائها من الحاميات المصرية وبعد التخلى عنها ، على أن تكون هذه الحكومة الجديدة من سلالة الملوك الذين كانوا يحكمون السودان قبل الفتح المصرى فى مستهل القرن التاسع عشر . وقد تم هذا التحوير فى سرعة مذهلة : وصل غوردون إلى القاهرة فى ٢٤ من يناير ١٨٨٤ وهو فى طريقه إلى السودان ، وفى نفس اليوم تم الاتفاق بينه وبين السير ايفلن بارنج على إدخال هذا التعديل الجوهرى . وفى اليوم التالى تسلم الجنرال غوردن التعليمات الجديدة من السير بارنج . وفى ٢٦ يناير استصدر نوبار من الخديو توفيق مرسوماً بتعيين غوردون حكمداراً للسودان أى حاكما عاماً له ، وفى نفس اليوم أصدر توفيق أمراً يحدد مهمة غوردون على ضوء التعديل الذى رسمه السير بارنج والجنرال غوردون[2] . وهكذا تقرر سحب القوات المصرية من أرجاء السودان، وكان عدد أفرادها نحو ٢٥ ألف مقاتل لديهم

---

(١) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٤ ص ٩ والوقائع المصرية عدد ٧ أغسطس ١٨٨٤

(٢) أنظر بخصوص هذا الموضوع :

الكتاب الأزرق رقم ٢ لسنة ١٨٨٤ وثائق رقم ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦

الكتاب الأزرق رقم ٦ لسنة ١٨٨٤ تعليمات من بارنج إلى غوردون بتاريخ ٢٥ يناير ١٨٨٤

الكتاب الأزرق رقم ٧ لسنة ١٨٨٤ وثيقتان رقم ١ ، ٢

محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان . تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر . طبعة ثانية ص ص ٣٤٩ — ٣٦١

من الأسلحة والذخائر والشكنات والحصون والترسانات والبواخر النيلية الحربية ما يجعلهم قوة لا يستهان بها تستطيع إذا أحسن استخدامها توجيه ضربات قوية إلى الثوار من أتباع المهدى . فكان إخلاء السودان أشد ضربة أصيبت بها مصر بعد الاحتلال البريطانى .

على هذه الصورة استشرى النفوذ الإنجليزى على عهد وزارة نوبار وأصبح التوجيه الإنجليزى الإجبارى هو السمة البارزة فى تصرفات هذه الوزارة . وقد لمس تلك الحقيقة مراسل جريدة التايمز Times فى القاهرة فأبرق فى ٢٧ من فبراير ١٨٨٤ إلى جريدته يقول إن الحكومة المصرية لا تستطيع البت فى أية مسألة مهما كانت تافهة بدون أن ترجع إلى السير ايفلن بارنج الذى غدا الحاكم الأوحد فى مصر .

وكان نشر هذه البرقية فى جريدة التايمز مثار سؤال وجهه أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى وهو لابوشير Labouchere إلى وكيل وزارة الخارجية بجلسة ٢٩ من فبراير ١٨٨٤ استفسر فيه عن حقيقة النبأ الذى ورد فى تلك البرقية، واستطرد العضو فتساءل أيضاً إذا كان هذا النبأ صحيحاً فهل يعتبر السير بارنج قد تصرف فى نطاق التعليمات الصادرة إليه ، أو أنه قد تجاوز حدود منصبه ، وفى هذه الحالة الأخيرة يجب استدعاؤه فوراً . وقد أجاب اللورد فتزموريس وكيل وزارة الخارجية بقوله إن الحكومة البريطانية لا يساورها أدنى شك فى أن السير بارنج يتصرف فى حدود سلطات وظيفته ، وهو يقدم النصائح للحكومة المصرية فى كل مسألة يرى أنها هامة ، ويتعين على الحكومة المصرية الأخذ بنصائحه طالما كان الاحتلال البريطانى المؤقت المسلح قائماً(١).

* * *

وجدت بعض الصحف العربية فى ذلك الوقت فى تصرفات وزارة نوبار مادة

---

(١) الجزء ٢٨٥ من محاضر جلسات مجلسى العموم واللوردات البريطانيين . جلسة مجلس العموم فى ٢٩ من فبراير ١٨٨٤ ص ٢٢٠ **Hansard's Parliamentary Debates**

خصبة لمهاجمتها والتنديد بخضوعها لسياسة الاحتلال البريطانى . وضاقت وزارة نوبار ذرعا بالحملات الصحفية ، فعمدت إلى اضطهاد الصحافة : ألغت جريدة الوطن ثم منعت جريدة العروة الوثقى من دخول مصر ومعاقبة كل من تضبط عنده بغرامة لاتقل عن خمسة جنيهات ولاتتجاوز خمسة وعشرين جنيها . وكانت هذه الجريدة يصدرها فى باريس السيد جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده ، وكانت تدعو الشعوب الشرقية إلى مقاومة الاستعمار الأوربى والجهاد فى سبيل الحرية والاستقلال ، وظفرت بإقبال شديد فى مختلف البلاد حتى منع الإنجليز دخولها فى الهند أيضاً . ثم تابعت وزارة نوبار اضطهادها للصحافة فعطلت جريدة الأهرام لمدة شهر ، وكانت تصدر وقتئذ فى الإسكندرية ، واستندت الوزارة فى أسباب تعطيلها إلى أنها « نشرت جملة مواد سياسية من شأنها خدش سلطة واعتبار الحكومة الخديوية » ثم ألغت الوزارة تباعا جرائد مرآة الشرق ، والزمان ، والصادق .

وقد حاولت وزارة نوبار أن تنهج نفس النهج مع الصحافة الفرنسية المحلية . وكانت تصدر فى مصر صحف أجنبيـة عديدة ، كان أكثرها عدداً الصحف الفرنسية ثم الإيطالية ثم الإنجليزية (١) . فقررت الوزارة إلغاء جريدة فرنسية

---

(١) كان يصدر فى مصر ، فى الفترة من ٢٥ مايو ١٨٨٠ إلى ١٥ مايو ١٨٨٤ مالا يقل عن خمس عشرة جريدة بلغات أجنبية . ومن أهم الصحف الفرنسية أو التى تصدر باللغة الفرنسية :

La Réforme
L'Union Egyptienne
Le Courrier Egyptien
L'Echo d'Orient
Le Phare d'Alexandrie
Le Télégraphe
L'Egypte
La Gazette des Tribunaux
Le Progrès Egyptien
Le Moniteur Egyptien

والجريدة الأخيرة كانت الصحيفة الرسمية الفرنسية للحكومة المصرية .
ومن أهم الجرائد الإيطالية :

Messagiere Egiziano
La Finanza
La Trombetta
L'Italia

ثم الجريدة الإنجليزية :

The Egyptian Gazette

تسمى Le Bosphore Egyptien وإغلاق مطبعتها ، واحتجت القنصلية العامة لفرنسا على هذا القرار واعتزمت منع تنفيذه ولو أدى الأمر إلى استخدام العنف . فوقع صدام بين ضباط الشرطة الذين عهد إليهم بتنفيذ القرار وبين بعض موظفى قنصلية فرنسا بالقاهرة الذين وقفوا إلى جانب مواطنهم صاحب الجريدة . وثارت ثائرة باريس — حكومة وشعبا وصحافة — على هذا التصرف . وقدمت وزارة الخارجية الفرنسية مطالب محددة إلى الحكومة المصرية وأصرت على تنفيذها فى خلال ثمان وأربعين ساعة . ولما وقفت الحكومة المصرية موقفاً سلبياً من تلك المطالب تهددت وزارة الخارجية الفرنسية بقطع العلاقات بين الحكومتين المصرية والفرنسية ، وقد غادر فعلا القاهرة القائم بأعمال قنصل فرنسا العام إلى الإسكندرية . وتبودلت المكاتبات بين القاهرة ولندن و باريس والآستانة بشأن هذه الأزمة .

وقد قام بدور بارز فى تسوية الأزمة كل من اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية واللورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس ، ولما تحرجت الأزمة عرض جرانفل موضوعها على مجلس الوزراء البريطانى بجلسة ٢٥ أبريل ١٨٨٥ واتخذ المجلس قرارات اتخذت شكل توصيات قدمت إلى الحكومة المصرية لتنفيذها . وكان تدخل الحكومة البريطانية بهذه الصورة فى الأزمة بين مصر وفرنسا مظهراً من مظاهر الوصاية البريطانية على الحكومة المصرية . أما تدخل الباب العالى فى هذه الأزمة فلم يؤد إلى نتيجة ذات بال ، لأن الحكومة الفرنسية أنكرت على الباب العالى حقه فى التدخل فى هذه الأزمة ، كما قبل الباب العالى شاكراً التسوية التى اقترحتها وزارة الخارجية البريطانية لإنهاء الأزمة . ويلاحظ أيضاً أن الحكومة البريطانية قد أيدت نوبار باشا فى موقفه فى مستهل الأزمة ثم عادت فتخاذلت عنه ونصحته بقبول معظم مطالب الحكومة الفرنسية ترضية لفرنسا وقام نوبار بصفته رئيساً للوزارة ووزيراً للخارجية بزيارة دار القنصلية العامة لفرنسا فى القاهرة زيارة رسمية وتقديم الاعتذار .

* * *

إذا طرحنا جانباً المآخذ على وزارة نوبار ، وما أكثرها ، فإن حادث تلك الجريدة الفرنسية ، وهى البوسفور اجيبسيان ، يعتبر مثلا صارخاً لاستخفاف الأجانب بالحكومة المصرية واحتمائهم بنظام الامتيازات الأجنبية الذى كان قائماً وقتئذ فى مصر ، كما يعتبر هذا الحادث مظهراً لتأزم العلاقات الفرنسية البريطانية قبيل وقوع الأزمة من ناحية ، ومظهراً لنظرة الفرنسيين إلى نوبار باشا بالذات من ناحية ثانية .

أسست هذه الجريدة فى سنة ١٨٧٨ فى أواخر عهد الخديو اسماعيل ، وكانت فى أول أمرها جريدة محلية تصدر فى بور سعيد باللغة الفرنسية تحت اسم Le Bosphore de Suez وكان صاحبها والمسئول عنها رجلا فرنسياً يسمى سريير Serrière تعهد بأن يخضع دون أى استثناء للقوانين واللوائح المنظمة لشئون الصحافة والمطبوعات فى مصر ، وأن تكون الجريدة مقصورة على معالجة الموضوعات التجارية والأدبية ونشر الأنباء الأجنبية دون أن تتعرض إلى أية مسألة خاصة بالسياسة الداخلية المصرية إلا إذا حصلت على تصريح خاص بنشرها من الحكومة المصرية .

ومنذ ١٥ مايو ١٨٨٠ ظهرت الجريدة باسم جديد هو البوسفور اجيسبيان Le Bosphore Egyptien ثم أذنت الحكومة المصرية لصاحب الجريدة ، فى يناير ١٨٨١ ، فى أن يوسع نطاق جريدته بأن يعالج على صفحاتها مسائل السياسة المصرية وكذلك موضوعات الاقتصاد السياسى الخاص بمصر ، وذلك أسوة بسائر الصحف الأجنبية التى كانت تصدر وقتئذ سواء فى القاهرة أو فى الاسكندرية ، على أن يلتزم صاحب الجريدة بالخضوع التام للقوانين المصرية الخاصة بالصحافة والمطبوعات (١).

---

(١) أنظر مذكرة وضعتها الحكومة المصرية بتاريخ ٢٢ أبريل ١٨٨٥ وقدمتها إلى الحكومة البريطانية فنشرتها الأخيرة فى الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٦ . أنظر مرفقاتها رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ . ومما يذكر أن الاسم الذى اختاره صاحب الجريدة لما كان Courrier de l'Isthme ثم استبدل بهذا الاسم اسماً جديداً هو Bosphore de Suez وما لبث أن غيره إلى Bosphore Egyptien .

والظاهرة الجديرة بالملاحظة أن تاريخ هذه الجريدة ، منذ تأسيسها إلى قيام الأزمة موضوع هذا البحث ، ينقسم إلى فترتين متمايزتين بعضهما عن بعض . وتبدأ الفترة الأولى من تاريخ إنشائها فى سنة ١٨٧٨ إلى استقالة وزارة شريف باشا الرابعة فى ٧ يناير ١٨٨٤ وكانت الجريدة تستجيب خلالها لقرارات الحكومة المصرية وتخضع لأوامرها . أما الفترة الثانية فتبدأ من تأليف وزارة نوبار فى ١٠ يناير ١٨٨٤ حتى قيام الأزمة بين مصر وفرنسا فى أبريل ١٨٨٥ وكانت الجريدة خلالها تتحدى وزارة نوبار تحدياً سافراً وتضرب بقراراتها عرض الحائط .

وفى غضون الفترة الأولى نشرت هذه الجريدة ـ بمناسبة وفاة اسكندر الثانى قيصر الروسيا — مقالا احتجت عليه رسمياً القنصلية العامة للروسيا فى مصر لدى وزارة الخارجية المصرية ، فأصدرت الحكومة المصرية قراراً مؤرخاً فى ٢١ مارس ١٨٨١ بتعطيل الجريدة شهراً ، ورضخت الصحيفة لهذا القرار .

وفى يونيو سنة ١٨٨٢ كان الموقف السياسى فى مصر متجهما ينبىء باحتمال وقوع أحداث خطيرة ، فمنذ يوم ١٩ مايو ١٨٨٢ تتابع وصول وحدات من الأسطولين الإنجليزى والفرنسى إلى ميناء الإسكندرية ، ثم أرسلت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية مذكرة مشتركة مؤرخة فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ تطلبان فيها إبعاد أحمد عرابى باشا مؤقتاً عن القطر المصرى مع احتفاظه برتبته العسكرية ومرتباته وأوسمته ، وتحديد إقامة كل من على فهمى باشا وعبد العال حلمى باشا داخل مصر فى أماكن فى الأرياف لا يغادرانها مع احتفاظ كل منهما برتبته العسكرية ومرتباته ، واستقالة وزارة محمود سامى البارودى باشا ، وتأزم الموقف السياسى تأزماً أدى إلى استقالة الوزارة فى ٢٦ مايو وبقاء البلاد بدون وزارة .

فى هذا الموقف الدقيق دأبت جريدة البوسفور على مهاجمة سلطان تركيا ،

فتقرر توجيه إنذار أول إليها فى ٦ يونيو ١٨٨٢ . ولما تشكلت وزارة اسماعيل راغب باشا فى ٢٠ يونيو ١٨٨٢ شنت عليها جريدة البوسفور حملة عنيفة ، فصدر قرار بإلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها فى بور سعيد ، وتم تنفيذ قرار الإلغاء والإغلاق فى ٦ يوليو ١٨٨٢ — أى قبل ضرب الإسكندرية بستة أيام . وكان ذلك بحضور كارابيه Carabet رئيس الإدارة القانونية بمحافظة بور سعيد وسيبولارو Cipollaro مفتش الشرطة وايشن Eychenne مندوباً عن قنصلية فرنسا .

وقد أذنت الحكومة المصرية بعد ذلك للجريدة فى أن تستأنف ظهورها بنفس الشروط السابقة وأن تنقل إدارتها ومكاتبها من بور سعيد إلى القاهرة . وكان ذلك بناء على التماس تقدم به سرير Serrière إلى الخديو توفيق فى ٧ سبتمبر ١٨٨٢ . ولكنها ما لبثت أن اتخذت موقف المعارضة من وزارة شريف باشا التى كانت وقتئذ فى الحكم . فوجهت الحكومة إليها إنذاراً فى ١٧ أكتوبر ١٨٨٣ وإنذاراً ثانياً فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨٣ . وظل الموقف على ذلك حتى قدمت وزارة شريف استقالتها فى ٧ يناير ١٨٨٤ وتألفت وزارة نوبار الثانية فى ١٠ يناير . وهنا تبدأ الفترة الثانية فى تاريخ جريدة البوسفور . كانت وزارة نوبار — كما أشرنا — من أكثر الوزارات المصرية خضوعاً لسياسة الاحتلال وإسراعاً لتنفيذ مطالبه . واشتدت الجريدة فى لهجتها ونددت بسياسة وزارة نوبار وتفريطها فى حقوق مصر ، وركزت حملتها الصحفية على نوبار باشا والسير ايفلن بارنج معاً . وقد تذرعت وزارة نوبار بأن الجريدة نشرت أنباء غير صحيحة عن حوادث وقعت فى السودان وفى الوجه القبلى ، واستندت إلى أن وزارة شريف قد سبق

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ الوثيقة رقم ٤٦ .

(٢) أنظر محضر الشرطة الخاص بالغاء جريدة الدستور واغلاق مطبعتها المرفق رقم ٧ للوثيقة رقم ٤٦ سالفة الذكر بعنوان
Procès-verbal de Suppression du Journal le "Bosphore Egyptien" et Fermeture de l' Imprimerie.

أن أنذرت تلك الجريدة مرتين ، فأصدرت قراراً مؤرخاً فى ٢٩ فبراير ١٨٨٤ بإلغاء صحيفة البوسفور وإغلاق مطبعتها .

غير أن الجريدة الفرنسية لم تكترث بهذا القرار وظلت توالى صدورها ، وأرادت الحكومة المصرية الاستعانة بقنصلية فرنسا فى القاهرة لحمل جريدة البوسفور على قبول تنفيذ القرار ، ولكن القنصلية الفرنسية رفضت الاستجابة لطلب الحكومة وساندت الصحيفة الفرنسية فى موقفها[1] . وهكذا بقى قرار إلغاء الجريدة معطلا ، ووقفت الحكومة المصرية مكتوفة الأيدى إزاء هذا التحدى السافر من الجريدة الفرنسية التى احتمت بنظام الامتيازات الأجنبية من ناحية ، ومساندة قنصلية فرنسا لها من ناحية ثانية .

وقد أثيرت مناقشات عديدة فى مجلس العموم البريطانى بجلسات ٤ ، ١٠ ، ١٧ مارس ١٨٨٤[2] وتتضح من هذه المناقشات عدة حقائق منها : أن كليفورد لويد وكيل وزارة الداخلية المصرية قد لعب دوراً بارزاً فى إصدار قرار إلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها ، وأن الحكومة البريطانية لا تعتبر نفسها مشتركة أو مسئولة عن صدور هذا القرار لأن كليفورد لويد قد تصرف بصفته وكيلا لوزارة الداخلية المصرية ، وأن قرار إلغاء الجريدة لا غبار عليه من الناحية القانونية لأنه يدخل فى صميم اختصاص الحكومة المصرية ، ولأن هذا القرار

---

(١) يلاحظ أن إلغاء جريدة البوسفور لم يكن أول إلغاء من نوعه لجريدة فرنسية تصدر فى مصر على عهد الخديوى توفيق فقد حدث أن صدر قرار بإلغاء جريدة La Réforme وإغلاق مطبعتها الكائنة فى شارع قنطرة الدكة بقسم الأزبكية . وقد نفذ قرار الإلغاء والإغلاق فى أول يونيو ١٨٨٠ بحضور مندوب من قنصلية فرنسا فى القاهرة .

وفى ٢٦ أكتوبر ١٨٨١ صدر قرار بإلغاء جريدة L'Egypte وهى جريدة فرنسية تصدر فى الإسكندرية وكان صاحبها فرنسيا يدعى جوستاف لافو Gustave Laffon ونفذ القرار فى اليوم التالى بحضور مندوب قنصلية فرنسا . أنظر :
الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ المرفقان رقم ١١ ، ١٢ الوثيقة ٤٦ .

(٢) أنظر محاضر هذه الجلسات فى الجزء ٢٨٥ جلسة ٤ مارس ١٨٨٤ ص ص ٥٠٥-٥٠٦
وجلسة ١٠ مارس ١٨٨٤ نفس الجزء ص ص ١٠٣٥ — ١٠٣٦
وجلسة ١٧ مارس ١٨٨٤ الجزء ٢٨٦ ص ص ٤٥ — ٤٦ .

يستند إلى قانون الصحافة المصرى الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ، وعلى ذلك فالحكومة البريطانية لا تعتزم التدخل للاعتراض على هذا القرار .

وحاول أحد أعضاء مجلس العموم وهو ما كون M'Coan أن يثير ظلالا من الشك حول قانونيـة القرار الذى أصدرته الحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور ، فقال إن الحكومة المصرية لم تلتزم بحرفية قانون المطبوعات المشار إليه، لأن هذا القانون ينص على وجوب توجيه ثلاثة إنذارات إلى أية جريدة قبل إلغائها ، وإن قرار الإلغاء قد صدر من وزارة الداخلية التى يقوم بوكالة الوزارة فيها كليفورد لويد ، وكان يجب أن يصدر من وزارة الخارجية . فتصدى له اللورد ادموندز فتزموريس Lord Edmonds Fitzmaurice وكيل وزارة الخارجية البريطانية قائلا إن قانون الصحافة فى مصر ينص على أن إلغاء الجريدة يصدر بقرار من وزير الداخليـة بعد توجيه إنذارين إليها ، وأنه يجوز تعطيل الجريدة بقرار من مجلس الوزراء دون إنذار سابق، وإن هذا القانون يسرى على الصحف والمطابع الأجنبية . وتلا أهم مواد هذا القانون بما لا يخرج عن نصوصه الأصلية التى كانت الحكومة المصرية قد نشرتها فى جريدتها الرسمية بعد صدوره بثلاثة أيام(١) .

وبعد مضى أكثر من أربعة أشهر على هـذه المناقشات أثير من جديد

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ نوفمبر ١٨٨١

وكانت وزارة شريف باشا الثالثة قد أصدرت فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ قانوناً للصحافة والمطبوعات يفرض عليها قيوداً شتى . وكان إصدار هذا القانون من المآخذ على وزارة شريف . ومن أهم ما تضمنه من قيود تخويل الحكومة الحق فى إنذار الصحف وتعطيلها « محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الآداب » وذلك بقرار من وزير الداخلية . وفى حالة إلغاء الجريدة يصدر القرار بذلك بعد توجيه إنذارين إليها ، ويجوز إلغاء الجريدة بقرار من مجلس الوزراء دون إنذار سابق . كما نص هذا القانون على إيداع تأمين قدره مائة جنيه بالنسبة للصحف التى تصدر أكثر من ثلاث مرات فى الأسبوع وخمسون جنيها بالنسبة للصحف التى تصدر أقل من ذلك . وعدم جواز إنشاء مطبعة إلا بترخيص من وزارة الداخلية بعد دفع تأمين قدره مائة جنيه . وقررت الحكومة تطبيق هذا القانون على الصحف والمطابع الأجنبية .

موضوع جريدة البوسفور فى مجلس العموم البريطانى بجلسة ٤ من أغسطس عام ١٨٨٤[1] وكان ذلك على أثر ما نشر فى مجلة The Fortnightly Review فى عددها الصادر فى أول أغسطس عام ١٨٨٤ من أنباء حول تلك الجريدة الفرنسية . وجه هيلى Healy العضو بالمجلس إلى وكيل وزارة الخارجية سؤالا يتكون من أربع فقرات : استفسر فى الفقرة الأولى عن حقيقة ما أذيع مؤخراً من أن سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر قد طلبت من نوبار باشا إصدار قانون جديد يفرض مزيداً من القيود على حرية الصحافة فى مصر ، وأن نوبار قد استجاب لذلك الطلب وأنه منهمك فى تلك الآونة فى إعداد القانون الجديد ، كما سأل النائب فى الفقرة الثانيـة عن البواعث التى دفعت نوبار إلى إرسال منشور إلى قناصل الدول فى مصر بخصوص موقف الصحافة الأجنبية التى تصدر فى مصر ، وتساءل النائب فى الفقرة الثالثة من سؤاله عن الجرائد المقصودة من إصدار القانون المقترح وهل هى جريدة البوسفور اجبسيان وجريدة الأهرام . وأخيراً طلب النائب إيضاحاً عن النبأ الذى نشرته مجلة The Fortnightly Review من أن السير بارنج قد رفض الأخذ برأى كليفورد لويد وكيل وزارة الداخلية المصرية فى أن يبذل السير بارنج نفوذه الأدبى لدى باريز Barrère القائم بأعمال القنصلية العامة لفرنسا فى مصر حتى يقبل الأخير تنفيذ القرار الصادر بإلغاء جريدة البوسفور اجبيسيان و إغلاق مطبعتها .

وقد أجاب اللورد ادموندز فتزموريس وكيل وزارة الخارجيـة فقال إن الحـكومة المصرية قد عرضت على الحـكومة البريطانية طرفاً من الصعاب التى تصادفها تلك الحـكومة كلما أرادت تطبيق قانون الصحافة على الجرائد الأجنبية التى تصدر فى مصر ، فإن أصحاب هـذه الجرائد يستغلون قيام نظام الامتيازات الأجنبية فى مصر أسوأ استغلال ، و يرفضون الخضوع لأحكام قانون الصحافة ، كما أن بعضاً من قناصل الدول فى مصر يؤيدون أصحاب الجرائد من رعايا دولهم

---

(١) العدد ٢٩١ ص ص ١٠٥٧ — ١٠٥٨ من Hansard's Parliamentary Debates.

فى مثل تلك الحالات ويرفضون التعاون مع الحكومة المصرية لحمل أصحاب الجرائد على قبول القرارات التى تصدرها الحكومة المصرية فى هذا الصدد . ثم ختم وكيل وزارة الخارجية إجابته بقوله إنه إزاء هذا الموقف أرسلت الحكومة البريطانية فى يوليو ١٨٨٤ منشوراً إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية البريطانية فى الدول الكبرى ليتصلوا بحكومات هذه الدول للقضاء على المصاعب التى تلاقيها الحكومة المصرية من أصحاب الجرائد الأجنبية التى تصدر فى مصر[١] .

وقد ظل على ضراوته موقف جريدة البوسفور العدائى من الاحتلال ونوبار ، ويلاحظ أن هذه الجريدة لم تكن الوحيدة فى ميدان المعارضة ، فقد شاركتها فى ذلك الوقت وبدرجات متفاوتة الصحافة الفرنسية التى كانت تصدر وقتئذ فى مصر . ولكن كانت جريدة البوسفور هى زعيمة الصحف الفرنسية المحلية بلا مراء ، غير أن أهدافها لم تكن مصرية خالصة ، إذ كانت تنادى بتدويل حكومة مصر ، ونذكر هنا على سبيل المثال مقتطفات من مقال نشرته فى عددها الصادر فى ٦ من فبراير ١٨٨٥ [٢] ذهب فيه كاتبه إلى أن المصريين لا يستطيعون أن يحملوا وحدهم عبء حكم بلادهم ، ولا بد من وجود سلطة تشريعية لحكم مصر وإدارتها ، ولا يمكن أن يعهد بهذه السلطة إلى الإنجليز أو الأتراك أو المصريين ، فهذه السلطة يجب أن تنبثق مباشرة من أوربا ، ثم تمضى الجريدة فتقول إنه ليس فى استطاعة أوربا أن تجتمع كل يوم فى هيئة مؤتمر دولى لحكم مصر ، ولذلك كان أمراً لا مناص منه أن تعهد أوربا إلى وكلاء عنها

---

(١) المصدر السابق .

(٢) Pourêtre gouvernée et administrée, l'Egypte a besoin d'un pouvoir législatif. Ce pouvoir ne peut être donné ni aux Anglais, ni aux Turcs, ni aux Egyptiens, il doit émaner directement de l'Europe.

Mais l'Europe ne peut se réunir chaque jour en congrès pour gouverner ou administrer l'Egypte; il est donc indispensable que l'Europe délègue à des mandataires investis de sa confiance le soin de gouverner et d'administrer l'Egypte. Pour être gouvernée et administrée l'Egypte a besoin d'un pouvoir législatif, limité aux questions de finance, de justice, d'administration proprement dite et de sécurité publique.

أنظر العدد ١٠٠١ الصادر فى ٦ فبراير ١٨٨٥ مجموعة السنة السابعة .

يتمتعون بثقتها للقيام على حكم مصر وإدارة شئونها ثم تنتهى إلى رأى غريب فتقول إن هذه السلطة التشريعية يجب أن تكون مقصورة على مسائل المال والقضاء والإدارة والأمن العام !!! ونحن نتساءل ماذا تركت الجريدة للمصريين من ميادين داخلية ينفردون بإدارتها والإشراف عليها !!

فهذه الجريدة كانت ترمى من وراء تدويل حكومة مصر ومن وراء مناوئة الاحتلال وأعوانه إلى هدف سياسى هو عدم انفراد الإنجليز بحكم مصر[١] . ومنذ أن تحرج مركز الجنرال غوردون فى الخرطوم عملت جريدة البوسفور على إبراز خطورة موقفه بطريق خفى ، فقالت إن حالة الذعر قد بلغت أشدها فى القاهرة من جراء شائعات مزعجة انتشرت بين الجماهير عن الموقف فى السودان ، ومضت الجريدة تقول إن لديها أخباراً خطيرة للغاية لا تستطيع إذاعتها إلا عندما تجد السلطات المصرية والبريطانية أن الوقت قد حان لنشرها ، وخلصت الجريدة من ذلك إلى أنها ستلتزم الصمت التام المطبق إزاء الأنباء المزعجة الخطيرة التى تحتفظ بها لنفسها ، ومع ذلك نشرت الجريدة فى نفس العدد سلسلة من الأنباء المثيرة عن المعارك فى السودان[٢] . وعلى هذا النهج مضت الجريدة فى الأعداد التالية .

وفى نفس الوقت شنت جريدة البوسفور حملة عنيفة على السير بارنج لأنه قابل الخديو وقدم له « نصيحة » بألا تثير الحكومة المصرية اعتراضاً أو احتجاجاً على نزول القوات الإيطالية فى مصوع ، وقالت الجريدة إن رد الخديو توفيق على السير بارنج لا بد أنه كان حاسماً ، فالخديو لا يستطيع أن يتنازل أو يتخلى للغير عن جزء من الخديوية المصرية طبقاً للفرمان الصادر إليه من سلطان تركيا

---

(١) دكتور محمود نجيب أبو الليل : الاحتلال البريطانى والصحف الفرنسية من سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩٠٤ — الطبعة الأولى — القاهرة ١٩٥٣ . وقد عالج المؤلف هذه النقطة فى الباب الرابع تحت عنوان «الصحف تعطى المسألة المصرية طابعا دوليا ... » ص ص ٥٧ — ٦٦ .

(٢) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٩٩٠ الصادر فى ٢٦ من يناير ١٨٨٥ مجموعة السنة السابعة .

فى ٧ من أغسطس ١٨٧٩ . وأولت الجريدة موضوع إنزال القوات الإيطالية فى مصوع عناية بالغة فقالت إنه ليس إلا نتيجة اتفاق إنجليزى إيطالى ، و إن هذا الاتفاق أخذ شكل نصيحة بريطانية قدمها بارنج إلى الخديو ، وطالبت الجريدة الحكومة الفرنسية بأن تحذو هذا الحذو فتعمل على نشر النفوذ الفرنسى وتوطيده فى البحر الأحمر (١) .

ولما سقطت الخرطوم فى ٢٦ يناير ١٨٨٥ فى أيدى الدراويش أتباع المهدى وقتلوا الجنرال غوردون أظهرت الصحافة الفرنسية المحلية فى مصر ـ وفى مقدمتها جريدة البوسفور ـ شماتتها فى الإنجليز الذين فقدوا أعصابهم فى ذلك الوقت العصيب . وتدارس نوبار والسير بارنج موقف تلك الصحافة ،ثم مالبث أن أرسل السير بارنج مذكرة بطريق البرق مؤرخة فى ٢٨ يناير ١٨٨٥ إلى اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية تناول فيها موضوع الصحافة الفرنسية فى مصر إزاء الاحتلال البريطانى ، وقال إن المقالات التى تنشرها هذه الصحافة تجعل فى حكم المستحيل إقامة علاقات ودية بين الفرنسيين والإنجليز المقيمين فى مصر ، و إنها تنشر بصورة مستمرة أخباراً غير صحيحة عن السودان ، وتثير هذه الأنباء قلقاً بالغاً لأصدقاء وأقارب الأفراد الذين يخدمون أو يعملون وقتئذ فى السودان ، واختتم برقيته بقوله إن هذه الصحف يمكن إلغاؤها بالطريق الإدارى بدون صعوبة إذا وجدت الحكومة المصرية تأييداً من القنصل العام لفرنسا فى مصر ، واقترح بارنج فى هذه المذكرة أن تقوم وزارة الخارجية البريطانية بالاتصال بالحكومة الفرنسية فى هذا الصدد(٢) .

واستجاب اللورد جرانفل لرغبة السير بارنج فأرسل فى ٣ فبراير ١٨٨٥ إلى اللورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس يطلب إليه الاتصال بجول فرى

---

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٩٩٢ الصادر فى ٢٨ من يناير ١٨٨٥ والعدد ١٠٠١ الصادر فى ٦ فبراير ١٨٨٥ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١ .

Jules Ferry رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية يوضح له موقف الصحافة الفرنسية فى مصر من الاحتلال البريطانى ، وأنها دأبت على مهاجمة كل نصيحة تقدمها الحكومة البريطانية إلى الخديو ، وأنها تضع العراقيل فى طريق الحكومة المصرية . وخرج اللورد جرانفل من ذلك إلى أنه فى استطاعة الحكومة المصرية أن تضع حداً لهذه الحالة بإلغاء الصحف التى تسلك هذا النهج إذا وجدت الحكومة المصرية مساندة لها فى هذا الإجراء من قنصل فرنسا العام فى مصر . وطلب جرانفل فى ختام رسالته أن يوضح السفير البريطانى لوزير الخارجية الفرنسية أن انجلترا وقد أخذت على عاتقها تبعة حفظ النظام العام فى مصر تثق أنها لن تجد عقبات فى طريقها من ممثل دولة صديقة لها[١] .

وسارع اللورد ليونز السفير البريطانى فى باريس إلى مقابلة جول فرى رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية فى ٥ فبراير ١٨٨٥ وشرح له الموضوع على النحو الذى أوضحه اللورد جرانفل فى رسالته ، فأبدى وزير الخارجية الفرنسية أسفه لموقف الصحافة الفرنسية فى مصر وما تثيره من شعور غير ودى نحو سلطات الاحتلال ونحو الحكومة المصرية وبخاصة فى الوقت الذى تقاربت فيه الحكومتان الفرنسية والبريطانية وكادتا تصلان إلى شبه اتفاق على المسائل الخاصة بمصر ، وقال إنه سيرسل تعليمات عاجلة إلى قنصل فرنسا فى القاهرة كى يبذل كل مافى استطاعته للقضاء على أسباب الشكوى وليجعل الصحافة الفرنسية فى مصر تعالج المسائل المصرية بروح ودية ، وأكد وزير الخارجية أنه لا توجد فى مصر أية صحيفة فرنسية تكتب بتوجيه من المصادر الفرنسية المسئولة أو تتلقى إعانات مالية من الحكومة الفرنسية . فلما أبان السفير البريطانى لوزير الخارجية الفرنسية وجهة النظر البريطانية فى معالجة هذا الموضوع ، وذلك بأن تجد الحكومة المصرية تأييداً من قنصل فرنسا العام عند اتخاذ الإجراءات الإدارية المناسبة ضد مثل هذه

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢ .

الجرائد رفض وزير خارجية فرنسا الأخذ بهذا الرأى وقال إنه ليس فى مقدوره أن يحرم المواطنين الفرنسيين فى مصر من حماية المحاكم المختلطة ، ولكنه وعد بأن يخطر قنصل فرنسا لاتخاذ التدابير المناسبة والتى فى استطاعته للاقلال من هذا الضرر to abate the evil [١] .

وقد بر بوعده جول فرى فأبرق فى منتصف الساعة التاسعة من مساء نفس اليوم إلى بارير Barrère القائم بأعمال القنصلية العامة لفرنسا فى مصر يقول له إن الحكومة البريطانية تشكو شكوى مريرة من الحملات الصحفية العنيفةالتى تقوم بها الجرائد الفرنسية فى القاهرة ، وإن هذه الصحف تعمل على خلق جو من العداء العنيف بين أعضاء الجاليتين الفرنسية والبريطانية فى مصر . واعترف وزير الخارجية الفرنسية فقال إنه وجد أن هـذه الصحف قد تجاوزت حقاً الحدود فى حملتها ، وقد أطلق فرى على هذه الحملة « حرب القلم » Guerre de Plume وطلب من بارير أن يبذل نفوذه لوقف هذه الحرب . وكان أهم ماجاء فى برقيته قوله إن كارثة الخرطوم تثير العطف وتتطلب بوجه خاص التحفظ فى التعليق عليها . ونعت الفرنسيين الذين يبدون ابتهاجهم بوقوع هذه الكارثة بأنهم بعيدون عن التعقل والحصافة والحكمة ، وقال إن هؤلاء الفرنسيين لا يفكرون فى أن مثل هذا الحادث قد يؤدى إلى ضم مصر إلى انجلترا نهائياً [٢] .

وقد رد بارير Barrère برقياً فى ٦ من فبراير ١٨٨٥ يقول إنه اتصل برؤساء تحرير الصحف الفرنسية فى القاهرة وذلك قبل أن يتلقى برقية وزير الخارجية ، وطلب إليهم صراحة أن يمتنعوا عن الخوض فى موضوع سقوط الخرطوم ومقتل

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ ، وثيقة رقم ٣ .

(٢) كان مما جاء فى برقية وزير الخارجية الفرنسية

**Je vous serai reconnaissant d'intervenir avec autorité pour apaiser cette guerre de plume. Le désastre de Khartoum commande particulièrement la réserve et la sympathie. Bien imprudents les Français qui s'en réjouissent, sans songer que *cet événement peut avoir pour conséquence de livrer pour toujours l'Egypte à l'Angleterre.***

أنظر **Doc. Dipl. Fr. 1ère série, Doc. No. 561**

الجنرال غوردون والتعرض للأحداث الأخيرة التى وقعت فى السودان إلا بما يتطلبه الموقف من إظهار الشعور الطيب(١) . ولـكن جريدة البوسفور بالذات لم تلق بالا لهذه الخطوة الدبلوماسية أو هذا التوجيه الحـكومى الفرنسى فمضت فى خطتها تهاجم الاحتلال وسياسته . ففى عدد ٨ فبراير ١٨٨٥ ناقشت فى مقالها الافتتاحى موضوع سقوط الخرطوم ونصحت الجريدة الحـكومة البريطانية بالدخول فى مفاوضات مع محمد أحمد المهدى زعيم الحركة المهدية من أجل تسوية سلمية ودية . وقالت الجريدة إن الاستمرار فى العمليات الحربية إنما هو ضرب من ضروب الحماقة وأمر عديم الجدوى ، لأن التضحيات التى تبذل والدماء الغزيرة التى تراق لا تتناسب مطلقاً مع المـكاسب التى قد تحصل عليها من العمليات الحربية . ومضت الجريدة تذكر فى مقالها أنه كان يقال دائماً إنه طالما كانت الخرطوم خارجة عن سلطان المهدى فمن المستحيل الدخول معه فى مفاوضات ، ولـكن الأوضاع فى السودان قد انقلبت رأساً على عقب بعد سقوط الخرطوم ، فقد سمت فى نفوس السودانيين مكانة المهدى « النبى الذى ظهر فى مدينة الأبيض » وتوطد مركزه فى أرجاء السودان وخلصت من ذلك إلى القول بأن الوسائل السلمية هى خير طريق للوصول إلى تسوية المسألة السودانية ، أما العمل الحربى فلن يحقق أهدافه (٢) .

واشتدت فى العدد التالى وطأة هجوم الجريدة على الحـكومة الإنجليزية وعلى موظف انجليزى كبير ترك خدمة الحـكومة المصرية . هاجمت فى مقال افتتاحى الحـكومة الإنجليزية وركزت هجومها عليها لتأخرها فى تسوية المسألة المصرية ونعت عليها مسلـكها تجاه موضوع السودان ، وقالت الجريدة إن حملة الإنقاذ بقيادة الجنرال ولزلى Wolseley لم تحرز أى نجاح وهى لا تزال فى موقف دفاعى ولا تستطيع مواصلة الزحف إلى الخرطوم . وأفاضت الجريدة فى نشر الأنباء عن السودان وسير المعارك الحربية وهزيمة القواد الإنجليز فى السودان

---

(١) ibid.

(٢) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١٠٠٣ الصادر فى ٨ فبراير ١٨٨٥ ص ١ مجموعة السنة الشابعة .

وحرج مركزهم . وفى نفس العـدد شنت الجريدة هجوماً على فتز جيرالد Fitzgerald مدير عام الحسابات بوزارة المالية بمناسبة سفره نهائياً من مصر ، فقالت إنه يغادر البلاد غير مأسوف عليه فقد ارتكب كثيراً من الآثام والشرور ، وسيظل اسمه فى تاريخ مصر مقروناً جنباً إلى جنب مع اسم كليفورد لويد Clifford Lloyd وكيل وزارة الداخلية السابق(١).

وهذا الإصرار على مهاجمة الاحتلال من جانب جريدة البوسفور يدل على أن بول جيرو Paul Giraud رئيس تحرير هذه الجريدة وغيره من القائمين على أمرها لم يكونوا يعتقدون فى صواب السياسة التى أبرق وزير خارجية فرنسا باتباعها ، وأنهم كانوا يرون وجوب المضى فى إثارة المتاعب أمام الاحتلال وأمام وزارة نوبار وفى ضرورة الاستمرار فى حرب القلم على أساس أن أسباب هذا العداء وهذه الحرب الصحفية كانت أعمق من أن تنهيها برقية وزير خارجية فرنسا ، كما يدل هذا الإصرار على أن بارير Barrere القائم بأعمال القنصلية العامة لفرنسا فى مصر لم يشأ أن يذهب فى تدخله إلى أبعد من هذا المدى فى تبليغ وجهة نظر وزير خارجية فرنسا إلى أصحاب الصحف الفرنسية المحلية اعتقاداً منه أن تجاوزه هذا المدى يتنافى مع حرية الرأى وحرية الصحافة (٢) .

وإزاء هذا الإمعان فى مهاجمة الاحتلال أبرق السير ايفلن بارنج فى ٩ من فبراير ١٨٨٥ إلى اللورد جرانفل يكرر الشكوى من الموقف العدائى الذى دأبت عليه الصحافة الفرنسية فى مصر(٣) . وقد رد عليه وزير الخارجية

---

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١٠٠٤ الصادر فى ٩ فبراير ١٨٨٥ .

(٢) سنرى فى نهاية هـذا البحث أن G. St. René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة قد اتخذ خطوات إيجابية لإيقاف جريدة البوسفور عند حدها وأخطر الجريدة رسمياً بأنه اعتزم اتخاذ إجراءات قضائية ضدها بسبب المقالات التى تنشرها واعتبر أن الخطة التى درجت عليها الجريدة تعوق عمله الدبلوماسى وتسىء إلى المصالح الفرنسية فى مصر .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٥ .

البريطانية ببرقية مؤرخة فى ١١ فبراير ١٨٨٥ قال فيها إنه لا يرى سبباً يمنع نوبار باشا من اتخاذ إجراءات قانونية ضد الصحف الفرنسية (١) .

وفى خلال هذه الفترة ازداد الموقف تدهوراً فى السودان على أثر سقوط الخرطوم ومصرع غوردون ، كما كان السخط لا يزال منتشراً فى أوساط الأجانب فى مصر — لأسباب سنتعرض لها بعد حين — وكان من أثر هذين العاملين أن اشتدت جريدة البوسفور فى حملتها . وإذ ذاك استقر رأى نوبار و بارنج على ضرورة إلغاء هذه الجريدة وأرسل بارنج فى ٢٩ مارس ١٨٨٥ مذكرة مسببة بطريق البرق إلى اللورد جرانفل قال فيها إن نوبار باشا قد أفضى إليه بأن الحكومة المصرية قد قر رأيها على إلغاء جريدة البوسفور منعاً لإثارة الرأى العام فى مصر ، وإن رئيس الوزارة قد أكد له أن قانون الصحافة الصادر فى ٢٦ نوفبر ١٨٨١ يخول الحكومة المصرية الحق المطلق فى إلغاء أية جريدة ، وأنه تأسيساً على هذا الحق سوف تخطر الحكومة المصرية جريدة البوسفور بقرار إلغائها ، فاذا استمرت هذه الصحيفة فى الظهور وتجاهلت أمر الحكومة الصادر إليها فى هذا الصدد ، فان نوبار يعتزم استخدام القوة الجبرية فى تنفيذ قرار الإلغاء . ولكنه قبل أن يلجأ إلى هذه الخطوة فانه سيخطر قنصلية فرنسا فى القاهرة بالموعد المحدد الذى ينفذ فيه قرار الإلغاء . ومضى السير بارنج فى برقيته فقال إن نوبار قد علق على الرأى الذى أبداه جول فرى وزير خارجية فرنسا للسفير البريطانى فى باريس فى مقابلة ٥ فبراير ١٨٨٥ والخاص بحماية المحاكم المختلطة فى مصر للرعايا الفرنسيين المقيمين فيها ، فقال نوبار إن لصاحب جريدة البوسفور الحق التام فى الالتجاء إلى المحاكم المختلطة ، وإن هذه المحاكم ستصدر حكمها ضد الحكومة المصرية إذا أقدمت هذه الحكومة على إجراء غير قانونى ، ولكنه — أى نوبار باشا — مطمئن إلى قانونيـة الإجراء الذى يزمع اتخاذه

---

(١) الوثيقة رقم ٦ من المصدر السابق . وكان مما جاء فى هذه البرقية :

I see no reason why Nubar Pasha should not take any measures as to the legality of which there is no uncertainty.

وأنه لا مطعن على هذا القرار . وقال بارنج فى برقيته إن نو بار باشا قد استفسر منه عما إذا كان فى استطاعته أن يعتمد على تأييد دبلوماسى من الحكومة البريطانية . وقد نصح بارنج حكومته بوجوب تأييد نو بار فى موقفه من الصحافة الفرنسية فى مصر ، ودعم بارنج رأيه لوزير الخارجية البريطانية بقوله إن حملة الصحافة الفرنسية المحلية القائمة على قلب الحقائق وتلفيق الأنباء المثيرة قد أصبحت تعرض الهدوء فى مصر لشتى الأخطار وهو أمر لا يمكن احتماله أكثر من ذلك (١) .

ومدلول هذه البرقية واضح : فإن السير بارنج يؤيد نوبار باشا قلباً وقالباً فى ضرورة إلغاء جريدة البوسفور ، وقد أقام بارنج من نفسه محامياً عن نوبار لدى الحكومة البريطانية ، وذلك قبل أن يصدر قرار الإلغاء وبعد صدوره ، فهو ينقل إليها وجهات نظر نوبار ويضيف إليها مزيداً من عنده . فقرار إلغاء هذه الجريدة يصدر من الحكومة المصرية بإيعاز من بارنج وبموافقته وبعلمه .

هذه هى حقيقة موقف سلطات الاحتلال فى مصر . وقد أدرك هذه الحقيقة أقطاب الحزب المعارض لوزارة الأحرار فى ذلك الوقت وهو حزب المحافظين . فكانت أسئلتهم التى وجهوها تارة إلى جلادستون Gladstone رئيس الوزارة ، وتارة أخرى إلى جرانفل وزير الخارجية ، تدور حول دور السير بارنج فى استصدار قرار من نوبار بإلغاء جريدة البوسفور ، نذكر منهم اللورد سالسبورى Salisbury العضو بمجلس اللوردات (٢) ، وهو الذى قدر له أن يؤلف وزارة المحافظين وكانت وزارته الأولى فى يونيو ١٨٨٥ (٣) بعد سقوط وزارة جلادستون. ونذكر

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٧ .

(٢) محضر جلسة مجلس اللوردات فى ٤ مايو ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٧ ص ص ١٤٧٠ — ١٤٧٤ .
Hansard's Parliamentary Debates

(٣) ألف اللورد سالسبورى الوزارة ثلاث مرات : فى يونيو ١٨٨٥ ، وفى أغسطس ١٨٨٦ ، وفى يونيو ١٨٩٥ .

منهم أيضاً راندلف تشرشل Randolph Churchill العضو بمجلس العموم[١]، وهو الذى دخل وزارة المحافظين فى يونيو ١٨٨٥ وزيراً للهند . بل إن أحد أعضاء مجلس اللوردات ، وهو اللورد جرسى Gersey ، اقترح أن تسحب الحكومة البريطانية السير ايفلن بارنج من مصر لأنه قد جانبه التوفيق فى إسداء النصيحة للحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور[٢] .

أما موقف الوزارة البريطانية من إلغاء جريدة البوسفور فلم يكن واضحاً تماماً ، وسنرى أن رسائلها وتصريحاتها خلال مراحل الأزمة قد اتسمت بالتناقض البين : فهى حيناً تتحفظ ، وحيناً ثانياً تتنصل من قرار الإلغاء ، ثم ينتهى بها الأمر إلى أن تعلن أن الحكومة المصرية لم تتصرف بمفردها فى إصدار قرار الإلغاء بل أنها أصدرته بموافقة الحكومة البريطانية ، ولكنها تحاول فى نفس الوقت أن تلقى المسئولية على عاتق الحكومة المصرية بمقولة إنها جانبت القانون فى الطريقة التى نفذت بها قرار الإلغاء .

وكان مرد هذا التناقض تأرجح وزارة الخارجية البريطانية بين رغبتين لم يكن من الأمر الهين التوفيق بينهما تماماً . فوزارة الخارجية كانت تحدوها رغبة قوية فى إيقاف الحملة المثيرة التى تشنها الصحافة الفرنسية فى مصر على الاحتلال ، و بذلك تقضى انجلترا على إحدى المضايقات التى تصادفها فى مصر . وفى نفس الوقت كانت وزارة الخارجية حريصة على الإبقاء على التقارب الفرنسى البريطانى الذى تم إلى حين بعقد اتفاق لندن فى ١٨ مارس ١٨٨٥ وتقرر بمقتضاه تقديم القرض المضمون للحكومة المصرية ومقداره تسعة ملايين جنيه إنجليزى بفائدة لا تزيد

---

(١) محضر جلسة مجلس العموم فى ٢٠ أبريل ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٧ ص ١٦٣ .
Hansard's Parliamentary Debates

(٢) محضر جلسة مجلس اللوردات فى ٨ مايو ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٨ ص ص ٤ — ٥ .
Hansard's Parliamentary Debates

عن ثلاثة ونصف فى المائة وتضمنه ست دول هى انجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا والروسيا . وكان الغرض من هـذا الاتفاق هو إنهاض ماليـة مصر من عثرتها (١) .

نعود بعد ذلك إلى سياق الموضوع بعد أن حددنا موقف كل من سلطات الاحتلال فى مصر والوزارة البريطانية ، فنقول إن نوبار باشا كان قد استفسر — كما مر بنا — عما إذا كان فى استطاعته أن يعتمد على تأييد دبلوماسى من الحكومة البريطانية إذا هو أصدر قراراً بإلغاء جريدة البوسفور ، فجاء رد اللورد جرانفل ينم عن حذر عميق ، إذ قال فى برقية مؤرخة فى أول أبريل ١٨٨٥ إن الحكومة البريطانية لن تعترض على القرار الذى تعتزم الحكومة المصرية اتخاذه بإلغاء جريدة البوسفور ، ولكنه قال فى نفس البرقية إنه لما كان لصاحب الجريدة الحق فى الطعن فى ذلك القرار أمام المحاكم المختلطة فإن الحكومة البريطانية لن تتدخل فى هذا النزاع (٢).

وفى نفس الوقت واصل اللورد جرانفل بذل مساعيه الدبلوماسية لدى باريس حتى يتم إلغاء تلك الجريدة دون ضجة ، فأرسل مذكرة مؤرخة فى ٢ من أبريل ١٨٨٥ إلى اللورد ليونز السفير البريطانى فى باريس يطلب إليه توجيه نظر الحكومة الفرنسية إلى خطورة موقف الصحافة الفرنسية فى مصر ، وأن يبلغها أن الحكومة المصرية قد اعتزمت إلغاء جريدة البوسفور أجيبسيان ، وأنه من المرغوب فيه أن تلقى الإجراءات التى تتخذها الحكومة المصرية فى هذا الصدد تأييداً من القنصلية الفرنسية فى القاهرة ، كما عهد إلى السفير أن يطلب إلى وزارة الخارجيـة الفرنسية إرسال تعليمات بهـذا المعنى إلى قنصليـة فرنسا فى القاهرة (٣).

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ٧ لسنة ١٨٨٥ بعنوان

**Convention between the Governments of Great Britain, Germany, Austria — Hungary, France, Italy, Russia and Turkey, relative to the Finances of Egypt, signed at London, March, 18, 1885,**

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٨ .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٠ .

و بينما كانت هذه الاتصالات الدبلوماسية دائرة بين القاهرة ولندن وباريس كانت جريدة البوسفور سادرة في خطتها لا تعرف ليناً أو هوادة أو حدوداً ، واشتدت وطأة حملتها وأفسحت أعمدتها لنشر كل نبأ مثير ولو كان نشره يتعارض مع المصالح الحقيقية لمصر طالما كان هذا النبأ يثير المتاعب أمام السير بارنج والصعاب أمام نو بار . كانت الحركة المهدية في السودان تنتقل من نصر إلى نصر وانتهى الأمر بجريدة البوسفور إلى أنها نشرت في عددها الصادر في ٤ من أبريل ١٨٨٥ تحت عنوان أنبـاء من الخارج Nouvelles de l'Extérieur ترجمـة فرنسية لمنشور أذاعه محمد أحمد المهدى قال فيه إنه حمل راية الجهاد الدينى لا يبتغى من وراء ذلك تحقيق أطماع دنيوية مثل إقامة امبراطورية تـكون وسيلة لجمع الثروات أو لامتلاك القصور الفخمة ، ولـكنه يعمل جاهداً على الأخذ بيد المسلمين المؤمنين وتخليصهم من حالة الرق التى أوجدهم فيها الاستعمار الأوربى المسيحى الزاحف نحو الشرق الإسلامى ، ووعد المهدى المسلمين بأنه سيعمل على بعث الامبراطورية الإسلامية وسيعيد إليها مجدها التليد .

وكان أخطر ما جاء فى منشور المهدى قوله إنه صحت عزيمته على أن يحمل سيفه من الخرطوم إلى بربر ودنقلة ثم يمضى قدماً إلى القاهرة فالإسكندرية ويقيم فى كل مدينة يمر بها أركان الشريعة الإسلامية ويؤسس الحـكومة الإسلامية الصحيحة ، ثم استطرد المهدى فقال فى هذا المنشور إنه بعد أن يتم له الاستيلاء على مصر فسوف يتجه شطر الأراضى الإسلامية المقدسة فى بلاد العرب ويطرد الأتراك ، وقد نعت حكومتهم بأنها ليست بأفضل من حكومة الـكفار غير المؤمنين ووعد سكان المدينتين الإسلاميتين المقدستين : مكة المـكرمة والمدينة المنورة ، بأنه سيكون بين ظهرانيهم فى وقت قريب ، وقال إن الله سبحانه وتعالى قد أمده بروح من عنده وزوده بسلاح الإيمان الصحيح (١) .

---

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١٠٥٨ الصادر فى ٤ من أبريل ١٨٨٥ ص ٢ مجموعة السنة السابعة . هذا وقد نشرت الحكومة البريطانية أيضاً هذا المنشور فى الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ المرفق رقم ٨ للوثيقة رقم ٤٦ .

والحق أن نشر هذا المنشور لا يمكن تبريره بأنه معارضة نزيهة استهدفت منها جريدة البوسفور خدمة مصر، أو أنه نوع من النقد الإيجابي البناء، بل إن نشره يؤدي حتما إلى الإضرار بمصالح خديوية مصر، لأن الحركة المهدية قد أدى نجاحها إلى تقلص الحكم المصرى فى السودان، والى أن غرق السودان وأهله فى لجج من الدماء . ويطلق محمد شفيق غربال، أستاذ المؤرخين فى الجمهورية العربية المتحدة، على الحركة المهدية اسم « نكبة » الحركة المهدية « لأنها حاولت ما لا تصلح له وما لا تطيقه وما لا ينبغى لها، فكانت حركة تحطيم وتخريب، وجنت على نفسها وعلى السودان وعل مصر . وذهبت البسالة فى وجه الموت التى أبداها آلاف الدراويش فى شتى المواقع، وذهبت القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التى كان يملكها المهدى فى سبيل الهدم لا فى البناء . ذلك أن تلك الدعوى فتحت الباب للعصبيات المتفرقة والشياخات المتنافرة وجماعات تجار الرقيق وكارهى مقومات الحضارة الحديثة . . . فكان الانحلال والبوار والخراب (١) » .

وما كان ينبغى لتلك الجريدة الفرنسية، ورئيس تحريرها فرنسى مسيحى، هو بول جيرو Paul Giraud، أن تزج بنفسها فى غمار الحركة المهدية، لأنها حركة دينية إسلامية متعصبة . وعلى ذلك فالترويج للحركة المهدية على صفحات جريدة البوسفور بنشر منشور المهدى لم يكن ايماناً من بول جيرو بمبادىء الحركة المهدية وسلامة أهدافها .

واهتزت دوائر الوزارة فى مصر ودار المعتمد البريطانى لإذاعة الجريدة الفرنسية منشور المهدى وتلاقت وجهات النظر فى ضرورة إلغاء جريدة البوسفور . فأصدرت الحكومة المصرية قراراً بإغلاق المطبعة للحيلولة دون طبع أعداد

---

(١) محمد شفيق غربال : السياسة البريطانية والوطن المصرى السودانى . ص ٨٧ وهو أحد الموضوعات التى تضمنها كتاب أصدرته رياسة مجلس الوزراء المصرى بعنوان «وحدةوادى النيل— أسسها الجغرافيا ومظاهرها فى التاريخ» . المطبعة الأميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٧ .

الجريدة . وجاء هذا القرار مسبباً فأشار إلى قرار سبق أن أصدرته الحكومة فى ٢٩ من فبراير ١٨٨٤ بإلغاء جريدة البوسفور ، وأن الحكومة قد قامت بإبلاغ ذلك القرار بطريقة رسمية إلى الجريدة ولكنها تجاهلته واستمرت فى الظهور ، وأنها مضت فى خطتها تعرض النظام العام للخطر طوال تلك الفترة وذلك بنشر أنباء غير صحيحة تثير الفزع والاضطراب فى صفوف الجماهير . ثم سجل القرار على الجريدة أنها نشرت فى عددها الصادر فى ٤ من أبريل ١٨٨٥ فقرات من منشور للمهدى وصفها القرار بأنها تثير النفوس وتهييج الخواطر بدون داع وتعرض أمن البلاد للاضطراب . ثم مضى القرار يقول إن العدد الصادر فى ٥ من أبريل ١٨٨٥ يحتوى على نفس هذه الفقرات من منشور المهدى باللغة العربية .

« وحيث إن جريدة البوسفور اجيبسيان تصدر أيضاً باللغة العربية دون أن يكون مرخصاً لها بذلك .

« وبناء على قانون الصحافة الصادر فى ٢٦ من نوفمبر ١٨٨١ .

« يعهد إلى محافظ القاهرة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإغلاق مطبعة جريدة البوسفور لكى يمنع طبع الجريدة(١) »

ومما يلفت النظر أن قرار الحكومة المصرية قد ذكر صراحة أن جريدة البوسفور قد نشرت فى عدد ٥ أبريل ١٨٨٥ نفس تلك الفقرات من منشور المهدى باللغة العربية . فقد جاء فى هذا القرار العبارة الآتية :

**Et que le numéro du 5 avril contient ces mêmes passages en langue arabe.**

ولكن هذه الواقعة — أى نشر منشور المهدى باللغة العربية — لا وجود لها على الإطلاق فى عدد ٥ أبريل ولا غيره من أعداد الجريدة .

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢١ .

وتوجد فى مخازن دار الكتب المصرية بالقلعة بالقاهرة تحت رقم Pér. 920 مجموعة لأعداد جريدة البوسفورا جيبسيان التى صدرت فى سنة ١٨٨٥ وفى السنوات السابقة واللاحقة لها . ومن المصادفات أن سنة ١٨٨٥ تتميز بوجود مجموعتين لأعداد تلك الجريدة : المجموعة الأولى تضم الأعداد من أول يناير ١٨٨٥ وتنتهى بالعدد المؤرخ فى ٩ من أبريل ١٨٨٥ عندما حيل بين الجريدة وبين ظهورها تنفيذاً لقرار الحكومة المصرية . والمجموعة الثانية أتم وأشمل من المجموعة الأولى فهى تضم الأعداد من أول يناير ١٨٨٥ إلى ٩ من أبريل ١٨٨٥ ثم من ٢١ من مايو ١٨٨٥ عندما عادت للظهور حتى ٦ من سبتمبر ١٨٨٥ حين احتجبت على أثر موقف القنصلية العامة لفرنسا من هذه الجريدة .

والفحص الدقيق لعدد ٥ أبريل ١٨٨٥ والأعداد السابقة واللاحقة فى هاتين المجموعتين يدل على أن الجريدة لم تنشر باللغة العربية منشور المهدى . لقد صدر حقيقة فى عدد ٥ أبريل إعلان باللغة العربية عن بيع عقارات مرهونة تنفيذاً لأحكام صدرت من المحاكم المختلطة فى مصر . ولم يكن هذا النشر باللغة العربية أمراً جديداً ، فمعظم أعدادها تحتوى على إعلانات قضائية باللغة العربية عن بيوع جبرية لعقارات ومنقولات محجوزة تنفيذاً لأحكام المحاكم المختلطة(١) كما كانت هذه الجريدة تنشر أيضاً باللغة العربية إعلانات تجارية ،وكان جيش الاحتلال الإنجليزى يعلن فيها باللغة العربية عن حاجته لشراء خيول لسلاح الفرسان فيه(٢) كما كانت فى بعض الأوقات تنشر أنباء سياسية باللغة العربية(٣).

---

(١) أنظر أعداد الجريدة على سبيل المثال الصادرة فى ٥ ، ١٠ ، ١١ ، ١٧ ، ١٨ من فبراير ١٨٨٥ وفى ٢ ، ٣ ، ١٢ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٠ من مارس ١٨٨٥ وفى ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ — ٨ ، ٩ من أبريل ١٨٨٥ .

(٢) العدد رقم ١٠٥١ والعدد رقم ١٠٥٢ .

(٣) خصصت الجريدة الصفحة الرابعة بأكملها من العدد رقم ١٠٤١ الصادر فى ١٨ من مارس ١٨٨٥ لنشر أنباء داخلية وخارجية باللغة العربية . وكتبت فى أعلا الصفحة بالحروف الكبيرة « البوسفور جريدة سياسية وأدبية ». ولكنها عادت فى الأعداد التالية إلى وضعها الأول إذ اقتصرت على نشر الإعلانات القضائية باللغة العربية .

وفى سنة ١٨٨٤ كانت تنشر باللغة العربية تحت عنوان « أخبار البرق » أنباء سياسية داخلية=

وهناك احتمال هو أن تكون جريدة البوسفور قد عمدت إلى إصدار طبعة خاصة نشرت فيها منشور المهدى باللغة العربية . ونستقى هذا الاحتمال من وثيقتين صدرتا عن الحكومة المصرية ووثيقة ثالثة صدرت عن الحكومة العثمانية .

( الوثيقة الأولى ) هى مذكرة ضافية مؤرخة فى ٢٢ من أبريل ١٨٨٥ وضعتها الحكومة المصرية عن موضوع جريدة البوسفور وأرسلتها إلى السير ايفلن بارنج . وقد جاء فيها ما ترجمته :

« ولو أن الترخيص الصادر بداءة كان مقصوراً على إصدار جريدة باللغة الفرنسية إلا أنها أصدرت منذ عهد قريب طبعة خاصة تضم فى صفحتها الرابعة مقالات باللغة العربية ، وأدرجت من بين هذه المقالات فى ٥ من أبريل باللغة العربية منشوراً مزعوماً للمهدى سبق أن نشر أيضاً باللغة الفرنسية فى ٤ من أبريل (١) » وقالت المذكرة إنه جاء فى هذا المنشور أن المهدى يعتزم الزحف بقواته من الخرطوم إلى القاهرة فالإسكندرية ثم يتقدم بعد ذلك إلى الأراضى المقدسة الإسلامية فى الحجاز لطرد الأتراك منها .

( الوثيقة الثانية ) وهى مذكرة مستفيضة مؤرخة فى ٢٠ من أبريل ١٨٨٥ أرسلتها الحكومة المصرية إلى الصدر الأعظم ، وهى تحتوى على نفس المعنى السابق ولكن فى إيجاز نسبى (٢) .

---

= وخارجية نقلا عن وكالتى الأنباء رويتر Reuter وهافاس Havas ، وكان ذلك إعتباراً من العدد ٩٠٠ الصادر فى ٢٨ من أكتوبر ١٨٨٤ فنشرت تحت عنوان رزيئة مروى سقوط الكولونيل ستيوارت ومن كان قادماً معه من الخرطوم فى أيدى أتباع المهدى . وفى العدد ٩٠١ الصادر فى ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٤ اتسع نطاق الجزء العربى ونشرت « بسم الله الرحمن الرحيم. نقدم لسادتنا القراء صحيفتنا هذه مزدانة بقلائد ... وأنه قد صحت عزيمة الجريدة على نشر الأنباء باللغة العربية وهى لا تخاف لومة لائم . . . ولكن هذه المحاولة لم تستمر طويلا .

(١) "Bien que l'autorisation primitive se bornât à la publication d'un journal en langue française il publia, dans ces derniers temps, une édition spéciale portant à la quatrième page des articles en langue arabe. Parmi ces articles il insérait, le 5 avril, en Arabe, une prétendue Proclamation du Mahdi qu'il avait d'ailleurs publiée, le 4, en français".

الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ١ الوثيقة ٤٦ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ٢ الوثيقة رقم ٤٥ .

( الوثيقة الثالثة ) وهى برقية أرسلها عاصم باشا وزير الخارجية العثمانية فى ٢٥ من أبريل ١٨٨٥ إلى أسعد باشا السفير التركى فى باريس وقد جاء فيها أن جريدة البوسفور تؤيد الحركة المهدية وتنشر فى أنهرها وفى طبعة عربية غير مرخص بها إذاعات تستهدف إثارة الاضطرابات فى مصر وتعريض مصالح الإمبراطورية العثمانية فى الحجاز للأخطار(١).

نخرج من هذا العرض السريع بأن الأمر الثابت الصحيح هو أن جريدة البوسفور نشرت فعلا منشور المهدى باللغة الفرنسية فى عدد ٤ أبريل ١٨٨٥ ، وأن على الباحث أن يتقبل بتحفظ واقعة النشر باللغة العربية ما لم يعثر على دليل قاطع يبدد هذا التحفظ . أما المكاتبات الدبلوماسية التى تبودلت بين وزارة الخارجية البريطانية وبين السفارة البريطانية فى باريس فهى لا تجزم — كما سنرى فى سياق البحث — بحدوث واقعة إذاعة منشور المهدى باللغة العربية .

* * *

وحرصت الحكومة على أن يتم إغلاق مطبعة الجريدة فى نفس اليوم ، وهو ٨ من أبريل ١٨٨٥ وتمهيداً لذلك قام وكيل وزارة الخارجية المصرية بزيارة تاياندييه G. St René Taillandier القائم بأعمال القنصل العام لفرنسا فى مصر وأبلغه قرار الحكومة ، كما أرسل محافظ القاهرة فى نفس اليوم خطاباً إلى ليكيه Liqueux قنصل فرنسا فى القاهرة يطلب إليه إرسال مندوب عن القنصلية ليحضر عملية إغلاق مطبعة جريدة البوسفور وقد حدد لإغلاقها الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر .

---

(١) (Ce journal) insérait dans ses colonnes et dans une édition en Arabe non autorisée, des publications destinées à troubler la tranquillité en Egypte, et contraires aux intérêts de l'Empire au Hedjaz.

الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤١ .

وبدلا من الاستجابة إلى طلب الحكومة المصرية عمدت القنصلية العامة لفرنسا إلى تصرفات اتسمت بالتهور والاندفاع والبعد عن الحكمة . كان أولها الإجراء التقليدى الذى كانت تجرى عليه وقتئذ معظم القنصليات إن لم تكن جميعها فى مثل هذه الأحوال، وهو المسارعة إلى إبلاغ الشخص الذى تعتزم الحكومة اتخاذ إجراء ضده بنوع هذا الإجراء وموعده والهدف منه حتى لا يؤخذ على غرة ويستطيع أن يفلت من قبضه القانون. وفى الحالة التى نحن بصددها أبلغت القنصلية الفرنسية العامة سريير Serrière صاحب جريدة البوسفور بقرار الحكومة وبالموعد الذى حددته محافظة القاهرة لإغلاق المطبعة فعمل هذا على سرعة إنجاز طبع أعداد الجريدة قبل أن تصل قوات الشرطة، وفعلا ظهر العدد ١٠٦٣ يحمل تاريخ ٩ أبريل ١٨٨٥ مبكراً عن موعد صدوره .

ولكن كان أخطر التصرفات التى لجأت إليها السلطات القنصلية الفرنسية هى أنها أرسلت بعض حراسها « القواصة » المنوط بهم حراسة دار القنصلية الفرنسية العامة إلى دار المطبعة ، فأحكموا إغلاق أبوابها وقاموا على حراستها من الخارج شاهرى السلاح . ثم عهدت إلى بعض موظفيها بالتوجه إلى دار المطبعة ليعملوا على عرقلة تنفيذ قرار الحكومة إن استطاعوا إلى ذلك سبيلا، وإيجاد فرصة للاحتكاك بقوات الشرطة ليسجلوا على الحكومة التجاءها إلى العنف فى اقتحام دار أحد الرعايا الفرنسيين . ولم تقف تصرفات المسئولين فى القنصلية العامة عند هذا الحد ، بل عملوا على إثارة الجاليات الأجنبية فى القاهرة ضد الحكومة المصرية ، فأذاعوا قرار الحكومة فى الأوساط الأجنبية وقرنوه بمختلف الأراجيف ، ونجم عن ذلك أن تجمعت حشود كبيرة من الأجانب وبخاصة من الفرنسيين أمام دار المطبعة جريدة البوسفور ، وكانت تقع فى جهة الموسكى عند حديقة روستى Rosetti ، وأخذت هذه الجموع تهتف هتافات عدائية صاخبة ضد نوبار والاحتلال والسلطات المصرية .

وتلقى نوبار فى نفس اليوم خطاباً من رينيه تاياندييه René Taillandier

القائم بأعمال القنصل العام لفرنسا فى مصر احتج فيه على قرار الحكومة بإغلاق المطبعة وإلغاء الجريدة ، وحمل الحكومة المصرية مسئولية النتائج التى تترتب على تنفيذ قرارها ، وقد نعته بأنه قرار تعسفى . وطعن بالبطلان فى هذا القرار بشقيه : الإلغاء والإغلاق . أما الإلغاء فقال إن الحكومة الفرنسية لم تعترف مطلقاً بقانون الصحافة الذى أصدرته الحكومة المصرية بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ كما لم تعترف به الدول الكبرى الأخرى . وخرج من ذلك إلى أن هذا القانون لا يسرى على الرعايا الفرنسيين فى مصر . أما إغلاق المطبعة فقد ذهب القائم بأعمال القنصل العام إلى أن هذا الإجراء عمل ينطوى على اقتحام دار يشغلها أحد الفرنسيين ، وهو إجراء باطل لأنه لا يكفى أن يصدر بشأنه قرار إدارى من الحكومة المصرية ، بل يتطلب صدر حكم قضائى من المحاكم المختصة ، وهذا ما لم يحدث فى حالة مطبعة جريدة البوسفور . ومضى القائم بأعمال القنصل العام فى احتجاجه فقال إنه بدلا من أن يوفد مندوباً عن قنصلية فرنسا لحضور إجراء إغلاق المطبعة ، كما طلب ذلك محافظ القاهرة من قنصل فرنسا فى القاهرة ، فإنه قد عهد إلى تابييه Taillet مستشار القنصلية الفرنسية بالذهاب بنفسه إلى دار المطبعة ليعترض — ولو أدى الأمر الى استخدام القوة — على اقتحام الشرطة لدار المطبعة[1] .

لم يأبه نوبار لهذا الاحتجاج الفرنسى ومضت الحكومة المصرية تنفذ قرارها مطبقاً للخطة المرسومة . ففى منتصف الساعة السادسة من بعد ظهر ٨ أبريل ١٨٨٥ وصل إلى دار مطبعة الجريدة فنويك بك Fenwick حكمدار العاصمة على رأس قوة من ضباط وجنود الشرطة مسلحين بالمسدسات . كما وصلت إلى دار المطبعة فى نفس الوقت من طريق آخر قوة ثانية من فرسان الشرطة تحت قيادة ضابط إنجليزى يسمى تشرشل Churchill وحاصرت القوتان دار المطبعة ومنافذ الشوارع المؤدية إليها ومنعت المرور فيها .

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٤ مرفق رقم ١ .

ورأى الحكمدار أن جموعاً أخرى من الأجانب تتوافد بكثرة وتتجمع عند رءوس الشوارع المؤدية إلى دار المطبعة ، وأنها ثائرة صاخبة متحفزة تردد هتافات عدائية ، فأرسل قوة من الخيالة لتفريق المتظاهرين ولكنها لم تستطع مواجهتهم ، وأدرك أن الموقف حد خطير ، وأن صداماً مسلحاً على وشك الوقوع بين الأجانب وبين الشرطة وخشى عواقب مثل هذا الصدام ، فالأجانب متفوقون تفوقاً ظاهراً من حيث العدد ، بل كان عددهم يتزايد باستمرار ، وكان معظمهم مسلحين بالمسدسات ، فأرسل الحكمدار يطلب نجدات أخرى من فرسان الشرطة ومشاتها ، وقد جاءوا على عجل إلى مكان التجمهر .

وفى ذلك الوقت وصل إلى أول شارع الموسكى تاييه Paul Taillet مستشار القنصلية الفرنسية يحرسه اثنان من قواصة القنصلية ، فالتف حوله الأجانب المتجمعون فى تلك المنطقة ، وحاول دخول الشارع فمنعه فرسان الشرطة فانتحل أمامهم شخصية قنصل فرنسا ، ولكن رجال الشرطة لم يأبوا به ولم يفسحوا له الطريق ، وأبلغوه أن الأوامر الصادرة إليهم تقضى بعدم السماح لأى فرد بدخول الشارع . فهجم المتظاهرون على فرسان الشرطة يضربون الخيول التى اضطربت اضطراباً شديداً ، وزاد فى حرج الموقف أن شهر الحارسان سلاحيهما ، وتعالت صيحات المتظاهرين متوعدين مهددين ، ورأى الحكمدار إزاء خطورة الموقف أن يصدر الأمر للجند بتركيب السونكى للدفاع عن أنفسهم إذا أقدمت الجموع الثائرة من الأجانب على الاعتداء على قوات الشرطة . ووصلت النجدات التى كان قد طلبها الحكمدار فكان لظهورها واستعدادها أكبر الأثر فى سيطرة قوات الحكومة على الموقف .

وعلم الحكمدار أن مستشار قنصلية فرنسا موجود فى مكان الحادث ، فذهب إليه وأبلغه أن لديه أوامر واجبة التنفيذ بإغلاق المطبعة ، وأوضح له أنه ليست هناك جدوى من الاحتجاج الذى أخذ المستشار يردده كأنه قد حفظه عن ظهر قلب . وقال المستشار إنه لا يرضخ إلا للقوة ، فضربه الحكمدار على كتفه ،

وسأله عما إذا كانت هذه الضربة تكفى لتسجيل استخدام العنف ، فأجاب المستشار بالإيجاب ، ومن ثم اتجه الحكمدار إلى دار المطبعة ، ولكنه فوجىء أمام بابها بموظف آخر من موظفى القنصلية يسمى Josslin يتصدى للحكمدار ، وكان يحرس هذا الموظف اثنان من القواصة أحدهما عن يمين والآخر عن شمال ، وقال الموظف للحكمدار إنه لن يسمح لأحد بدخول المطبعة إلا إذا لجأ رجال الشرطة إلى استخدام القوة ، فدفعه الحكمدار بيده ورده إلى الخلف . ولما رأى الحارسان ما حل بموظف القنصلية آثرا السلامة وابتعدا عن مكانيهما ، وتقدم الحكمدار إلى مدخل المطبعة وأمر النجار الذى كان يصحب قوة الشرطة بتحطيم الباب ، واقتحم الضباط والجنود دار المطبعة ، وهناك وجدوا سريير Serrière قابعاً فيها مع مستخدميه وعماله . وقد أراد الحكمدار أن يقوم بجرد محتويات المطبعة بحضور سريير ومعاونته ، ولكن الأخير رفض رفضاً باتاً أن يشترك أو يتعاون مع الشرطة فى هذا العمل . ورأى الحكمدار أنه من الحكمة الانتهاء فى أسرع وقت ممكن من تنفيذ قرار إغلاق المطبعة خشية وقوع صدام بين الشرطة وبين الفرنسيين الذين ازداد تجمهرهم فى المنطقة التى توجد بها دار المطبعة . وقد أمر الحكمدار صاحب المطبعة بمغادرتها فوراً مع مستخدميه وعماله ، وانصاعوا للأمر ، وأغلق رجال الشرطة المطبعة وختموا أبوابها بالشمع الأحمر ووضعوا عليها حراسة مسلحة .

تضاف إلى هذه الوقائع المادية حالة نفسية هامة : فكما أن نوبار وبارنج كانا ناقمين على جريدة البوسفور كذلك كان حكمدار الشرطة حاقداً عليها . كانت هذه الجريدة تنتقد تصرفات الحكمدار وتطلق عليه شتى الألقاب التهكمية ، ونذكر على سبيل المثال أنها قد علقت ، قبل إغلاق المطبعة بأيام قليلة ، على تصرفاته بقولها إنه بطل الشرطة الإنجليزية المغوار الذى جاء ذكره فى الأساطير ، وإنه العميل المخلص لخالد الذكر كليفورد لويد ، وكانت الجريدة تحذره من المضى

فى تصرفاته وتقول له إن للصبر حدوداً(١) . وعلى ذلك فإن حكمدار الشرطة كانت تجيش فى نفسه رغبة قوية فى التشفى من جريدة البوسفور ومطبعتها والقائمين على شئونها .

وقد طيرت وكالة الأنباء الفرنسية هافاس Havas تفاصيل هذا الحادث إلى فرنسا فهاجت الخواطر فيها وساد السخط دوائر الحكومة الفرنسية والصحافة والرأى العام . ورأت صحافة باريس أن ماحدث يعتبر إهانة لحقت بكرامة فرنسا على يد ضباط الشرطة الإنجليز يتصرفون بوحى من نوبار باشا ، وأنه ما كان يجرؤ على هذا الإجراء التعسفى لولا أنه وجد تأييداً فى هذا الصدد من الحكومة البريطانية ومن ممثلها فى مصر السير ايفلن بارنج . وانصب سخط باريس على الحكومة البريطانية وعلى نوبار معاً .

* * *

ولا يستطاع بحث هذه الأزمة السياسية الطارئة بين مصر وفرنسا وتفهم تطوراتها دون التعرض للأسباب التى حملت الصحافة الفرنسية فى مصر على أن تنهج نهجاً عدائياً إزاء السياسة الإنجليزية فى مصر و إزاء وزارة نوبار . فهناك :

أولا — أسباب عامة تتصل بموقف فرنسا من الاحتلال البريطانى لمصر ومن تصرفات الإنجليز فيها .

ثانياً — أسباب خاصة تتعلق بنظرة الفرنسيين إلى نوبار باشا .

ثالثاً — موقف وزارة نوبار من مصالح الأجانب الذين اعتقدوا أن نوبار يهددها أو لا يرعاها كما ينبغى إرضاء للانجليز . وكانت المصالح الفرنسية تمثل قطاعا كبيراً فى مصالح الأجانب .

رابعاً — الحالة النفسية الثائرة لدى الفرنسيين فى مصر .

---

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١٠٥٧ الصادر فى ٣ من أبريل ١٨٨٥ .
وانظر أيضاً ما نشرته عنه هذه الجريدة فى العدد ١٠٥٦ الصادر فى ٢ من أبريل ١٨٨٥ .

(أولا) موقف فرنسا من الاحتـلال البريطانى ومن تصرفات الإنجليز في مصر:

كانت فرنسا من أول الأمر تنقم على انجلترا استئثارها باحتلال مصر والانفراد بالنفوذ فيها، إذ كانت فرنسا أول دولة أوربية فى العصر الحديث غزت مصر غزواً عسكرياً، وكانت ترى أنها أسهمت بنصيب موفور فى إدخال الحضـارة الأوربية الحديثة إلى مصر طيلة القرن التاسع عشر، وتعتقد أن لها مصالح حيوية فى مصر. فمشروع قناة السويس، وهو أعظم مشروع نفذ فى العالم فى ذلك القرن، مدين بوجوده إلى العبقرية الفرنسية إلى العلم الفرنسى، وفرنسا تشرف إشرافاً فنياً وإدارياً على القناة، ولها أكبر نصيب فى أسهم شركة قناة السويس، ولها شطر كبير من الدين المصرى، والجالية الفرنسية فى مصر كثيرة العدد موفورة النشاط واسعة الثراء، ولها مؤسسات مصرفية وتجارية وثقافية. فكانت ترى أن فى مصر مجالاً لازدهار نفوذها السياسى والحضارى والأدبى. وكانت تود أن يكون هذا النفوذ لا يدانيه نفوذ أوربى آخر.

واعتقدت فرنسا من ناحية أخرى أن احتلال الإنجليز لمصر قد أطاح بالتوازن الدولى فى منطقة الشرق الأدنى، فقد سيطر الإنجليز على جزيرة قبرص ثم على مصر وأصبحوا يشرفون على الحوض الشرقى للبحر المتوسط وعلى قناة السويس، وأحست فرنسا أن الإنجليز يتلـكأون فى تنفيذ وعودهم المـكرورة بالجلاء عن مصر، وشعرت أن تصرفاتهم لا توحى بأن احتلالهم لمصر سيكون احتلالا مؤقتاً، كما كان يصرح وزراؤهم فى ذلك الوقت، فقد أشرفوا على الجيش المصرى الجديد وعلى قوات الشرطة وعينوا عدداً من الإنجليز فى المناصب الرئيسية فى وزارات الحـكومة ومصالحها، ثم سرعان ما تبين الفرنسيون أن الإنجليز لم يكتفوا بذلك بل عملوا على إقصاء النفوذ الفرنسى من مصر.

وكانت أهم مسألة أثارت الفرنسيين وأدت إلى تأزم العلاقات الفرنسية البريطانية إلغاء نظام الرقابة الثنائية على المـالية المصرية. وهو نظام كانت قد

فرضته الحكومات الأوربية على مصر وصدر به مرسوم خديوى مؤرخ في ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ فى أواخر حكم اسماعيل ، وكان يقضى بتعيين رقيبين أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى للاشراف على إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية . وقد أوقف العمل بهذا النظام بعض الوقت حين تألفت وزارة نوبار الأولى فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ودخلها وزيران أجنبيان أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى . وظل نظام الرقابة الثنائية معطلا حتى أعيد العمل به فى مستهل حكم الخديو توفيق بمقتضى مرسومى ٤ سبتمبر و ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ . وقد زادت الحكومة المصرية إذ ذاك فى اختصاصات المراقبين الأجنبيين بحيث أصبح كل منها أمنع مركزاً وأوسع سلطة من الوزراء المصريين، فخولت لهما حق حضور جلسات مجلس الوزراء والاشتراك فى مداولاته على أن يكون لهما فيه صوت استشارى، ومع ذلك لم يصدر أمر يتصل بالشئون المالية دون موافقتهما ، وقررت لكل منهما مرتباً يفوق مرتب الوزير ، وألزمت الوزراء وجميع موظفى الحكومة بتقديم البيانات التى يطلبها الرقيبان ، كما كان على وزير المالية أن يقدم كل أسبوع للرقيبين كشفاً بإيرادات الحكومة ومصروفاتها . ونص أيضاً على عدم جواز عزل الرقيبين إلا بموافقة حكومتيهما .

فلما جاء الاحتلال عصف بهذا النظام الثنائى واستبدل به نظاماً انفرادياً تمثل فى إنشاء وظيفة مستشار مالى للحكومة المصرية و إسناد هذا المنصب الجديد الخطير إلى أحد الإنجليز وهو السير أوكلند كولفن Sir Auckland Colvin الرقيب المالى الإنجليزى السابق فى ظل نظام المراقبة الثنائية الملغاة . وقد صدر مرسوم خديوى بتعيينه فى هذا المنصب فى ٤ فبراير ١٨٨٣ . وثارت ثائرة الحكومة الفرنسية على هذا الإلغاء واحتجت عليه احتجاجاً شديداً عنيفاً . وحذر دكلرك Duclerc رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية إذ ذاك اللورد جرانفل ووزير خارجية بريطانيا من عواقب ذلك التصرف على العلاقات الفرنسية البريطانية . وتبودلت مكاتبات عديدة بين باريس ولندن كان فيها عنف وتهكم من جانب

الفرنسيين وتمسكت إنجلترا بموقفها وانفرادها بالإشراف على المالية المصرية إشرافاً تاماً ، ولم تكن للاحتجاجات نتيجة سوى أنها زادت الهوة اتساعا بين الفرنسيين والإنجليز (١) .

وكرد فعل لتصرفات انجلترا فى مصر عملت الدبلوماسية الفرنسية على إثارة الدول الكبرى على انجلترا ، فأيدت الباب العالى فى احتجاجاته العديدة على انجلترا بسبب استمرار الاحتلال البريطانى لمصر ، وأيدت الروسيا فى سياستها التوسعية الاستعمارية فى البلقان وأواسط آسيا والشرق الأقصى ، وأيدت ألمانيا فى السياسة الاستعمارية فى البلقان وأواسط آسيا والشرق الأقصى ، وأيدت ألمانيا فى السياسة الاستعمارية التى انتهجتها ابتداء من سنة ١٨٨٤ وأثارت مخاوفها من انجلترا وصورت لها انجلترا بمظهر الدولة الطامعة فى السيطرة على العالم . وحدث فعلا تقارب فرنسى ألمانى سنة ١٨٨٤ على عهد وزارة جول فرى ، واستهدفت هذه الوزارة من التقارب الفرنسى الألمانى فى تلك السنة تكوين جبهة من دول أوربا الغربية ضد إنجلترا حتى تضطر هذه الدولة آخر الأمر إلى الجلاء عن مصر جلاء ناجزاً غير مشروط .

وهكذا أدى الاحتلال البريطانى لمصر إلى زوال التفاهم الفرنسى الإنجليزى ، وهو التفاهم الذى ظل قائماً فى ميادين السياسة من ١٨٥٢ إلى ١٨٨٢ وزالت إلى حين الكتلة الغربية الديمقراطية التى نشأت ونمت سنة ١٨٧٥ كرد فعل لاتحاد القياصرة الثلاثة Dreikaiser Bund فى سنة ١٨٧٢ .

أما فى مصر فقد عمدت فرنسا إلى خلق الصعاب أمام انجلترا وساعدها على ذلك عاملان : أولهما وجود أنظمة وقيود دولية تمثلت فى الامتيازات الأجنبية

---

(١) أنظر بخصوص هذا الموضوع .

الكتاب الأزرق رقم ٦ لسنة ١٨٨٣ وثائق رقم ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ .

Doc. Dipl. Fr. 1ère Serie. t. IV

وثائق رقم ٥٤٦ — ٥٤٨ — ٥٥١ — ٥٦٤ — ٥٧٦ — ٥٧٩ — ٥٨٠—٥٨٨—٥٩٤— ٦٠١ — ٦٠٤ — ٦٠٨ .

والمحاكم المختلطة وصندوق الدين العمومى وقانون التصفية وما إلى ذلك فضلا عن قيود تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ . أما العامل الثانى فإن الاحتلال البريطانى لمصر قد اقترن خلال السنوات الثلاث الأولى بوقوع ارتباكات مالية عنيفة تعرضت لها الحكومة المصرية[1] وأوقعت الحكومة البريطانية فى حرج أمام الحكومات الأوربية والرأى العام الأوربى ، لأن انجلترا بعد أن بسطت سيطرتها الحربية والإدارية والمالية على مصر سيطرة دقيقة محكمة اعتبرت نفسها مسئولة عن مصالح الدائنين الأجانب ، كما كانت تعلل بقاءها فى مصر أمام الدول الأوربية بأنها تحمى قناة السويس وتسعى جاهدة لإعادة الأمن والنظام إلى ربوع البلاد وتوطيد سلطة الخديو وترقية النظم الحكومية والنهوض بالحياة الاقتصادية وما إلى ذلك ، فمهمتها فى مصر — على حد قولها — مهمة حضارية .

ولكن الأزمة المالية فى مصر ازدادت تفاقماً وتراكم العجز فى ميزانية الحكومة المصرية سنة بعد أخرى حتى قفز فى سنة ١٨٨٤ إلى ٨٫١٠٧٫٠٠٠ جنيه[2] . ورأى اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية أنه لا مناص من عقد مؤتمر دولى لإصلاح المالية المصرية بالترخيص لمصر بعقد قرض خارجى وتعديل بعض القيود التى وردت فى قانون التصفية ، وكان هذا القانون أساس النظام المالى للحكومة المصرية منذ صدر فى ١٧ يوليو ١٨٨٠ وقد وضعته لجنة دولية مثلت فيها

(١) كان من بين أسباب الضائقة المالية العنيفة التى مرت بها الحكومة المصرية وقتئذ أن الاحتلال البريطانى أضاف أعباء ثقالا على عاتق الخزانة المصرية فكان عليها أن تدفع نفقات جيش الاحتلال كل عام ، وأن تؤدى مرتبات باهظة تقررت للموظفين الإنجليز الذين شغلوا المناصب الكبرى فى وزارات الحكومة ومصالحها ، ثم التزام مصر بدفع أربعة ملايين وربع مليون جنيه بمثابة تعويضات لمن أصيبوا بخسائر وأضرار إبان حوادث الثورة العرابية ، تضاف إلى ذلك الخسائر التى تكبدتها أثناء الحرب العرابية ، ونفقات الحملات العسكرية التى أرسلت للقضاء على الثورة المهدية ، ثم نفقات إخلاء السودان بعد ذلك ، والأضرار التى نجمت عن انتشار وباء الكوليرا فى مصر منذ شهر يونيو ١٨٨٣ انتشاراً مروعاً .

(٢) مذكرة اللورد جرانفل إلى حكومات فرنسا وألمانيا ، والنمسا والمجر ، وإيطاليا والروسيا وتركيا مؤرخة فى ١٩ من أبريل ١٨٨٤ .

الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١ .

انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا ومثل مصر فيها بطرس غالى بك (باشا)[١] .
وقد نص هذا القانون على أنه إذا أريد إدخال أى تعديل عليه فلا بد من الحصول على موافقة الدول التى اشتركت فى وضعه[٢] . فوجه اللورد جرانفل فى ١٩ من أبريل ١٨٨٤ الدعوة إلى حكومات ست دول لعقد مؤتمر إما فى لندن وإما فى القسطنطينية لعلاج المسألة المالية[٣] . وقد وافقت حكومات الدول على الاشتراك فى المؤتمر ما عدا تركيا وفرنسا . أما تركيا فطالبت بألا يكون بحث المؤتمر مقصوراً على الناحية المالية فحسب ، بل يشمل البحث المسألة المصرية من جميع نواحيها فى ضوء منشور وزير الخارجية البريطانية الصادر فى ٣ من يناير ١٨٨٣ وبخاصة وعد انجلترا بالجلاء عن مصر حالما يعود الأمن والنظام إلى ربوعها ، كما طلبت أن يعقد المؤتمر فى القسطنطينية[٤].

أما فرنسا فقد انتهزت هذه الفرصة وشددت من ضغطها السياسى على انجلترا لتحملها على الجلاء عن مصر . فقبلت الاشتراك فى المؤتمر من حيث المبدأ ، ولكنها طلبت أولا وقبل كل شىء أن تتبادل الحكومتان فيما بينهما وجهات النظر بخصوص « مسائل معينة تتصل بقانون التصفية يكون فى حكم الاستحالة إغفالها[٥] » وكان لهذا الضغط السياسى أثره فتمت اتصالات دبلوماسية

---

(١) صدر مرسوم خديوى فى ٣١ مارس ١٨٨٠ بتكوين لجنة دولية سميت لجنة التصفية وفى ٥ من أبريل ١٨٨٠ صدر مرسوم خديوى بتعيين أعضاء هذه اللجنة . أنظر :
الوقائع المصرية عدد ٤ من ابريل ١٨٨٠ .
الوقائع المصرية عدد ٧ من أبريل ١٨٨٠ .

(٢) تجد النص الرسمى لقانون التصفية فى الوقائع المصرية عدد ١٩ يوليو ١٨٨٠ .

(٣) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١ السابق الاشارة إليها .

(٤) الكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ وثائق رقم ٧ ومرفقها ٨ ، ٩ .
وأنظر أيضاً بخصوص موقف تركيا من الدعوة التى وجهت إليها للاشتراك فى هذا المؤتمر
Doc. Dipl. Fr. 1ère Série t. V
الوثائق رقم ٢٦١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ ، ٣١٦

(٥) Doc. Dipl. Fr. 1ère Série t. v, doc. no. 254
وأنظر أيضاً الكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٤ من جول فرى رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية إلى الكونت دى أوبينى Count d'Aubigny القائم بأعمال السفارة الفرنسية فى لندن ومؤرخة فى ٢٩ من أبريل ١٨٨٤ . وقد أبلغها الأخير إلى اللورد جرانفل فى ٣٠ من أبريل .

بين الحكومتين الفرنسية والإنجليزية(١) أسفرت عن تبادل مذكرتين سياسيتين هامتين للغاية ، سجلت فيها الحكومتان المسائل التى اتفقنا عليها . صرحت الحكومة الفرنسية فى مذكرتها المؤرخة فى ١٥ يونيو ١٨٨٤(٢) أنها لا تبغى إعادة نظام المراقبة الثنائية على الرغم من أن هذا النظام قد عاد بنتائج طيبة على مصر ، ونفت الحكومة الفرنسية أنها تعتزم احتلال مصر بعد جلاء القوات البريطانية عنها ، ولكنها طالبت بتحديد موعد الجلاء تنفيذاً للوعود المكرورة التى بذلتها الحكومة البريطانية فى هذا الصدد .

وقد ردت الحكومة البريطانية على المذكرة الفرنسية بمذكرة مؤرخة فى ١٦ يونيو ١٨٨٤(٣) أبدت فيها اغتباطها لتصريحات الحكومة الفرنسية ، وسجلت على هذه الحكومة ماورد فى مذكرتها من تخليها عن فكرة إعادة نظام المراقبة الثنائية فى مصر وتصريحها بأنها لا تعتزم احتلال مصر بعد جلاء القوات البريطانية عنها ، ثم قررت الحكومة البريطانية فى مذكرتها أنها لا تزال عند وعدها الذى التزمت به فى منشور اللورد جرانفل المؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ بجلاء قواتها عن مصر حالما تسمح بهذا الجلاء حالة البلاد و بعد اتخاذ الوسائل لتدعيم سلطة الخديو ، ولكنها ذهبت إلى أن تحديد تاريخ معين لسحب قوات الاحتلال أمر من

---

(١) Doc. Dipl. Fr. 1ère Serie. t. v.

الوثائق رقم ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١١ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١١ من ودانجتون Waddington للسفير الفرنسى فى لندن إلى جرانفل .

(٣) Doc. Dipl. Fr. 1ère série. t. v. Doc. no 311 annexe I

والكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١٢ .

هذا وقد أبلغت وزارة الخارجية البريطانية نص المذكرتين المتبادلتين بينها وبين الحكومة الفرنسية بتاريخ ١٥ ، ١٦ يونيو ١٨٨٤ إلى الحكومات الألمانية ، والنمساوية المجرية ، والإيطالية ، والروسية ، والتركية وذلك فى يوم ١٦ يونيو ١٨٨٤ أى فى نفس اليوم الذى أرسلت فيه الحكومة البريطانية مذكرتها إلى الحكومة الفرنسية . أنظر :

الكتاب الأزرق رقم ٢٣ لسنة ١٨٨٤ . الوثائق رقم ١٣ ، ١٤ ، ١٥ .

الصعوبة بمكان ، لأن الوقت الذى يحدد لتنفيذ الجلاء قد يبدو أقصر أو أطول بما ينبغى على ضوء ما قد يقع من حوادث فى مصر . ثم مضت الحكومة البريطانية تقول إنها ، أمام الرغبة التى تحدوها فى تبديد أى شك قد يخامر الحكومة الفرنسية عن مرامى السياسة البريطانية نحو مصر من ناحية ، وتقديراً منها للتصريحات التى صدرت عن الحكومة الفرنسية من ناحية أخرى ، ترغب فى الجلاء عن مصر فى مستهل عام ١٨٨٨ بشرط أن ترى الدول وقتئذ ، أى فى مطلع سنة ١٨٨٨ ، أن جلاء القوات البريطانية لا يعرض الأمن والنظام فى مصر للخطر .

ومع ذلك فقد احتاطت الحكومة البريطانية فى مذكرتها لذلك الوعد بالجلاء وهذا التوقيت المشروط له ، فأردفت ذلك بفقرة جاء فيها أنها ترجو أن تتم الضمانات الضرورية لتنظيم الأمور فى مصر نشكل مرض فى خلال السنوات الثلاث والنصف سنة ، وهى الفترة الباقية عى موعد الجلاء . ولكن إذا ثبت أن الحالة على النقيض من ذلك ، أى أن الأمور فى مصر لا تسير على النحو المرتجى « ورأت الحكومة البريطانية أنه لا مناص من إطالة أمد الاحتلال فالمفروض أن الدول الأوربية لن تعارض مثل هذا الإجراء الذى تتطلبه سلامة مصر ، لأن بقاء مصر بمنأى عن كل خطر أمر يهم جميع الدول بدرجات متفاوتة . » وانتهت من ذلك إلى القول بأنها ستقترح على الدول الكبرى والباب العالى ، وذلك قبل جلاء القوات البريطانية عن مصر أو عند رحيلها ، مشروعاً يقرر حيدة مصر حيدة دائمة على غرار الحيدة المقررة لبلجيكا[1] ، كما أنها ستقدم فى نفس الوقت مقترحات خاصة بقناة السويس على ضوء المبادىء الواردة فى منشور جرانفل

---

(١) نسد اللورد كرومر فى سنة ١٩٠٨ بالفكرة القائلة بتقرير حيدة مصر على غرار حيدة بلجيكا ، فقال إن المقارنة بين البلدين غير محكمة ، فبلجيكا يقطنها شعب على حظ موفور من الحضارة ، وتدير على حكم نفسه ، بينما لا يستطيع الشعب المصرى الاضطلاع بمهمة الحكم ، وخرج من ذلك إلى القول بأن الاحتلال الأجنبى كان ولا يزال إلى سنة ١٩٠٨ أمراً لامناص منه إذا أريد منع الفوضى فى مصر ! أنظر :

Cromer, ouvr, cit., vol II. pp. 382 — 383.

المؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ . وعلقت الحكومة البريطانية تنفيذ ذلك كله على تسوية المسألة المالية تسوية مرضية تتمشى مع المقترحات التى ستتقدم بها إلى المؤتمر الذى دعت إليه .

وعلى أثر تبادل هاتين المذكرتين قبلت الحكومة الفرنسية الاشتراك فى المؤتمر الذى افتتح فى مقر وزارة الخارجية بلندن فى ٢٨ يونيو ١٨٨٤ واقترح مندوب تركيا أن تكون رياسة المؤتمر للورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية ، وهذا الاقتراح يتمشى مع التقليد الدبلوماسى الذى يقضى بأن يتولى رياسة المؤتمر رئيس وفد الدولة المنعقد فى إقليمها من باب المجاملة والرعاية للدولة المضيفة (١) .

غير أنه ما لبث أن خبا وشيكا ذلك التحسن الجزئى الطفيف فى العلاقات الفرنسية البريطانية(٢) وعارضت فرنسا فى المؤتمر المقترحات البريطانية لعلاج الأزمة المالية ، وحملت حملة عنيفة على اقتراح انجلترا بتخفيض فوائد الديون المصرية على اختلاف أنواعها ومسمياتها بمقدار نصف فى المائة ، وأقحمت فى مناقشات المؤتمر الجانب السياسى للمسألة المصرية(٣) ، ووقعت مشادة بين ممثل فرنسا فى المؤتمر وبين جرانفل رئيس المؤتمر ، وسجل ممثل فرنسا احتجاجه على مسلك

---

(١) على صادق أبو هيف : القانون الدولى العام . طبعة رابعة . ص ص ٤٦١ — ٤٦٢ .

(٢) قابل أعضاء البرلمان الفرنسى بالتحفظ الشديد وعد إنجلترا بالجلاء المشروط عن مصر والذى سجلته على نفسها فى مذكرتها المؤرخة فى ١٦ يونيو ١٨٨٤ وذلك حين عرض جول فرى رئيس الوزارة ووزير الخارجية على البرلمان فى جلسة ٢٣ يوليو ١٨٨٤ ما وصلت إليه المفاوضات الفرنسية البريطانية بشأن مصر ، وصرح فرى يومئذ أن «مصر ليست أرضاً إنجليزية ولا أرضاً فرنسية ، وإنما هى أرض دولية أوربية » فوزير الخارجية الفرنسية كان يرى أن المسألة المصرية هى مسألة أوربية دولية . أنظر

محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه . ص ٨١ .

(٣) أنظر محضر الجلسة الرابعة التى عقدها المؤتمر فى ٢٨ يوليو ١٨٨٤ :

الكتاب الأزرق رقم ٢٩ لسنة ١٨٨٤ البروتوكول الرابع ص ص ١٤ — ٢٤ .

إنجلترا[١] ، وتعذر على ممثلي الدول الأخرى فى المؤتمر التقريب بين فرنسا وإنجلترا[٢] ومن ثم باء المؤتمر بفشل ذريع[٣] وأنهى جلساته فى ٢ من أغسطس ١٨٨٤ إلى أجل غير مسمى *Sine die*[٤] وازدادت العلاقات الفرنسية البريطانية سوءاً كما ازدادت الحالة المالية المصرية تفاقماً .

## (ثانياً) نظرة الفرنسيين إلى نوبار

كان نوبار شخصية سياسية لا يرتاح إليها الفرنسيون كثيراً ، لأنه ذو ميول إنجليزية ، وقد وضحت اتجاهاته السياسية من زمن بعيد سابق إبان أزمة التنظيمات العثمانية ( مارس ١٨٥٠ — أغسطس ١٨٥٢ ) فكان لنوبار دور بارز فى وضع وتنفيذ الخطوط الرئيسية التى سار عليها عباس الأول من الاستعانة بالنفوذ الإنجليزى لتأييد وجهة نظره إزاء السلطان العثمانى من ناحية ، ولإحباط الدسائس التى كانت فرنسا تحيكها فى دوائر القسطنطينية ضده من ناحية ثانية . وقد سافر

---

(١) وقعت هذه المشادة فى الجلسة الأخيرة التى عقدها المؤتمر فى ٢ من أغسطس ١٨٨٤ وقد أبرق وادنجتون إلى فرى فى مساء نفس اليوم يقول له إن جرانفل قد فقد السيطرة على أعصابه وبدا ثائراً : ووصف ما حدث فى الجلسة ، فتلقى وادنجتون برقية من وزير خارجية فرنسا يهنئه فيها على مسلكه وما أبداه من رباطة جأش فى الجلسة الختامية للمؤتمر ، أنظر
Doc. Dipl. Fr. 1ère Série, t. V. Doc. no. 350.
وأنظر أيضاً ملحوظة رقم ٣ على هذه الوثيقة ، وتضم هذه الملحوظة برقيتين متبادلتين بين وادنجتون وبين جول فرى
وأنظر أيضاً محضر الجلسة التى وقعت فيها هذه المشادة فى
الكتاب الأزرق رقم ٢٩ لسنة ١٨٨٤ البروتوكول السابع ص ص ٣٥ — ٣٩ .

(٢) Doc. Dipl. Fr. 1ère Série, t. V.
الوثائق رقم ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٠ .

(٣) الوثائق رقم ٣٥٦ ، ٣٨٤ ، ٣٩١ ، ٣٩٩ ، ٤٠٤ من المرجع السابق .

(٤) أنظر المحاضر الرسمية لجلسات هذا المؤتمر فى
الكتاب الأزرق رقم ٢٩ لسنة ١٨٨٤ باللغة الفرنسية وهو يتضمن سبعة بروتوكولات بملحقاتها .
الكتاب الأزرق رقم ٣٠ لسنة ١٨٨٤ باللغة الإنجليزية وهو يتضمن سبعة بروتوكولات بملحقاتها .

نوبار وقتئذ إلى لندن ، كما أنه وقع نيابة عن الحكومة المصرية الاتفاق الذى أبرم فى ١٢ من يوليو ١٨٥١ مع روبرت استيفنسن لمد خط حديدى من الإسكندرية إلى القاهرة [١] . وكان إنشاء هذا الخط هو الثمن الذى تقاضته إنجلترا فى مقابل تأييدها لعباس فى أزمة التنظيمات . وكانت إنجلترا تعارض مشروع حفر قناة السويس ، وتفضل عليه إنشاء خط حديدى يمتد من الإسكندرية إلى القاهرة فالسويس .

وفى مستهل حكم اسماعيل كان لنوبار جولات عنيفة فى باريس ضد شركة قناة السويس ، ونظم فى أواخر سنة ١٨٦٣ وأوائل ١٨٦٤ حملة صحفية واسعة النطاق ضد شركة القناة ، وأطلق عليها دى لسبس وقتئذ الحملة الصليبية ، نشرت الذعر فى صفوف حملة الأسهم ، وأوقعت الارتباك فى دوائر الشركة وهبطت أسعار أسهمها فى بورصة باريس هبوطاً كبيراً [٢] . وقاد نوبار المفاوضات المضنية الخاصة بإنشاء المحاكم المختلطة ، وكانت فرنسا تعارض إنشاءها أشد المعارضة ولم توافق عليها إلا مضطرة فى ديسمبر ١٨٧٥ . وفى أواخر حكم اسماعيل شد نوبار رحاله إلى لندن فى أبريل ثم يونيو ١٨٧٧ يقترح على الحكومة البريطانية أن تبسط إنجلترا حمايتها على مصر . وعزز اقتراحه بأن الحرب الروسية التركية ، وكانت قد اندلعت فى ٢٤ أبريل ١٨٧٧ سوف تنتهى بالقضاء على الدولة العثمانية [٣] ،

---

(١) أنظر نص هذا الاتفاق منشوراً فى

Wiener L.: L'Egypte et ses Chemins de fer. Bruxelles. 1932. pp. 641—644.

(٢) أنظر تفاصيل هذا الموضوع فى

عبد العزيز محمد الشناوى : السخرة فى حفر قناة السويس — عصر اسماعيل . رسالة دكتوراه . الفصل الثامن بعنوان : حملة نوبار الصحفية ص ص ٢٣٣ — ٢٦٦ .

(٣) كان من رأى نوبار أن الحرب الروسية التركية سيتسع نطاقها ، وستمد الروسيا العمليات الحربية إلى أرمينيا وتتجه إلى جنوب فارس ثم العراق وتهدد مناطق الخليج الفارسى . وفضلا عن ذلك فإن الروسيا تريد السيطرة على البحر الأسود ومنافذه إلى البحر المتوسط سيطرة كاملة غير مشروطة . وفى هذه الحال ستدخل إنجلترا فى صراع دام مع الروسيا . وخرج نوبار من هذه المقدمة بأن مصر بموقعها الجغرافى لن تكون بمنأى عن هذا الصراع . ومن مصلحة مصر ومصلحة واليها — الخديو اسماعيل — أن تعلن إنجلترا الحماية عليها .

وأن أسرة محمد على قد غدت ضعيفة ، وأن الطبقة الحاكمة فى مصر قد تطرق إلى الفساد ، وأن الإشراف الأوربى على مصر أمر لا مفر منه ، ثم زعم نوبار أن المصريين يفضلون الإنجليز على الفرنسيين ، لأن الإنجليز ينهضون مادياً بالبلاد على عكس الفرنسيين الذين يرتكبون أعمال التخريب كما حدث فى بلاد الجزائر . وخلص من ذلك إلى جوهر فكرته : فتقوم إنجلترا بشراء مصر من تركيا بمعنى أنها تعوض تركيا عن الجزية السنوية التى تدفعها مصر إلى الباب العالى ويتنازل السلطان عن سيادته على مصر (١) .

وقد ساء نوبار أن وجد أعضاء الوزارة البريطانية — وهى وزارة بنيامين دزرائيلى الثانية Benjamin Disraeli — متحفظين إزاء هذه المسألة(٢) .

---

(١) كان نوبار يعتقد أن الخديو اسماعيل لا يعارض فى إعلان الحماية البريطانية على مصر إذا ردت إليه أملاكه وأعطى قناطير مقنطرة من الذهب والفضة ، وأكد نوبار أن اسماعيل سيكون فى هذه الحال قرير العين . وفى استطاعة الإنجليز أن يضمنوا له هذا الأمر بشقيه : الأملاك والأموال الوفيرة . وقال نوبار إن الخديو اسماعيل ما انفك يدمن الشراب منذ مقتل اسماعيل صديق باشا وزير ماليته .

أنظر بخصوص سعى نوبار كى تبسط إنجلترا حمايتها على مصر :

**Seton — Watson R. W.: Disraeli, Gladstone and the Eastern Question. A Study in Diplomacy and Party Politics. London. 1935. p. 309**

محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين وأثره فى البلاد العربية . مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة ١٩٥٧ . تقرير من الكونت مونستر Count Münster السفير الألمانى فى لندن إلى وزير الخارجية الألمانية ومؤرخ فى ٢١ أبريل ١٨٧٧ ص ص ٣—٥ فى القسم الإنجليزى من الكتاب ، وتقرير من مونستر إلى الأمير بسمارك ومؤرخ فى ٢٨ يونيو ١٨٧٧ ص ٥ — ٦ .

(٢) شكا نوبار فى يونيو ١٨٧٧ إلى الكونت مونستر السفير الألمانى فى لندن من أنه على الرغم من الاستقبال الودى الذى قوبل به فى دوائر العاصمة الإنجليزية وفى وزارة الهند ووزارة الخزانة فإن اللورد دربى Derby وزير الخارجية لا يعير خطواته اهتماماً كى يتفهم فكرته ، بل صرح هذا الوزير بقوله إنه إذا احتلت إنجلترا مصر فإنه لا يلوم الروس إذا نهجوا نفس النهج وانتزعوا لأنفسهم أجزاء من الدولة العثمانية . ومما يذكر أن الأمير بسمارك رحب بمشروع نوبار ، وعلق عليه بقوله إن من مصلحة السلام الأوربى أن تقبل إنجلترا هذا المشروع . انظر

**Hallberg Charles: The Suez Canal. Its History and Diplomatic Importance. New York. 1931 p. 270.**

**Seton Watson, ouvr. cit., p. 309.**

وقال إنهم يعوزهم بعد النظر والنشاط والحصافة السياسية ، و إن أولئك الوزراء هم الذين ينفردون عن سائر الشعب الإنجليزى فى عدم تقديرهم لأهمية مصر بالنسبة إلى انجلترا ، ثم تهكم قائلا إن الأسد البريطانى يغط فى نوم عميق إلى حد أنه غدا فى الاستطاعة نزع أسنانه ومخالبه من جسمه دون أن يستيقظ(١) .

فإذا جاء نوبار بهذا الماضى رئيساً للوزارة على عهد الاحتلال البريطانى ، كان للفرنسيين أن يتوجسوا منه شراً . وكان نوبار يدرك شعور الفرنسيين نحوه وأنهم لا يرتاحون إليه . وقبل أن يفرغ من تشكيل وزارته الثانيـة نهائياً استفسر فى ٨ يناير ١٨٨٤ من باريز Barrère القائم بالأعمال فى القنصلية العامة لفرنسا فى مصر عن موقف فرنسا منه ومن وزارته . فرد عليه باريز رداً دبلوماسياً حصيفاً قائلا إن فرنسا لا تضمر عداوة نحوه ولا تجاهر بالعداء طالما كان ينهج فى حكمه نهجاً يقوم على مراعاة مصالح مصر واحترام المصالح الفرنسية(٢) .

وجاءت تصرفات وزارة نوبار من التمكين للنفوذ البريطانى على عهـدها فأثبتت أن الفرنسيين كانوا على حق فى تخوفهم من وزارة نوبار .

## ( ثالثاً ) موقف وزارة نوبار من مصـالح الأجانب

### ١ ) قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤

كان من أبرز التصرفات التى أثارت الاستياء العميق فى دوائر الأجانب قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ . اشتدت الضائقة المالية بالحكومة المصرية فى النصف

---

(١) تقرير الكونت مونستر السفير الألمانى فى لندن والمؤرخ فى ٢٨ يونيو ١٨٧٧ والسابق الإشارة إليه .

(٢) جاء فى الملحوظة رقم ١ للوثيقة رقم ١٨٦ فى الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ما يلى :

**Nubar Pacha avait desiré connaître les dispositions de la France à son égard. "Je lui ai fait répondre, télégraphiait M. Barrère le 8 janvier, que nous n'éprouvions pas d'hostilité pour lui et que nous n'en manifesterions aucune, s'il dirigeait les affaires selon les intérêts du pays et en respectant les nôtres."**

**Doc. Dipl. Fr. 1ère Série. t. V. p. 203.**

الثانى من سنة ١٨٨٤ ، وخشيت أن تضطر ، إزاء العجز المضطرد فى ميزانيتها شهراً بعد شهر ، إلى وقف أداء مرتبات الموظفين أو التوقف عند دفع الجزية إلى تركيا .
وقد عقد اجتماع فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٤ لبحث الموقف ، وضم هـذا الاجتماع نوبار باشا ومصطفى فهمى باشـا وزير المـالية واللورد نورثبروك Northbrook « المندوب السامى لحضرة صاحبة الجلالة الملـكة فيـكتوريا[1] » والسير ايفلن بارنج . ورؤى تجنب وقوع أى من هذين الاحتمالين لأسباب أقرها الحاضرون[2]

---

(١) لما أخفق مؤتمر لندن ١٨٨٤ قررت الحـكومة البريطانية إيفاد اللورد نورثبروك وزير البحرية إلى مصر وطلبت منه أن يقرر ويشير عليها بالنصائح التى يجدر بها أن تقدمها إلى الحكومة المصرية فى الموقف الراهن فى مصر ، والإجراءات التى يجب اتخاذها فى هذا الصدد . وجاء فى المرسوم الصادر من الملـكة فيكتوريا المؤرخ فى ١٢ أغسطس ١٨٨٤ بتعيينه لهذه المهمة منحه لقب المندوب السامى لحضرة صاحبة الجلالة الملـكة فيكتوريا .
**Her Majesty's High Commissioner**
وقد بلغ اللورد نورثبروك مصر فى ٩ سبتمبر ١٨٨٤ وأقام بها قرابة ستة أسابيع عكف خلالها على دراسة المسألة المصرية من نواحيها المختلفة ، ووضع بعد أن عاد إلى إنجلترا تقريرين مؤرخين فى ٢٠ من نوفمبر ١٨٨٤ تناول فى أحدهما الجانب المالى للمسألة المصرية واقترح عدة حلول للنهوض بالمالية المصرية . وتناول فى التقرير الثانى الجانب السياسى للمسألة المصرية ، واقترح فيه تخفيض جيش الاحتلال إلى أربعة آلاف جندى ، وطالب بعدم تحديد موعد لجلاء القوات البريطانية عن مصر وتحمس لهذا الرأى تحمساً بالغاً، وقال إن تحديد موعد الجلاء إنما هو عمل بعيد عن الحـكمة والأمان .
أنظر
الكتاب الأزرق رقم ٣٣ لسنة ١٨٨٤ الوثيقة رقم ٢ ومرفقها .
الكتاب الأزرق رقم ٣٥ لسنة ١٨٨٤ الوثيقة رقم ٣٦ ومرفقيها ثم الوثائق رقم ١ ، ٢ ، ٣٨ ، ١١٣ .
الكتاب الأزرق رقم ١ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٨٩ .
الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ مرفق الوثيقة رقم ٢٥ .

(٢) كان من رأى الحـكومتين المصرية والبريطانية أن التوقف عن دفع مرتبات الموظفين يؤدى إلى زيادة الكساد فى المعاملات التجارية . وينشر جواً من الاضطراب وبلبلة الأفـكار بين الجماهير . أما التوقف عن أداء الجزية لتركيا فيعبر نقضاً للفرمان الذى يستمد منه الخديو توفيق سلطته . وكانت انجلترا حريصة على أن تؤدى مصر الجزية بانتظام إلى تركيا حتى لاتثير أمامها مزيداً من المتاعب .
أنظر الـكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ .
وثيقة رقم ٣٩ من جرانفل إلى السير باجت Paget سفير بريطانيا فى فينا ومؤرخة فى ٢٩ سبتمبر ١٨٨٤ .
ووثيقة رقم ٦٥ من نورثبروك إلى جرانفل مؤرخة فى ٥ أكتوبر ١٨٨٤ .

وقرروا علاج الأزمة علاجاً مؤقتاً بصورة أخرى تتلخص فى وقت استهلاك الدين العام واستيلاء الحكومة على الإيرادات التى كانت مخصصة ، طبقاً لقانون التصفية، لصندوق الدين(١) . وفى ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ أخطرت وزارة المالية مديرى صندوق الدين العمومى بهذا الإجراء ، وقالت إنه إجراء أملته الضرورة القصوى وينتهى يوم ٢٥ أكتوبر ١٨٨٤ ، وهو نهاية السنة المالية لصندوق الدين . كما أصدرت الحكومة أوامرها إلى المديريات والمصالح المخصص إيرادها للدين بالتوقف عن إرسال إيراداتها إلى صندوق الدين العمومى فيما يزيد عما هو ضرورى لتكملة قسط الدين الممتاز وفائدة الدين الموحد ، وإرسال حصيلة هذه الإيرادات إلى خزانة وزارة المالية(٢) . أما هذه المديريات والمصالح فكانت القليوبية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ، والجمارك والسكك الحديدية والتلغرافات وميناء الإسكندرية .

وأرادت الحكومة البريطانية مساندة مصر فى هذا الإجراء ، فأرسلت مذكرة مؤرخة فى ١٩ سبتمبر ١٨٨٤ إلى رؤساء بعثاتها الدبلوماسية فى كل من الروسيا وتركيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا شرحت فيها الأسباب التى حملت الحكومة المصرية على اتخاذ ذلك الإجراء المالى، ثم طلبت إليهم الاتصال بحكومات تلك الدول بغية الموافقة عليه(٣) . ولكن لم تجد هذه المحاولة نفعاً ، إذ قابلت الحكومات الأوربية باستهجان شديد استيلاء الحكومة المصرية على الإيرادات المخصصة لخدمة الدين . وصبت جام غضبها على الحكومتين المصرية والبريطانية على السواء ، بل لعلها كانت أشد عنفاً فى هجومها على الحكومة البريطانية منها على الحكومة المصرية . ألقت وزارة الخارجية الألمانية مسئولية ذلك الإجراء

(١) وجدت الحكومة المصرية أن لدى صندوق الدين العمومى وقتئذ مبالغ فائضة قدرت إلى يوم ٢٥ أكتوبر ١٨٨٤ بما يقرب من ٢٣٠٫٠٠٠ جنيه ومن ثم رأت الاستيلاء على هذا المبلغ كفلاح مؤقت للأزمة المالية .

(٢) للحصول على معلومات وافية عن هذا الموضوع أنظر :
الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ الوثائق رقم ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١٠ .

على عاتق إنجلترا ، وقالت عنه إنه محاولة منها لإعفاء الخزانة البريطانية من نفقات العمليات الحربية التى قامت بها إنجلترا لاحتلال مصر أولا ، ثم من نفقات جيش الاحتلال الرابض فى مصر بعد ذلك ، ووضع هذه الأعباء على عاتق أصحاب الديون الأمر الذى يلحق به ضرراً بليغاً بمصالحهم،فالأمر لا يعدو قيام الحكومة البريطانية باستخلاص نفقات جيش الاحتلال من الحكومة المصرية على حساب أصحاب الديون[١] .

وقد احتجت فرنسا وألمانيا والنمسا والروسيا و إيطاليا لدى الحكومة المصرية على ذلك الإجراء[٢] ولكن كان صندوق الدين العمومى أسبق من الحكومات الأوربية فى الاحتجاج على قرار الحكومة المصرية ، إذ أرسل مذكرة مؤرخة فى ١٩ سبتمبر ١٨٨٤ إلى نوبار باشا سجل فيها احتجاجه على قرار ١٨ سبتمبر وقرر أنه يحتفظ بكافة حقوقه[٣] ، ولم يلبث أن نقل احتجاجه من المجال النظرى إلى

---

(١) المصدر السابق وثيقة رقم ٢٧ عبارة عن تبليغ شفوى سرى
**a verbal and confidential communication**
مؤرخ فى ٢٧ سبتمبر ١٨٨٤ قدمه القائم بأعمال السفارة الألمانية فى لندن إلى جرانفل.

(٢) استندت هذه الدول فى احتجاجها إلى أن قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ يعتبر نقضاً لقانون التصفية ، وأن هذا القانون هو اتفاقية دولية مثلت فيها خمس حكومات أوربية ، وأن أى تعديل فى هذا القانون يجب أن تسبقه موافقة صريحة من الحكومات صاحبة الشأن . وأن نقض أى اتفاق دولى يزعزع الثقة فى قيمة المعاهدات ويشيع جوا من القلق على استمرارها .ومن الأسس الأخرى التى بنت عليها الدول احتجاجها أن هذا النقض لقانون التصفية يعتبر سابقة خطيرة إذ يجيز لمصر أن تتحلل من تلقاء نفسها بعد ذلك من نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة وغيرها من الأنظمة الدولية : كما قالت الدول إنه ليست هناك أية ضمانات تجعل الدول تطمئن إلى أن قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ ، إنما هو قرار مؤقت ينتهى العمل به فى ٢٥ أكتوبر ١٨٨٤ . وقد تلجأ الحكومة المصرية إلى هذا الإجراء مستقبلا كلما أعوزها المال لمواجهة أزمة طارئة .
أنظر بخصوص موقف الحكومات الأوربية من قرار ١٨ سبتمبر ١٨٨٤ واحتجاجاتها عليه
**Doc. Dipl. Fr. 1ère Série t. V. Docs. nos. 403, 408 et 409**
والكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ الوثائق رقم ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٩، ٢٠ ومرفقها و ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥ ومرفقها و ٢٦ ومرفقها ، ٢٧، ٢٩، ٣٢، ٣٤ ومرفقها ، ٣٥ ومرفقها ، ٣٨، ٣٩، ٤٠ ومرفقها ، ٤٢ ، ٤٤ ومرفقها ، ٤٥ ومرفقها و ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦ ومرفقها ، ٥٨، ٥٩، ٧٠، ٨٢، ٨٣ .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١٢ ومرفقها .

المجال العملى ، فأقام قضية على الحكومة المصرية[1] أمام المحكمة المختلطة بالقاهرة طلب فيها الحكم على الحكومة المصرية برد المبالغ التى استولت عليها من الأموال المخصصة لصندوق الدين مع فوائد المبالغ المستولى عليها[2] .

وشنت جريدة Le Bosphore Egyptien هجوماً عنيفاً على وزارة نوبار وعلى الإنجليز بسبب صدور قرار ١٨ من سبتمبر ١٨٨٤ وقد وصفته بأنه « انقلاب مالى وسياسى أقدمت عليه الحكومة البريطانية فى مصر »[3] . وأخذت تنشر أنباء برقية من الخارج يعبر مرسلوها عن استنكارهم الشديد لقرار الحكومة المصرية[4] .

وشعر الخديو توفيق أن مركزه قد غدا حرجاً أمام الشعب المصرى لأنه نظر إلى الموضوع نظرة شخصية بحتة ، فأبدى للورد نورثبروك Northbrook ، فى مقابلة تمت يوم ٥ من أكتوبر ١٨٨٤ ، استياءه وقلقه من الموقف بعد أن أخذ النزاع طريقه إلى المحاكم المختلطة . وقال الخديو إن هذه الخطوة ستكون لها نتائج بعيدة فى نفسية الجماهير فمصر ليست بلداً أوربية ، والجهل ينتشر بصورة ساحقة بين أفراد الشعب المصرى ، ولذلك يتأثر المصريون بالحوادث التى من هذا القبيل أكثر من تأثر الجماهير فى أوربا بها . وخرج الخديو من ذلك إلى أن قيام جماعة من الأجانب برفع دعوى على الحكومة المصرية والزج فى هذه القضية

---

(١) رفعت الدعوى على كل من نوبار باشا ومصطفى فهمى باشا وزير المالية ومصطفى صبحى باشا مدير الغربية ومحمد زكى باشا مدير أسيوط وأحمد شكرى بك مدير المنوفية ومحرز بك مدير البحيرة وكيار Caillard مدير عام مصلحة الجمارك وعلى رضا باشا رئيس مجلس إدارة السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الإسكندرية وميسوريه Mesurier عضو مجلس إدارة السكك الحديدية بصفتهم الشخصية وبالتضامن مع الحكومة المصرية . وقد أعلنوا بعريضة الدعوى فى ٤ من أكتوبر ١٨٨٤ وحددت لنظر القضية جلسة ٢٠ من أكتوبر ١٨٨٤ .

(٢) أنظر صورة طبق الأصل من عريضة الدعوى فى الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ مرفق الوثيقة رقم ٥١ .

(٣) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٨٦٤ الصادر فى ٢١ سبتمبر ١٨٨٤ .

(٤) جريدة Le Bosphore Egyptien الأعداد ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ .

برئيس الوزراء ووزير المالية وعدد من كبار موظفى الحكومة لهو أمر بالغ الخطورة إذ يعصف بهيبة الحكومة فى نظر المصريين[١] .

وسرعان ما أصدرت المحكمة المختلطة حكمها فى ٩ من ديسمبر ١٨٨٤ لمصلحة صندوق الدين الذى أعلن الحكومة المصرية بصورة من الحكم فى ٢٩ من ديسمبر ١٨٨٤ تمهيداً لتنفيذه[٢] ، فاستأنفته الحكومة فى ٣٠ من ديسمبر كوسيلة لإيقاف تنفيذ الحكم حتى يفصل فى الاستئناف[٣] ، وحدد لنظره ١٤ من يناير ١٨٨٥ أمام محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية ، وبذل اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية جهوداً دبلوماسية متصلة لتأخير الفصل فى هذا الاستئناف أطول مدة ممكنة حتى تتم تسوية للمسألة المالية للحكومة المصرية[٤] .

## (ب) مسألة التعويضات :

حقيقة إن هذه المسألة سابقة لقيام وزارة نوبار ولكنها تطورت تطوراً خطيراً على عهد هذه الوزارة ، كما سنرى ، إذ لجأ أجانب الاسكندرية إلى الأمير بسمارك ثم حددوا موعداً لتنظيم مظاهرات تسير فى شوارع الإسكندرية تهتف ضد الإنجليز وضد نوبار .

بدأت هذه المسألة فى أواخر عام ١٨٨٢ حين تم الاتفاق بين وزارة شريف والحكومات الأوربية على تشكيل لجنة دولية تفصل فى قضايا التعويضات التى ترفع ضد الحكومة المصرية عن الخسائر والأضرار التى وقعت إبان حوادث الثورة

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ٣٦ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٦٥ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ مرفق الوثيقة رقم ٧٢ عبارة عن صورة طبق الأصل من حيثيات الحكم . كما يوجد موجز لحيثيات الحكم فى نفس المرجع مرفق الوثيقة رقم ٣٨ .

(٣) انظر صورة طبق الأصل من عريضة دعوى الاستئناف فى الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٧٥ ومرفقها .

(٤) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثائق رقم ٨١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، والكتاب الأزرق رقم ٥ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢٣ .

العرابية و بخاصة مذبحة الإسكندرية فى ١٠ من يونيو ١٨٨٢ وحريق الإسكندرية فى ١٢ يوليو ١٨٨٢ بحيث لا تختص المحاكم المختلطة أو المحاكم الأهلية بنظر هذه القضايا . وأصدر الخديو توفيق مرسوماً فى ١٣ من يناير ١٨٨٣ بتكوين اللجنة الدولية(١). وقد بلغت جملة التعويضات التى حكمت بها هذه اللجنة أكثر من أربعة ملايين من الجنيهات ٤٫١٣٠٫٠٠٠ جنيه مصرى . وقد دفعت وزارة شريف من هذا المبلغ ٤٧٠٫٠٠٠ جنيه هى مجموع التعويضات التى كان كل منها يبلغ مائتى جنيه أو أقل . و بقى مبلغ ٣٫٦٦٠٫٠٠٠ جنيه واجب الأداء . وكان الأجانب يتقاسمون هذا المبلغ على النحو الآتى مقدراً بالجنيهات المصرية (٢) :

---

(١) شكلت اللجنة من رئيس ووكيل تعينهما الحكومة المصرية ومن أعضاء تعينهم الحكومات الأوربية فيكون لكل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا والولايات المتحدة واليونان عضو . ويعين عضو واحد يمثل جميع الدول الآتيـة : بلجيكا والدانمرك وأسبانيا والبرتغال وهولندا والسويد والنرويج ؛ على أن يتفق على تعيين هذا العضو . وقد عين عبد الرحمن رشدى بك ( باشا ) رئيساً للجنة ويعقوب أرتين بك ( باشا ) وكيلا لها ، أنظر :

الوقائع المصرية عدد ٥ نوفمبر ١٨٨٢ .
الوقائع المصرية عدد ٨ نوفمبر ١٨٨٢ .
الوقائع المصرية عدد ١٨ يناير ١٨٨٣ .
مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٥ وص ٤٩ .

(٢) استقينا هذه الأرقام من تقرير عن الموقف المالى للحكومة المصرية فى سنة ١٨٨٤ وكانت الحكومة البريطانية قد استدعت السير ايفلن بارنج إلى لندن وعهدت إليه مع بعض الخبراء بوضع هذا التقرير لتقديمه إلى مؤتمر لندن الذى دعت إليه لإصلاح المالية المصرية . وقد جاء التقرير ضافياً ويحمل تاريخ ٢٨ يونيو ١٨٨٤ وهو يوم افتتاح المؤتمر . وقدمه اللورد جرانفل رئيس المؤتمر للأعضاء فى الجلسة الأولى فطلبوا ترجمته إلى اللغة الفرنسية لدراسته . وقد نشرت الحكومة البريطانية النص الإنجليزى لهذا التقرير فى الكتاب الأزرق رقم ٢٨ لسنة ١٨٨٤ بعنوان :

**Report by Sir Evelyn Baring, Sir R. E. Welly, Sir C. Rivers Wilson and Sir J. Carmichael on the Financial Situation of Egypt, dated June 28, 1884.**

| | |
|---|---|
| الإيطاليون | ٦٩٢٠٠٠ |
| الفرنسيون | ٦٣٥٠٠٠ |
| النمساويون | ٢٢٠٠٠٠ |
| الإنجليز | ٢١٤٠٠٠ |
| الروس | ١١٨٠٠٠ |
| الألمان | ٦٦٠٠٠ |
| مجموع مبالغ التعويضات المتبقية لرعاية الدول الكبرى | ١ر٩٤٥ر٠٠٠ |
| مصريون | ٦٦٨ر٠٠٠ |
| يونانيون | ٨٦٠ر٠٠٠ |
| أرمن وبلجيكيون وبرازيليون ودانمركيون وأسبان وهولنديون وإيرانيون وبرتغاليون وسويديون ونرويجيون | ١٦٦ر٠٠٠ |
| تعويضات قررتها الحكومة المصرية بدون تدخل من لجنة التعويضات | ٢١ر٠٠٠ |
| | ٣ر٦٦٠ر٠٠٠ |

ولما جاءت وزارة نوبار توقفت عن دفع التعويضات نظراً لتفاقم الأزمة المالية ونضوب موارد الحكومة ، فاشتد سخط الأجانب على وزارة نوبار ونعوا عليها هذا التصرف ، ونظروا إلى مسألة التعويضات من زاوية واحدة هي مصلحتهم الشخصية ، ولم يريدوا أن يقتنعوا بسوء الحالة المالية للحكومة المصرية ، ورأوا أن الوزارة تسرف فى تعيين الإنجليز فى المناصب الرئيسية وتسخو عليهم فى المرتبات

وتدفع بانتظام نفقات جيش الاحتلال وقد بلغت فى سنة ١٨٨٤ مبلغ ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه[١] .

وتبنت فرنسا مسألة التعويضات نظراً لضخامة المبالغ المحكوم بها للرعايا الفرنسيين ، وأثارت هذه المسألة مرتين فى مؤتمر لندن ، مرة فى الجلسة الرابعة[٢] وأخرى فى الجلسة السابعة[٣] وطالبت بالعمل على أداء التعويضات لذويها على أساس أنها مسألة إنسانية وبغض النظر عن النتيجة التى ينتهى إليها المؤتمر من نجاح أو إخفاق ، ولكن كان اللورد جرانفل رئيس المؤتمر أحرص من أن ينظر إليها نظرة إنسانية فحسب بل اعتبرها مسألة مالية إنسانية وأنها تعدو أن تكون جانباً من جوانب المسألة المالية التى يجب أن تبحث من جميع نواحيها المختلفة فى وقت واحد ، فلا يجوز الفصل بين مسألة التعويضات وبين التسوية العامة لمالية الحكومة المصرية .

وبعد أن أخفق مؤتمر لندن انتشرت فى أوساط أجانب مصر شائعات تقول إن الدول تعتزم تأجيل تسوية المسألة المالية المصرية إلى ما بعد انفضاض مؤتمر برلين الأفريقى الذى كان قد بدأ جلساته فى أكتوبر ١٨٨٤ لبحث مسألة الكونغو وغيرها من مشكلات الاستعمار فى أفريقيا . وثارت خواطر الأجانب وطالبوا بتنظيم اجتماعات عامة ومظاهرات خاصبة احتجاجاً على عدم أداء التعويضات لأربابها .

وكانت قد تكونت فى الاسكندرية لجنة قوامها سبعة من الأجانب يرأسهم محام مشاغب يسمى مانوزردى Manusardi هدفها مواصلة السعى

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ٢٨ لسنة ١٨٨٤ . تقرير السير بارنج وزملائه ص ٥٣ .
(٢) الكتاب الأزرق رقم ٣٠ لسنة ١٨٨٤ بروتوكول رقم ٤ ص ص ١٤ — ٢٤ .
(٣) بروتوكول رقم ٧ ص ص ٣٥ — ٣٩ من المصدر السابق .

الحصول على التعويضات(١) . وقد رأت اللجنة أن تطلب إلى قنصل ألمانيا العام في مصر أن يبعث إلى الأمير أوتو بسمارك مستشار الإمبراطورية الألمانية بصفته رئيساً لمؤتمر برلين الأفريقي برقية باسم اللجنة ومن وضعها تطلب فيها إلى الأمير بسمارك أن يعرض على المؤتمر مشكلة عدم دفع التعويضات لأصحابها بغية أن يجد المؤتمر سبيلا لتسويتها .

وقد اعتذر القنصل العام لألمانيا عن إرسال البرقية ، وقال إن مركزه الرسمي لا يسمح له في مثل تلك الحال أن يقوم بدور الوسيط بين المؤتمر وبين اللجنة ، كما أن المؤتمر غير مختص ببحث مسألة التعويضات ، ولكنه أشار على اللجنة بأن تبعث البرقية رأساً إلى الأمير بسمارك إذا رأت أن هذا الإجراء مناسب(٢) .

وتلقى الأمير بسمارك البرقية وهي مؤرخة في ١٩ ديسمبر ١٨٨٤(٣) من مانوزردي رئيس لجنة الأجانب . وقد وجد بسمارك أن مسألة التعويضات خارجة عن اختصاص المؤتمر فلم يعرضها عليه ، ولكنه اطلع كلا من سفراء انجلترا وفرنسا وايطاليا عليها ثم أرسل نسخة منها الى كل منهم(٤) .

---

(١) هذه هي أسماء أعضاء اللجنة

A. Manusardi
Gilly
G. Marcus
Antonio Caprara
G. Brociner
E. Stross
G. Norsa

أنظر الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ٨٨٥ وثيقة رقم ٧٨

(٢) الوثيقة رقم ٧٩ في المصدر السابق .

(٣) هذا هو نص البرقية :

"Souffrances créées par retard paiement indemnités devenues intolérables; menacent ruine complète population. Le Comité des indemnitaires profitant réunion Puissances en Conférence implore Votre Altesse, son Président, provoquer solution de cette question urgente, osant espérer que son caractère éminemment humanitaire lui permettra franchir limites programme Conférence. C'est un cri de détresse que nous vous adressons. Manusardi"

نظر الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ٨٨٥ وثيقة رقم ٥٩ مرفق رقم ٢

(٤) الوثيقة رقم ٥٩ ومرفقها رقم في المصدر السابق . وأنظر أيضاً :

Doc. Dipl.. Fr. 1ère Série t. V. Docs. nos. 493, 495 et 530

وقد امتدح اللورد جرانفل مسلك الأمير بسمارك بعدم عرض البرقية على المؤتمر ، وقال إنه تصرف قانونى سليم لأن مسألة التعويضات ليست مدرجة فى جدول أعمال المؤتمر . ومع ذلك فقد استغل جرانفل تلك البرقية استغلالا ماليا سياسيا ، إذ صرح لمونستر Münster السفير الألمانى فى لندن فى ٦ من يناير ١٨٨٥ بأن تلك البرقية دليل جديد على وجوب الإسراع بتسوية المالية المصرية دون أى تأخير (١) .

وكان اللورد جرانفل يدرك تماماً فى ذلك الوقت أن الموقف فى مصر يتدهور تدهوراً سريعاً . فقد تلقى من السير بارنج رسالتين مؤرختين فى ٢٧ و ٢٩ ديسمبر ١٨٨٤ وكانتا على جانب كبير من الخطورة . كانت الرسالة الأولى عبارة عن برقية(٢) يخطره فيها بأن الأجانب فى الإسكندرية قد أعدوا العدة لتنظيم مظاهرات تسير فى شوارع الإسكندرية احتجاجاً على تأخر الحكومة المصرية فى أداء التعويضات المحكوم بها لذويها . وأضاف السير بارنج الى هذا النبأ قوله إن القنصل العام لليونان قد صرح له بأنه بذل جهده لمنع الرعايا اليونانيين من القيام بمظاهرات من هذا النوع ، ولكنه لا يستطيع بعد ذلك أن يكبح جماح مواطنيه . وتوقع بارنج أن المظاهرات ستكون صاخبة الى حد بعيد ، وقال إنه قد اتخذت الاحتياطات لمنع المتظاهرين من استخدام العنف .

أما الرسالة الثانية التى تلقاها جرانفل فكانت تقريراً يصور الموقف الداخلى فى مصر فى صورة قاتمة(٣) . قال بارنج فى هذا التقرير فى الأزمة المالية تتفاقم يوماً بعد يوم ، والتأخير الذى حدث إلى ذلك الوقت فى تسوية المسألة المالية قد أسخط الرأى العام وزعزع ثقة الكثيرين فى الحكومة البريطانية ، والجو السياسى

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ الوثائق رقم ٦١ ، ٧٢ ، ٧٧ .

(٢) الوثيقة رقم ٦١ سالفة الذكر .

(٣) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٧٤ تقرير من بارنج إلى جرانفل مؤرخ فى ٢٩ ديسمبر ١٨٨٤ .

فى مصر مفعم بالدسائس على اختلاف أنواعها و صورها ، والآلام مبرحة بسبب عدم دفع التعويضات لمستحقيها ، والتجارة فى حالة كساد ، وخلص من ذلك إلى أن الموقف فى مصر ينذر بوقوع كوارث . واختتم تقريره بقوله إذا سويت المسألة المالية على أساس مرض فإن الأمور ستسير سيراً حسناً ، وتعتبر المسألة المصرية قد حلت حلا جزئياً .

وكان تقدير السير بارنج للموقف الداخلى فى مصر سليماً ، وتحقق ما توقعه ، فقد حدد الأجانب يوم ١٨ يناير ١٨٨٥ موعداً لمسير المظاهرات فى شوارع الإسكندرية وطبعوا منشورات تدعو ، فى عبارات نارية ثورية ، جميع الأجانب المقيمين بها إلى الاشتراك فيها (١) .

وأحرجت مسألة المظاهرات الحكومة البريطانية ، لأنه قد مضى عامان وبعض عام على الاحتلال البريطانى والفشل، يلاحقها فيما كانت تبذله من محاولات لتنظيم البلاد . ولذلك لقيت مسألة المظاهرات اهتماماً عميقاً من السلطات البريطانية ، العسكرية والمدنية ، فى مصر . قابل كوكسن Cookson قنصل بريطانيا فى الإسكندرية محافظ المدينة وطلب إليه أن يستميل لجنة حماية مصالح أصحاب التعويضات لإصدار إعلان مضاد تنصح فيه الأجانب بالإخلاد إلى السكينة ، وأشار على المحافظ بأن يستصدر من قناصل الدول المقيمين فى الإسكندرية إعلاناً يوجهونه إلى مواطنيهم يدعونهم فيه إلى الامتناع عن الاشتراك فى المظاهرات . أما بارنج فقد اتصل بالقناصل العامين لفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا واليونان وطلب إليهم أن يبرقوا إلى قناصلهم فى الإسكندرية كى يتعاونوا مع كوكسن قنصل بريطانيا فى الإسكندرية لمنع رعايا دولهم من الاشتراك فى المظاهرات (٢) .

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٩٦ برقية من بارنج إلى جرانفل ومؤرخة فى ١٧ يناير ١٨٨٤ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ مرفق الوثيقة رقم ٩٦ . وانظر أيضاً فى نفس المصدر الوثيقة رقم ١٢٢ ومرفقاتها رقم ٢ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ .

ومنذ الصباح الباكر من ١٨ يناير ١٨٨٥ اتخذت القوات البريطانية من مدينة الإسكندرية بقيادة الجنرال لينوكس Lennox التدابير لمنع المتظاهرين من الالتجاء إلى أعمال العنف. واشتركت معها قوة من الشرطة. وزار الجنرال لينوكس فى الساعة التاسعة من صباح ذلك اليوم قنصل بريطانيا فى الإسكندرية وأطلعه على التدابير التى اتخذها والأماكن التى احتشدت فيها قواته العسكرية .

واجتمع المتظاهرون فى صباح ذلك اليوم فى ميدان المنشية وشارع البورصة وكان عددهم ، كما جاء فى تقرير قنصل بريطانيا فى الإسكندرية ، يتراوح بين خمسمائة وستمائة . وألقى خطباؤهم كلمات ثورية حملوا فيها على وزارة نوبار ونددوا بالسياسة الإنجليزية فى مصر وطعنوا فى المحاكم المختلطة التى وقفت موقفاً سلبياً من مسألة التعويضات . ولما بدأت المظاهرات سيرها تعرضت لها القوات البريطانية واستخدمت معها القوة فى تفريقها . ورأى المتظاهرون إرجاء القيام بالمظاهرات بعض الوقت وأذاعوا بياناً جاء فيه أن السلطات استخدمت القوة المسلحة لمنع المظاهرات التى كان مقرراً قيامها ، وأنه قد رؤى تأجيل كل البرنامج بصفة مؤقتة ، ثم قال البيان إن تسوية المسألة هى الحل الوحيد الذى يمنع مدينة تعيش فى الفاقة من انتزاع الحق بالقوة . وإن الحق فوق القوة .

وكان موضوع مظاهرات الإسكندرية مادة خصبة لجريدة Le Bosphore Egyptien إذ هاجمت سلطات الاحتلال فى مصر ونددت بنزول القوات

---

(١) هذا هو نص بيان المتظاهرين :

**Colonies Européennes,**

**Les autorités ayant même par la force armée mis obstacle à la manifestation qui devait avoir lieu.**

**Il a été décidé que l'exécution de tout le programme soit remise provisoirement.**

**La solution de la question seule pourra empêcher une ville en détresse d'exiger justice.**

**Le droit primera la force.**

الكتاب الأزرق رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ١ بالوثيقة رقم ١٢٢ وانظر أيضا جريدة Le Bosphore Egyptien. العدد ٩٨٤ الصادر فى ٢٠ يناير ١٨٨٥ ص ١ مجموعة السنة السابعة .

البريطانية فى شوارع الإسكندرية وقالت إن منظر فرسان الجيش الإنجليزى ومشاته وهم جميعاً مدججون بالسلاح يجوبون شوارع الإسكندرية كان يزيد من استفزاز سكان هذه المدينة (١) .

( رابعاً ) الحالة النفسية

تضاف إلى هذه الأسباب الحالة النفسية الثائرة الصاخبة التى كان يعيش فى دوامتها الفرنسيون فى مصر . فقد كانوا أكثر شعوراً بمرارة موقفهم من مواطنيهم فى فرنسا . وكان الفرنسيون عامة يعتقدون — كما سبق أن ذكرنا — أن فى مصر مجالا لتفوق نفوذ فرنسا السياسى والاقتصادى والأدبى . ولما وقع الاحتلال البريطانى لمصر وتغلغل النفوذ الإنجليزى فى وزارات الحكومة ومصالحها وزحف إلى شتى مرافق البلاد هال الفرنسيون أن يجدوا نفوذهم يتضاءل بين عشية وضحاها وهم الذين قضوا السنين فى بنائه والتمكين له .

والفرنسيون قوم عاطفيون تهزهم العاطفة أكثر مما تفزعهم العاصفة . وكانوا هم والإنجليز يتصارعون النفوذ فى مصر . وعانى ولاة مصر فى القرن التاسع عشر كثيراً من مظاهر هذا الصراع . كان إذا قام أحد الولاة حفلا رسمياً كبيراً لشخصية انجليزية ثار الفرنسيون ، وإذا بالغ وال فى الاحتفاء بشخصية فرنسية تذمر الإنجليز . ومن الأمثلة التى تساق فى هذا الصدد حادث السير هنرى بلور Henry Bulwer السفير البريطانى فى القسطنطينية حين قدم مصر فى نوفمبر ١٨٦٢ (١) .

---

(١) أنظر مقالا ضافياً بعنوان Les Manifestations des Indemnitaires فى جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٩٨٣ الصادر فى ١٩ يناير ١٨٨٥ ص ١ مجموعة السنة السابعة .

(١) جاء هذا السفير إلى مصر بإيعاز من وزارة الخارجية البريطانية ليتصل بسعيد باشا والى مصر فى ذلك الوقت ويسبر غوره فى معرفة ميوله نحو الاستقلال بولايته ، كما جاء السفير ليقف بنفسه على مدى ما حققته شركة قناة السويس فى حفر القناة وليتحقق من الشائعات =

وقد رأى الفرنسيون فى مصر أن اللورد نورثبروك Northbrook وزير البحرية يفد إلى مصر فى ٩ سبتمبر ١٨٨٤ يحمل لقب « مندوب سام لحضرة صاحبة الجلالة الملكة فيكتوريا » وقد حيته السفن الحربية الإنجليزية الراسية فى ميناء الإسكندرية ومنها Hellicon, Invincible بإطلاق المدافع ، كما أطلقت السفينة محمد على — من البحرية المصرية — مدافعها تحية له .

وكان نوبار باشا رئيس الوزارة المصرية قد حضر من القاهرة إلى الإسكندرية ليشترك فى استقباله ، فلما ألقت السفية Iris مراسيها صعد نوبار إلى ظهرها التحية اللورد ، كما صعد إليه أيضا عثمان عرفى باشا محافظ الثغر وقواد الأسلحة فى جيش الاحتلال . وأعدت له الحكومة المصرية قطاراً خاصا استقله اللورد نور ثبروك ومعه نوبار وسائر مستقبليه إلى القاهرة . فلما بلغ القطار محطة العاصمة عزفت موسيقى الجيش الإنجليزى نشيد « أحكمى يا بريطانيا » Rule Britannia وكانت المحطة قد زينت أروع زينة ورفعت عليها الأعلام البريطانية ومدت الأبسطة الحمراء من رصيف القطار حتى الباب الخارجى للمحطة حيث كانت عربات القصر الخديوى

---

= التى كان يرددها البعض وقتئذ من أن تحصينات عسكرية تشيد فى جهات مختلفة من منطقة البرزخ . وقد أذاع السفير أنه جاء إلى مصر تبديلا للهواء وانتجاعاً للصحة .

ولما علم قنصل فرنسا بقرب وصول السفير إلى مصر سعى كى يكون استقباله خاليا من مظاهر التكريم . ووقف قنصل إنجلترا على مسعى زميله قنصل فرنسا فأوفد على أغا ترجمان القنصلية إلى خورشيد باشا محافظ الإسكندرية يستفسر عن حقيقة الموضوع وطلب عرض المسألة على الوالى شخصياً فصدر « نطق كريم » بابلاغ قنصل إنجلترا أن استقبال السفير البريطانى سيكون على غرار استقبال الأمراء الأوربيين الذين يفدون إلى مصر ، وأن المدافع ستطلق إحدى وعشرين طلقة عند وصوله ، وأنه سيخصص لإقامته القصر رقم ٣ ، وأن الوالى سيكون فى استقباله ، وأن « ذو الفقار » باشا ناظر الخارجية المصرية سيقوم بزيارته بعد ذلك ، أنظر :

محفوظات عابدين : دفتر ٥٢٤ معية سنية تركى وارد . خطاب بدون رقم وارد من خورشيد باشا محافظ الإسكندرية إلى المعية السنية ١٠ جمادى الأولى ١٢٧٩ ( ٣ من أكتوبر ١٨٦٢ ) ص ٢٥ وانظر أيضاً دفتر ٥٣٠ معية سنية تركى صادر . إفادة صادرة بدون رقم من المعية السنية إلى خورشيد باشا محافظ الإسكندرية فى ١١ جمادى الأولى ١٢٧٩ ( ٤ من أكتوبر ١٨٦٢ ) ص ٤٧ .

فى انتظاره هو وأفراد حاشيته ، وسار فى موكب رسمى تحف به كوكبة من فرسان الجيش الإنجليزى . وأقام له الخديو مأدبة عشاء فى قصر عابدين ، وتعددت مقابلات اللورد للخديو والوزراء وكبار الموظفين وأخذ يتردد على الوزارات والمصالح ويجوب الأقاليم ويستقبل الأعيان وينتقل فى قطارات خاصة ، وكأنه أصبح صاحب السلطة الفعلية فى مصر (١) .

ومن قبله جاء اللورد دوفرين Dufferin السفير البريطانى فى الآستانة ، فى ٧ من نوفمبر ١٨٨٢ وأعد له استقبال رسمى فى الإسكندرية اشترك فيه أحمد رأفت باشا محافظ المدينة وعثمان عرفى بك حكمدارها ونزل فى قصر رأس التين ، ولما سافر إلى القاهرة أعد له قطار خاص ، وكان فى استقباله بمحطة العاصمة على ذو الفقار باشا رئيس التشريفات نائبا عن الخديو توفيق ، ومحمد شريف باشا رئيس الوزراء وسائر الوزراء وكبار موظفى الحكومة وكذلك قادة جيش الاحتلال . وأعد لإقامته قصر النزهة فى شبرا — مقر المدرسة التوفيقية الثانوية الآن — وفى صبيحة اليوم التالى لوصوله توجه فى موكب رسمى يحف به فرسان الجيش البريطانى إلى سراى الجزيرة لزيارة الخديو ، وأطلقت له المدافع عند خروجه من قصر النزهة وعند عودته إليه ، وفى نفس اليوم رد له الخديو الزيارة فى قصر النزهة (٢) .

ورأى الفرنسيون أيضا أن السير ايفلن بارنج المعتمد البريطانى فى مصر قد غدا له من النفوذ والسلطان أكثر مما كان لحكام المستعمرات البريطانية والفرنسية . وتبدو هذه الحقيقة واضحة فى كتابات الصحف الفرنسية المحلية فى مصر بوجه خاص ، فقد نشرت جريدة le Bosphore Egyptien

---

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ٨٥٤ الصادر فى ١١ من سبتمبر ١٨٨٤ والعدد ٨٥٩ الصادر فى ١٦ من سبتمبر ١٨٨٤ .

(٢) Le Moniteur Egyptien, 8 novembre 1882

وأنظر أيضاً الوقائع المصرية عدد ٩ نوفمبر ١٨٨٢ .

فى عددها الصادر فى ٦ من نوفمبر ١٨٨٣ مقالا جاء فيه أن الوالى الحقيقى لمصر هو السير بارنج وأن وزراءه هم كبار الموظفين الإنجليز فى مصر ، فوزير المالية هو السير ادجار فنسنت Sir Edgar Vincent(١) ووزير الأشغال هو مونكريف Scott Moncrief(٢) ، ووزير العدل ماكسويل Benson Maxuell(٣) ، ووزير الحربية والبحرية هو السير وود Eveyln Wood(٤) ، أما رئيس الوزارة فقد تهكمت الجريدة الفرنسية وقالت إنه كليفورد لويد Clifford Lloyd(٥) .

*

نخرج من هذا بأن الفرنسيين كانت تفتعل فى أعماق نفوسهم أحاسيس شتى من الاستياء والسخط والحقد والغيرة والأسى على ضياع نفوذهم فى مصر . وكانت هذه المشاعر المختلفة تجد لها متنفساً على صفحات الجرائد الفرنسية التى كانت تصدر فى مصر بوجه خاص ، فتهاجم وزارة نوبار وسياسة الاحتلال وتشتط فى هجومها وتظهر شماتتها وتشفيها إذا ألمت بالانجليز فاجعة وطنية كمقتل الجنرال غوردون فى الخرطوم . فإذا حاولت الحكومة المصرية تطبيق قانون المطبوعات على تلك الصحف احتمت بنظام الامتيازات الأجنبية ووقفت القنصلية الفرنسية تساندها وتذود عنها .

*

كانت مسألة جريدة البوسفور من أولى المشكلات التى واجهتها الوزارة

---

(١) المستشار المالى للحكومة المصرية وقد عين فى هذا المنصب فى ٤ من نوفمبر ١٨٨٣ على أثر استقالة السير أوكلن كولفن Sir Auckland Colvin .

(٢) المفتش العام للرى فى وزارة الأشغال ثم عين فى ٢٢ من يناير ١٨٨٤ وكيلا للوزارة كما سبق أن ذكرنا .

(٣) النائب العام لدى المحاكم الأهلية .

(٤) سردار الجيش المصرى .

(٥) دكتور محمد نجيب أبو الليل : مصدر سبق ذكره ص ١٨ .

الفرنسية الجديدة بعد تأليفها ، وهى وزارة بريسو Brisson[(١)] وقد تولى فيها دى فريسينيه de Freycinet منصب وزارة خارجية ، وكانت هذه هى المرة الثالثة التى يشغل فيها هذا المنصب[(٢)] . وتعددت بشكل ملحوظ المقابلات بينه وبين اللورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس . ولما تفاقمت المشكلة وأخذت صورة الأزمة كانت تتم فى اليوم الواحد مقابلتان بينهما إحداهما فى الصباح والأخرى فى المساء بغية الوصول إلى تسوية لها .

كانت وجهة نظر دى فريسينيه de Freycinet تتلخص فى عبارة صرح بها للسفير البريطانى فى باريس جاء فيها « إن الحكومة المصرية قد تصرفت فى مسألة جريدة البوسفور اجيسيان تصرفاً جعل منها حقاً مسألة خطيرة جداً »[(٣)] وقال إن تصرفات حكومة مصر خاطئة تتنافى مع القانون وأنه مضطر لأن يولى هذه المسألة مزيداً من عنايته وقد بحثها من كافة نواحيها بحثاً مستفيضاً مع كبار رجال القانون وغيرهم من المختصين فى وزارة الخارجية الفرنسية ومنهم بيللو Billot مدير الشئون السياسية بالوزارة وأحد الثقاة فى موضوعات القانون الدولى العام ، وباريز Barrére القائم بالأعمال فى القنصلية العامة لفرنسا فى مصر ، وكان فى ذلك الوقت فى باريس ، وقال عنه دى فريسينيه إن له دراية واسعة وعميقة بالمسائل القانونية المتصلة بالنظم والأوضاع القائمة فى مصر . وقد استقر رأى جميع الخبراء الفرنسيين على أن تصرفات الحكومة المصرية كانت مشوبة بالإخلال بنظام الامتيازات الأجنبية وبالخروج على مبادىء القانون الدولى العام . وذكر دى فريسينيه أنه ، من بين تصرفات الحكومة المصرية

---

(١) تألفت وزارة بريسو Brisson فى ٦ من أبريل ١٨٨٥ وشغل بريسو فيها منصب وزير العدل بجانب رياسة مجلس الوزارة . وقد بقيت هذه الوزارة فى الحكم إلى ٧ من يناير ١٨٨٦ وخلفتها وزارة دى فريسينيه ، الذى شغل فيها منصب وزير الخارجية بجانب رياسة مجلس الوزراء . وبقيت هذه الوزارة فى الحكم حتى ١١ من ديسمبر ١٨٨٦ .

(٢) Doc. Dipl. Fr. lére Série t IV avant-propos. p. V

(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٢ .

إزاء الجريدة الفرنسية ، يهتم بنوع خاص بتصرفين نعتهما بأنهما خطيران ، وأنه يطلب أن تقدم الحكومة المصرية الترضية اللازمة لفرنسا عن هذين التصرفين وهما :

أولا — اقتحام رجال الشرطة فى مصر داراً يقيم فيها أو يعمل بها أحد الرعايا الفرنسيين دون أن يكون لدى رجال الحكومة المصرية تصريح من السلطات القنصلية الفرنسية بدخول تلك الدار كما يقضى بذلك نظام الامتيازات الأجنبية ، ولذلك فالحكومة الفرنسية ترى أن هذا الاجراء باطل وتم بطريقة تعسفية وتطالب بإعادة فتح دار المطبعة ومكاتب الجريدة .

ثانياً — الاعتداء على موظفى القنصلية الفرنسية بالقاهرة ، إذ أن ضباط الشرطة قد دفعوا هؤلاء الموظفين بأيديهم وأظهروا لهم الاحتقار الشديد وبهذا تكون قد لحقت بهم إهانة وسوء معاملة مما يتنافى مع مبادى القانون الدولى العام ، ولذلك فالحكومة الفرنسية تطلب عزل ضباط الشرطة الذين ارتكبوا هذا الحادث ونفذوا إجراءات إغلاق المطبعة .

وقد رفض وزير الخارجية الفرنسية أن يأخذ برأى الحكومة البريطانية بوجوب التريث بعض الوقت حتى تقدم الحكومة المصرية وجهة نظرها فى هذه المسألة : من حيث الأسباب التى حملتها على إلغاء الجريدة وإغلاق المطبعة والملابسات التى أحاطت بتنفيذ هذا القرار . وكانت حجة دى فريسينيه فى هذا الرفض أنه قرر تقديم مطالب الحكومة الفرنسية إلى نوبار بطريقة غير رسمية officieusement وبأسلوب لا يشتم منه العنف أو التشامخ والصلف . وأن هدفه من اتباع هذه الطريقة هو إتاحة الفرصة أمام الحكومة المصرية لتسوية الأزمة تسوية ودية هادئة سريعة تلقائية (١) !

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٢ وأنظر أيضاً الوثيقة رقم ٢٢ .

وفى صباح ١١ أبريل ١٨٨٥ قابل جورج سان رينيه تاياندييه G. Saint René Taillandier القائم بأعمال قنصل فرنسا العام فى مصر نوبار باشا وأبلغه أنه تلقى تعليمات من وزارة الخارجية الفرنسية تطلب فيها :

أولا — أن تسحب الحكومة المصرية القرار الذى أصدرته بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها .

ثانياً — أن تعزل ضباط الشرطة الذين نفذوا قرارها من مناصبهم .

وقال القنصل العام بالنيابة محذراً نوبار باشا إنه إذا لم تنفذ الحكومة المصرية هذين المطلبين حتى صباح يوم الجمعة ١٧ من أبريل ١٨٨٥ فإن المسألة ستغدو جد خطيرة . وقد اعتذر نوبار فوراً عن قبول هذين المطلبين على أساس أن قرار إلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها إنما هو قرار قانونى أصدرته الحكومة فى حدود السلطات المخولة لها . كما أنه لا يستطيع عزل ضباط الشرطة لأنهم تصرفوا تنفيذاً للأوامر التى صدرت إليهم فى هذا الشأن(١) .

وفى نفس الوقت كان اللورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس يوافى حكومته بأنباء ضافية عن صدى إلغاء جريدة البوسفور فى دوائر باريس ، وتوالت تقاريره فى هذا الصدد إلى لندن بكثرة ملحوظة . وكتب فى ١١ من أبريل ١٨٨٥ إلى اللورد جرانفل يقول له إن الصحافة فى باريس ثائرة صاخبة ساخطة على الحكومة المصرية بسبب القرار الذى قد أصدرته بإلغاء جريدة البوسفور . وجاء فى هذا التقرير أنه لاحظ أن صحف باريس نشرت برقيات وردت من القاهرة وكان مما جاء فيها أن السبب المباشر لإلغاء الجريدة هو ما عمدت إليه من إذاعة منشور ثورى للمهدى باللغة العربية . وعلق السفير على ذلك بقوله إنه إذا كانت هذه الواقعة صحيحة وأمكن إثباتها وإذاعتها بصفة عامة فإن تلك الموجة من السخط

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٣ .

العام لا تلبث أن تخبو وشيكا إذ يدرك الجميع فى فرنسا أن جريدة البوسفور كانت مغرقة فى خطة عدائيه تستهدف إشاعة الاضطرابات فى مصر وتهدد أمن البلاد الداخلى إلى الحد الذى لم يكن فى استطاعة الحكومة المصرية أو أية حكومة أخرى فى العالم أن تتحمله(١) .

وقد استجاب اللورد جرانفل لهذا الرأى الذى أبداه السفير البريطانى فأرسل إليه فى ١٥ من أبريل ١٨٨٥ نسخة من القرار المسبب الذى أصدرته الحكومة المصرية بإلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها ، وطلب إليه أن يرسل بطريقة رسمية صورة منه إلى الحكومة الفرنسية ، وأن يوضح لوزير الخارجية الفرنسية أنه من بين الأسباب التى حملت الحكومة المصرية على إصدار ذلك القرار هو ما عمدت إليه جريدة البوسفور من إذاعة منشور ثورى خطير باللغة العربية للشيخ محمد أحمد المهدى(٢) .

وسارع السفير البريطانى إلى مقابلة وزير خارجية فرنسا ، وكانت المقابلات تتكرر بينهما يومياً بخصوص موضوع جريدة البوسفور ، وأطلعه على صورة من قرار الحكومة المصرية ولكن ظل دى فريسينيه عند رأيه فقال إنه يفصل تماماً بين مسألتين هما : إلغاء جريدة البوسفور ، واقتحام دار أحد الرعايا الفرنسيين بدون تصريح من السلطات القنصلية الفرنسية فى مصر ، واستطرد فقرر أن الحكومة الفرنسية تدع جانباً موضوع إلغاء جريدة البوسفور ، لأنه ليست لديه اطلاقاً الرغبة فى الدفاع عن أية جريدة تعمل على إثارة الاضطرابات والفوضى فى أى جزء فى العالم . وأضاف دى فريسينيه إلى ذلك قوله إنه إذا كان هذا هو الطابع الذى تتسم به خطة جريدة البوسفور فإنها لن تجد منه أى عطف أو تأييد ، كما صرح بأنه لا شأن للحكومة الفرنسية بموضوع تعويض الجريدة مالياً عن

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٦ .

(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢٥ .

إلغائها وتعطيل مطبعتها ، وقال ان لصاحب الجريدة اذا شاء أن يلجأ الى المحاكم المختلطة لمقاضاة الحكومة المصرية . وخرج من ذلك الى أن إلغاء جريدة البوسفور موضوع منفصل تماماً عن الأزمة السياسية التى أثارتها الحكومة المصرية بتصرفاتها غير القانونية ، وأنه قد قرر أن يعطى الحكومة المصرية مهلة لتقديم الترضية التى تطلبها الحكومة الفرنسية بطريقة ودية ، وأن هذه المهلة تنتهى فى صباح يوم الجمعة ١٧ من أبريل ١٨٨٥ وأبدى وزير الخارجية الفرنسية للسفير البريطانى رجاءه فى أن تستفيد الحكومة المصرية من هذا العرض السلمى الودى ، أما إذا لم تتم التسوية المطلوبة حتى ذلك الوقت فإنه سوف يقدم إنذاراً رسمياً إلى الحكومة المصرية إذ أن الموقف عندئذ لن يتحمل أى تسويف أو تأخير لمواجهة هذه الأزمة [١] .

وقدمت وزارة الخارجية البريطانية تباعاً عدة مقترحات لتسوية الأزمة ، فاقترح اللورد جرانفل فى ١٥ من أبريل ١٨٨٥ أن تعيد الحكومة المصرية فتح دار المطبعة دون أن تسمح لجريدة البوسفور باستئناف ظهورها [٢] . ولكن رفض دى فريسينيه هذا الحل ، وأوضح للسفير البريطانى فى باريس أن الترضية التى تطالب بها فرنسا هى أن تعود الأمور إلى الوضع الذى كانت عليه قبل أن تقع الإجراءات التى أقدمت عليها الحكومة المصرية ، وعاد يؤكد أنها إجراءات باطلة وقال إن الحكومة الفرنسية تصر على إعادة فتح دار المطبعة بدون قيد أو شرط .

ومضى وزير خارجية فرنسا يقول للسفير البريطانى إنه كى يقيم الدليل على أن الحكومة الفرنسية تفصل تماما بين مسألة إلغاء جريدة البوسفور وبين اقتحام دار المطبعة و إغلاقها بطريقة تعسفية فإنه يعتزم أن يعهد إلى قنصل فرنسا

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣١ وأنظر أيضاً الوثيقة رقم ٢٤ .
(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقتان رقم ٢٤، ٢٦ .

فى القاهرة بأن يتفق مع الحكومة المصرية على تعطيل هذه الجريدة لمدة أسبوع أو عشرة أيام ، وذلك بعد أن يتم فتح دار المطبعة بدون قيد أو شرط ، فإذا عادت هذه الجريدة بعد إنتهاء فترة تعطيلها إلى نشر مقالات تحض على الاستخفاف بالسلطات الحكومية فى مصر وعلى نشر الاضطراب فى البلاد فإن وزارة الخارجية الفرنسية تخطر حينئذ القنصل الفرنسى ليتفق مع الحكومة المصرية على إلغاء جريدة البوسفور بالطريق القانونى[١].

وعملت الحكومة البريطانية على تخفيف حدة الأزمة فعهدت فى ١٥ من أبريل إلى السفير البريطانى فى باريس أن يبلغ وزير الخارجية الفرنسية أسف الحكومة البريطانية العميق إذا كان موظفو قنصلية فرنسا فى القاهرة قد لحقتهم أية إهانة وأنها لا تؤيد إطلاقا أى تصرف غير قانونى وأنها تعتقد تماما أن الحكومة المصرية لا ترغب هى الأخرى فى الإقدام على أى تصرف من هذا القبيل[٢] . ويلاحظ أن قوات الشرطة التى نفذت قرار إغلاق مطبعة جريدة البوسفور كانت بقيادة فنويك Fenwick حكمدار العاصمة وهو ضابط انجليزى كما أن معظم ضباط هذه القوة كانوا أيضاً من الإنجليز ، فالإهانة التى ترى الحكومة الفرنسية أنها لحقت بعض موظفى قنصليتها فى القاهرة قد وقعت على أيدى ضباط إنجليز فى خدمة الحكومة المصرية .

وطلب السفير البريطانى تحديد موعد لمقابلة ثانية تتم فى نفس اليوم — ١٦ من أبريل ١٨٨٥ — مع وزير الخارجية وكانت قد تمت مقابلة بينهما فى صباح هذا اليوم . فأجيب إلى طلبه . ولما نقل السفير رأى حكومته إلى وزير الخارجية الفرنسية نعى دى فريسينيه على قوات الشرطة فى مصر مسلكها فى ذلك الحادث

---

(١) وثيقة رقم ٣١ فى المصدر السابق .
(٢) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢٧ .

الذى أسفر عن قيام الأزمة بين مصر وفرنسا ، وصرح للسفير البريطانى برأى قد يبدو غريباً فى الوقت الحاضر ولكنه كان أمرا مألوفا فى ذلك الوقت ويصور مساوىء نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان قائماً وقتئذ فى مصر وتضاؤل نفوذ الحكومة المصرية فى ظل هذا النظام وكيف أن ولايتها لم تكن تمتد إلى الأجانب المقيمين فى مصر . قال دى فريسينيه إنه كان يجب على قوات الشرطة أن تنسحب بمجرد أن رأت مستشار القنصلية الفرنسية واقفا أمام باب دار المطبعة ومعه اثنان من القواصة لمنع اقتحام دار يقيم فيها أو يعمل بها أحد الرعايا الفرنسيين . ولكن قوات الشرطة — فى رأى دى فريسينيه — قد إرتكبت أمراً إداً منكراً ، إذ لجأت إلى استخدام القوة فى إرتكاب عمل غير قانونى مخالف أشد المخالفة لنظام الامتيازات الأجنبية ، وأضاف وزير الخارجية الفرنسية إلى ذلك قوله إن إغلاق المطبعة لا يكفى أن تصدر الحكومة المصرية بشأنه قراراً إداريا بل يجب أن يصدر به حكم قضائى من سلطة قضائية مختصة وإن هذه السلطة القضائية المختصة هى قنصلية فرنسا (١)!!! ولا شك أن دى فريسينيه كان مغرقا فى التمسك بنظام المحاكم القنصلية وكان يتجاهل قيام المحاكم المختلطة فى مصر ويتناسى اختصاصاتها ، لأنه إذا افترضنا أن لصاحب الجريدة الحق فى أن يطعن بالبطلان فى قرار الحكومة المصرية فإن هذا النزاع يخرج عن اختصاص المحاكم القنصلية وتكون المحاكم المختلطة هى المختصة بالفصل فى هذا النزاع .

وخرج دى فريسينيه من هذه الآراء التى بسطها للسفير البريطانى فى باريس إلى أنه إزاء الملابسات التى أحاطت بإغلاق مطبعة جريدة البوسفور فإنه يصر

---

(١) **M. de Freycinet must maintain that the forcible closing of a French establishment by an administrative measure was illegal and a violation of the Capitulations. The Egyptian Government ought to have applied to the proper legal jurisdiction, and the proper legal jurisdiction in the case was the French Consulate.**

أنظر الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣١ .

على أن تكون الترضية التى تقدمها الحكومة المصرية هى عزل ضباط الشرطة من مناصبهم . وصرح أنه كان يرضيه فى مستهل الأزمة أن يرسل نوبار باشا مذكرة إلى قنصل فرنسا العام فى مصر يقول فيها إن الحكومة المصرية تعتزم إجراء تحقيق فى حادث الإعتداء على موظفى قنصلية فرنسا وإنزال العقاب على من تثبت إدانته . واختتم دى فريسينيه المقابلة بقوله إنه قد أظهر فى علاج هذه الأزمة ألوانا من التريث والصبر والمصابرة ، وإذا لم تصله أنباء مرضية من القاهرة حتى صباح اليوم التالى فإنه سوف يضطر آسفا إلى أن يرسل دون أدنى تأخير جديد إنذاراً إلى الحكومة المصرية يطلب منها بصفة رسمية تقديم الترضية التى تطلبها الحكومة الفرنسية .

غير أن نوبار باشا لم يتزحزح عن موقفه أول الأمر ورفض أن يقدم الترضية التى طلبتها الحكومة الفرنسية لسببين : أنه كان يرجو خيراً من تأييد دبلوماسى يظفر به من الحكومة البريطانية . والباحث فى الوثائق الإنجليزية المنشورة فى الكتاب الأزرق يلمس حقيقة واضحة هى أن السير ايفلن بارنج كان يساند نوبار باشا قلبا وقالبا فى موقفه من جريدة البوسفور ، وكان يشاطره السخط العميق على هذه الصحيفة ، ورسائل السير بارنج إلى وزارة الخارجية البريطانية تفيض بالشكوى المريرة من المقالات التى كانت تنشرها الصحافة الفرنسية فى مصر وكان يوصى حكومته بوجوب تأييد نوبار فى موقفه من جريدة البوسفور . أما السبب الثانى فإن قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ كان يسرى على الصحف والمطابع الأجنبية فى مصر[١] ، وفى ظل هذا القانون أصدرت الحكومة المصرية عدة قرارات مختلفة بإنذار أو تعطيل أو إلغاء عدد من الجرائد الفرنسية

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٢٩ من نوفمبر ١٨٨١ .

وغيرها من الجرائد الأجنبية التى تطبع فى مصر[١] ولم تحرك الحكومة الفرنسية ساكنا ، وأكثر من ذلك كانت الحكومة المصرية تباشر هذا الحق قبل صدور قانون المطبوعات المشار إليه ، فأصدرت قرارات إدارية عديدة مماثلة بتعطيل أو إلغاء عدد من الجرائد الأجنبية فى مصر[٢] . يضاف إلى ذلك أن السلطات المصرية قد أخطرت القائم بأعمال القنصل العام لفرنسا فى مصر وكذلك قنصل فرنسا فى القاهرة بقرار الحكومة بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها ، وحددت فى خطاب الاخطار موعد تنفيذ القرار ، وطلبت إلى القنصلية الفرنسية إيفاد مندوب عنها ليحضر إجراءات التنفيذ . ولا تثريب على الحكومة المصرية إذا كانت السلطات القنصلية الفرنسية قد رفضت التعاون مع الحكومة المصرية فى تنفيذ قرار أصدرته فى حدود السلطات المخولة لها . وكان لدى الحكومة المصرية إقرار كتابى سجل فيه سريير Serrière صاحب المطبعة موافقته على أن يعامل على قدم المساواة مع المصريين فى كل شأن يتصل بقانون

---

(١) من بين هذه الجرائد نذكر :

Gazette des Tribunaux انذار فى ٨ يناير ١٨٨٢ وانذار ثان فى ١١ يناير ١٨٨٢ وقرار فى ٧ إبريل ١٨٨٢ بتعطيلها ثلاثة شهور وقرار فى ٢٧ إبريل ١٨٨٢ بالغائها وإغلاق مطبعة التجارة Imprimerie de Commerce

وجريدة Phare d'Alexandrie انذار فى ٢٦ ابريل ١٨٨٢ وانذار فى ١٩ يونيو ١٨٨٢ وانذار فى ١٠ اكتوبر ١٨٨٢

وجريدة L'Union Egyptienne انذار فى ١٥ فبراير ١٨٨٣ وانذار ١٨ فبراير ١٨٨٣

وجريدة L'Echo d'Orient انذار فى ٢٩ نوفمبر ١٨٨٣ وانذار فى ١٣ فبراير ١٨٨٤

وجريدة Le Télégraphe انذار فى ٢ مارس ١٨٨٤

وكذلك جريدتى L'Italia و La Trombetta

انظر كشفا بأسماء الجرائد الأجنبية التى صدرت ضدها قرارات من وزارة الداخلية فى الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ٩ الوثيقة رقم ٤٦

(٢) من هذه الجرائد :

La Réforme — L'Egypte — Le Courrier Egyptien — Phare d'Alexandrie.

الصحافة فى مصر وعلى أن يخضع دون أدنى استثناء فيما يختص بجرائم الصحافة والمطبوعات لولاية السلطات المصرية والمحاكم المصرية دون سواها (١) .

وفضلا عن ذلك فإن الحكومة المصرية كانت تدرك تماماً أن إغلاق المطبعة هو الوسيلة السليمة لتنفيذ قرارها بإلغاء جريدة البوسفور . وكانت هناك وسيلة أخرى هى مصادرة أعداد الجريدة ، ولكن هذه الوسيلة كانت تؤدى إلى وقوع مصادمات بين رجال الشرطة وبين عدد من الأجانب من جنسيات مختلفة قد يعهد إليهم صاحب الجريدة بتوزيع أعدادها فى شوارع القاهرة وبذلك تتسع دائرة النزاع فلا يكون مقصوراً على أحد الرعايا الفرنسيين فقط بل يشمل رعايا عدة دول أجنبية (٢) وقد أرادت الحكومة المصرية أن تفوت على صاحب الجريدة هذه الفرصة ومن ثم عمدت إلى إغلاق المطبعة .

* * *

ولما انقضت المهلة التى حددتها الحكومة الفرنسية لتسوية الأزمة تسوية ودية — فى نظرها — قابل جورج سان رينيه تاياندييه G. Saint René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة فى صباح ١٨ أبريل ١٨٨٥ نوبارباشا وقدم إليه فى صورة رسمية طلبات الحكومة الفرنسية وكان قد سبق أن قدمها له فى صورة مقترحات . وانحصرت المطالب الفرنسية فى :

---

(١) جاء فى هذا العهد وتاريخه ٤ مايو ١٨٧٨

**Je consens formellemert à ête assimilé aux indigènes en ce qui concerne la Loi régissant la presse en Egypte, et à être soumis, sans exception aucune, à la juridiction exclusive des autorités et Tribunaux Egyptiens en matière de délits de presse et d'imprimerie.**

أنظر الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٤ مرفق رقم ٢ للوثيقة رقم ٢٩ ومرفق رقم ٣ للوثيقة رقم ٤٦ .

(٢) أثار هذه النقطة السير بارنج مع وزارة الخارجية البريطانية . أنظر مذكرة له فى هذا الموضوع مؤرخة فى ٢١ إبريل ١٨٨٥ أرسلها إلى اللورد جرانفل وزير الخارجية . الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٨ .

أولا : إعادة فتح مطبعة جريدة البوسفور بدون قيد أو شرط وفق ترتيبات يتفق على وضعها فيما بعد .

ثانيـا : إعادة صدور جريدة البوسفور .

ثالثـاً : عزل ضباط الشرطة الذين اشتركوا فى إغلاق مطبعة الجريدة .

رابعاً : إعطاء الحكومة المصرية مهلة قدرها ٤٨ ساعة لتنفيذ هذه المطالب، فإذا إنقضت هذه المهلة دون تنفيذها فإن الحكومة الفرنسية « تعرف كيف تتصرف على ضوء ما يمليه عليها شعورها بكيانها وكرامتها » :

ودارت مناقشة أثناء تلك المقابلة صرح فيها القائم بأعمال القنصل العام أن الحكومة الفرنسية تدع جانبا المناقشة فى مسألة حق الحكومة المصرية فى إصدار تشريع للصحافة دون موافقة الدول . ويلاحظ أنه كان قد مضى ما يقرب من ثلاث سنوات ونصف سنة منذ صدر قانون للصحافة المصرى فى ٢٦ من نوفمبر ١٨٨١ . ومضى القنصل العام بالنيابة يقول لنوبار إن الحكومة الفرنسية تحصر النزاع فى موضوع واحد هو اقتحام السلطات المصرية دارا يقيم فيها أو يعمل بها أحد من الرعاياالفرنسيين دونأن يكون لدى الحكومة المصرية تصريح بذلك من القنصلية الفرنسية فى القاهرة[١].

وقد أجاب نو بار إجابة تشف عن حصافة سياسية ومقدرة على مقارعة الحجة بالحجة ، إذ قال إنه لا يمكن فصل هذين الموضوعين بعضهما عن بعض ، لأن حق الحكومة المصرية فى إصدار قانون الصحافة هو الأصل وهو الذى يشكل

---

(١) كانت هذه الدار عبارة عن مبنى يتكون من دورين : دورأرضى توجد به مطبعة الجريدة ومكاتبها ، أما الدور العلوى فكان يسكنه فرنسيان هما Julien وPoilray والمبنى كله يملكه بوغوص بك Boghos Bey وكان إيطالى الجنسية . أنظرالكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٣ .

موضوع النزاع . أما الحادث الذى تلا بعد ذلك فهو موضوع تبعى فرعى ، وإذا لم تكن الحكومة الفرنسية قد ناقشت هذا الحق وأنكرته على الحكومة المصرية لما أثيرت معارضة للقرار الذى أصدرته الحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها وبالتالى لما وقع هذا النزاع . ولما ذكر القائم بأعمال القنصل العام أن الحكومة الفرنسية تستند إلى نظام الإمتيازات الأجنبية رد نوبار على الفور بأن الإمتيازات الأجنبية ليست سوى معاهدات عقدت بين الباب العالى وبين الدول الأجنبية ، ولما كان الباب العالى هو أحد الأطراف فى تلك المعاهدات فيتعين أن يقوم الباب العالى بتفسيرها ولا تقوم الحكومة المصرية بهذا التفسير[1] .

ومرت المهلة التى حددتها الحكومة الفرنسية لإجابة مطالبها الرسمية والموقف فى مصر فى حالة ركود وتجميد . نوبار يرفض الإذعان للمطالب الفرنسية ويأمل خيراً من لندن حيث يرجو أن تضغط الحكومة البريطانية على وزارة الخارجية الفرنسية ضغطا يؤدى إلى سحب المطالب الفرنسية وإنهاء الأزمة. ولكن انقضت المهلة فى ٢٠ أبريل ١٨٨٥ ولم يكن قد طرأ على الموقف جديد . وعمل نوبار على كسب الوقت فأخطر القنصل العام لفرنسا بالنيابة بأن الحكومة المصرية قد اتصلت بكل من الحكومتين العثمانية والبريطانية فى صدد هذه المسألة . وقد قام اتصال الحكومة المصرية بالباب العالى على أساس أنه أحد الأطراف الموقعة على المعاهدات المنشئة لنظام الإمتيازات الأجنبية فى الولايات العثمانية وبالتالى فى مصر .أما إتصال الحكومة المصرية بالحكومة البريطانيـة فللأهمية التى اتخذها النزاع بين الحكومتين المصرية والفرنسية ، وخلص نوبار من ذلك إلى أنه لما كانت هذه الاتصالات الدبلوماسية لا تزال قائمة بين القاهرة والآستانة ولندن فإنه يطلب مهلة أخرى من الحكومة الفرنسية[1] .

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٦ .

والواقع أن اتصال الحكومة المصرية بالباب العالى بخصوص هذه الأزمة لم يبدأ إلا فى ٢٠ إبريل ١٨٨٥ أى عند انقضاء الأجل الذى حددته الحكومة الفرنسية لمطالبها الرسمية . ففى هذا اليوم أرسلت الحكومة المصرية برقيتين مؤرختين فى ٢٠ إبريل ١٨٨٥ باسم الخديو توفيق إلى الصدر الأعظم وقد جاء فى البرقية الأولى أن حادثاً مؤسفاً قد وقع بين الحكومة المصرية وبين القنصلية العامة لفرنسا فى مصر بسبب إلغاء جريدة البوسفور وقال إن الحكومة الفرنسية تقدمت بثلاث مطالب هى : فتح مطبعة الجريدة ، والسماح بأن تستأنف الجريدة ظهورها ، وعزل ضباط الشرطة الذين نفذوا تعليمات الحكومة المصرية .

ومضى الخديو توفيق فى برقيته فقال إن تقديم الترضية على هذه الصورة ينطوى على إقرار من الحكومة المصرية بأنه ليس لها الحق فى تنظيم شئون الصحافة والمطبوعات واعتراف منها بأن هذا الحق مرده إلى القنصلية الفرنسية ، وهو أمر يتعارض مع نصوص المعاهدات من ناحية ، ويخالف ما جرى عليه العرف والعادة والسوابق فى مصر من ناحية ثانية . واختتم الخديو توفيق برقيته بقوله إن الحكومة الفرنسية قد حددت مهلة قدرها ٤٨ ساعة لتنفذ حكومة مصر تلك الطلبات ، وإن المهلة قد انتهت فى ذلك اليوم وإنه قد طلب مهلة جديدة حتى يستطيع عرض الموضوع على الباب العالى لابداء الرأى إذ أن هذه المسألة تمس المعاهدات[١] .

أما البرقية الثانية التى أرسلها الخديو توفيق إلى الصدر الأعظم فكانت ضافية جداً ولن نتعرض لها لأنها تناولت تاريخ جريدة البوسفور منذ تأسيسها فى سنة ١٨٧٨ حتى قيام الأزمة فى إبريل ١٨٨٥[٢] .

كان التجاء الحكومة المصرية إلى الباب العالى خلال هذه الأزمة ظاهرة جديرة بالتأمل ، لأنه بعد أن تم الاحتلال الانجليزى لمصر لم تكن انجلترا لتسمح للخديو توفيق بأن يرجع إلى الباب العالى فى المسائل الهامة أو غير الهامة يستطلع

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ١ الوثيقة رقم ٤٥ .
(٢) المرفق رقم ٢ للوثيقة رقم ٤٥ سالفة الذكر .

رأى الحكومة العثمانية فيها . حقيقة إن انجلترا لم تغير فى مركز مصر القانونى بعد الاحتلال فظلت مصر من ناحية القانون الدولى العام ولاية عثمانية ، وظلت انجلترا وسائر الدول تعترف بالسيادة العثمانية على مصر ، وظلت مظاهر السيادة العثمانية قائمة ، فالحكومة المصرية تدفع الجزية إلى الباب العالى ، والعملة تسك بإسم السلطان العثمانى ، ويذكر أسمه فى خطبة الجمعة فى مساجد مصر ، والسلطان يعين قاضى القضاة ، والعلم التركى الأحمر هو الذى تستخدمه الجهات المصرية الرسمية فى مصر . ولكن على الرغم من هذه المظاهر الشكلية فإن سيطرة الإنجليز على مصر وحكومتها كانت كاملة دقيقة محكمة ، فوجهوا الحكومة المصرية فى مسائل السياسة الداخلية والخارجية التوجيه الذى يبتغونه تحت ستار عبارة دبلوماسية هى « النصائح البريطانية » ووضح هذا الإشراف وهذا التوجيه بوجه خاص منذ يناير ١٨٨٤ حتى أن بارير Barrère القائم بالأعمال فى القنصلية العامة لفرنسا فى مصر قد ذكر فى تقرير رفعة إلى جول فرى Jules Ferry وزير الخارجية الفرنسية فى ٧ يناير ١٨٨٤(١) بعد استقالة وزارة شريف باشا الرابعة فى ٧ يناير ١٨٨٤ — أن الموقف فى مصر قد تغير تغيراً أساسياً وأخذت الأمور فيها إتجاها مقلقا بالنسبة للمصالح الدولية التى تهم فرنسا ، وأن انجلترا قد قررت فى عناد وأصرار أن تضع على عاتقها دون سواها من الدول تصريف الأمور وأنها قد أخلت بالالتزامات التى أعلنتها أمام أوربا عند ما احتلت مصر ثم خلص باريرمن ذلك إلى قوله إن الطريق الذى تسير فيه انجلترا فى ذلك الوقت سينتهى بها إلى إعلان الحماية البريطانية على مصر(٢) .

---

(1) Doc. Dip. Fr. 1ère Sèrie. t. v. doc. No. 185 .

(2) ... à partir d'aujourd'hui la situation en Egypte change de face et prend pour les intérêts primordiaux que nous avons à y Défendre une tournure inquiétante. L'Angleterre, par sa résolution d'assumer ostensiblement la direction exclusive des affaires, viole les engagements qu'elle a contractés vis-à-vis de l'Europe quand elle entreprit l'expédition d'Egypte; elle s'engage dans une voie qui aboutira fatalement au protectorat.

نخرج من هذا بأنه ليس هناك سوى أحد تفسيرين لهذا التطور الذى حدث فى الأزمة بين مصر وفرنسا بالتجاء الخديو توفيق إلى الباب العالى . ويتلخص التفسير الأول فى أن نوبار قد استشعر تراخيا من لندن فى تأييده فى موقفه من فرنسا ، وأنه لم يلمس نتائج عملية سريعة للتأييد الدبلوماسى الذى كان يطمع فيه من انجلترا ، ورأى أن الأزمة قائمة تتطور وتتفاقم ، والحكومة الفرنسية شامخة مصرة على أن تنفذ الحكومة المصرية الترضية التى طلبتها ، فعول نوبار على أن يلجأ إلى الباب العالى ليؤيد الحكومة المصرية فى موقفها . أما التفسير الثانى فيقوم على أن التجاء الحكومة المصرية إلى الباب العالى قد تم بايعاز من السير بارنج لأنه كان شديد الرغبة فى أن تخرج الحكومة المصرية منتصرة على فرنسا من هذه الأزمة . وكان له دور كبير فى إصدار قرار إلغاء الجريدة وإغلاق مطبعتها وكان شديد الحنق على الجريدة الفرنسية لحملاتها العنيفة عليه شخصياً وعلى سياسته فأراد بارنج تكوين جبهة إنجليزية تركية تقف فى وجه فرنسا فى هذه الأزمة حتى تتزحزح الحكومة الفرنسية عن موقفها وتخفف من غلوائها . والتفسير الثانى هو الأرجح بدليل أن اللورد جرانفل وزير خارجية بريطانيا قد أبلغ — كما سنرى — موصيرس باشا سفير تركيا فى لندن شكر الحكومة البريطانية للباب العالى على تأييده للحكومة المصرية إبان الأزمة التى قامت بين مصر وفرنسا .

وقد رد الصدر الأعظم برقيا فى ٢١ إبريل ١٨٨٥ على الخديو توفيق وأبلغه أنه يقر وجهة نظر الحكومة المصرية ويعتبر أن تصرفها كان سليما وفى حدود القانون ، وأنه لا تثريب عليها طالما أنها أخطرت قنصل فرنسا فى القاهرة بالقرار الذى أصدرته وبالموعد الذى حددته لتنفيذه وبذلك انتفت المسئولية عن الحكومة المصرية فهى ليست مسئولة عن رفض قنصل فرنسا إرسال مندوب عنه يحضر تنفيذ القرار ، كما نعى الصدر الأعظم على قنصل فرنسا تصرفه الشاذ حين قرر منع تنفيذ قرار الحكومة المصرية ولو أدى الأمر إلى الإلتجاء إلى استخدام القوة .

وقال الصدر الأعظم فى برقيته أنه عهد إلى السفير العثمانى فى باريس بأن يتصل بوزارة الخارجية الفرنسية ويبلغها تأييد الباب العالى للحكومة المصرية فى موقفها واستياءه العميق من التصرفات التى أقدم عليها قنصل فرنسا فى القاهرة(١) .

ولكن لم تكن هناك نتيجة عملية لهذه الخطوة الدبلوماسية التى قامت بها الحكومة العثمانية لدى حكومة باريس . ففى صباح ٢١ إبريل ١٨٨٥ قابل جورج سان رينيه تاياندييه G. St. René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة نوبار باشا وأبلغه رسالة وردت من دى فريسينيه de Freycinet وزير خارجية فرنسا يقول فيها أنه لم يفهم مدلول الرد الذى أدلى به نوبار فى ٢٠ إبريل ١٨٨٥ عند انتهاء المهلة المحددة بأنه فى صدد الاتصال بالحكومتين العثمانية والبريطانية وأكد القنصل العام بالنيابة لنوبار باشا بأن دى فريسينيه يصر إصراراً تاماً على أن تقدم الحكومة المصرية الترضية بالصورة التى طلبتها الحكومة الفرنسية وأنه ينتظر من نوبار رداً فى فترة تنتهى فى الساعة الرابعة بعد ظهر نفس اليوم(٢) . وفى الموعد المحدد أبلغ نوبار قنصل فرنسا العام بالنيابة فحوى البرقية التى تلقاها الخديو توفيق من الصدر الأعظم والمؤرخة فى ٢١ من إبريل ١٨٨٥ وأضاف نوبار إلى ذلك أن الحكومة المصرية لا تزال على اتصال بالحكومة البريطانية وأنه لذلك يطالب بمهلة جديدة قبل أن يقدم رداً نهائيا على طلبات الحكومة الفرنسية(٣) .

أدرك دى فريسنيه وزير خارجية فرنسا أن نوبار يعمد إلى المماطلة وأنه غير جاد فى تقديم الترضية التى طلبتها الحكومة الفرنسية ، ومن ثم قرر رأيه على

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ مرفق رقم ٣ للوثيقة رقم ٤٥
(٢) الوثيقة رقم ٤٥ من المصدر السابق
(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٥ .

اتخاذ خطوة تاليـة . ففى ٢٤ أبريل أخطر جورج سان رينيه تاياندييـه G. St. René Taillandier القنصـل العام لفرنسا بالنيابة نوبار باشا بأن الحـكومة الفرنسية سوف تقطع علاقاتها مع الحـكومة المصرية حتى يتم تقديم الترضية التى طلبتها الحـكومة الفرنسية و بالـكيفية التى تصر عليها ، وأنه سيغادر القاهرة إلى الإسكندرية ، وأنه سيخطر قناصل الدول بأمر قطع العلاقات ، وأن الوزارة الفرنسية قد قررت إرجاء تقديم الاتفاق المالى الخاص بالقرض المضمون(١) الى البرلمان الفرنسى انتظاراً لما قد يسفر عنه الموقف من تطورات . (٢)

وسرعان ماطيرت أسلاك البرق هذه الأنباء إلى أوربا. ولا شك أنها أزعجت الوزارة البريطانية إزعاجا شديدوبخاصة النبأ الأخير ، لأن الوزارة البريطانية كانت تبدى ، فى ذلك الوقت بالذات ، اهتماما بالغا بأن تتم فى أمد وجيز موافقة مجلس النواب والشيوخ الفرنسيين على اتفاق لندن حتى يستطاع تقديم القرض المضمون فى أسرع وقت ممكن للحكومة المصرية التى كانت حالتها المالية تتفاقم سوءا أسبوعا بعد أسبوع . وأى باحث يتعمق فى دراسة الـكتاب الأزرق الخاص بالمالية المصرية لسنة ١٨٨٥ يلحظ الضغط والالحاح الشديدين اللذين بذلهما من أجل هذا القرض اللورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس لدى وزارة الخارجية الفرنسية(٣). وقد قام السفير بمساعيه لدى الوزارتين اللتين تعاقبتا على حكم فرنسا منذ صدور تصريح لندن فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ الى قيام الأزمه موضوع البحث

---

(١) هو اتفاق لندن المؤرخ فى ١٨ مارس ١٨٨٥

(٢) برقية من الخـديو توفيق إلى الباب العالى مذكورة فى الـكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ فى ثنايا الوثيقة رقم ٤١

(٣) أنظر الكتاب الازرق رقم ١٧ لسنة ١٨٨٥ وثائق رقم ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٧٠ ، ٧٤ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٥ ، ٩٧، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ . ونذكر على سبيل المثال فقرة من مذكرة أرسلها السفير البريطانى فى باريس الى اللورد جرانفل ومؤرخة فى ٨ من إبريل ١٨٨٥ يتضح فيها لون من هذا الضغط

I succeeded in obtaining an interview with M. de Freycinet this afternoon, and *I pressed very strongly upon his attention the great importance* it was that the Convention of London of the 18th March relative to the finances of Egypt should be ratified by France *with the least possible delay*.

فى أبريل ١٨٨٥ وهما وزرها جول فرى Ferry ووزارة بريسو Brisson ولما تألفت الوزارة الأخيرة ذهب السفير البريطانى الى دى فريسينيه وزير الخارجية فيها يرجوه العمل على سرعة تقديم اتفاق لندن الى البرلمان فأجابه دى فريسينيه بأنه لم يحضر إلى ديوان الوزارة لأول مرة إلا فى صباح ذلك اليوم وأنه لم يكن لديه من الوقت متسع لبحث المسائل المعلقة التى خلفتها الوزارة السابقة (١) .

وقد أثير هذا الموضوع فى نفس اليوم فى مجلس العموم البريطانى وانهالت الأسئلة من أعضاء المجلس على جلادستون رئيس الوزراء وعلى ادموند فتز موريس Lord Edmond Fitzmaurice الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية . وكانت الأسئلة تدور حول ثلاث مسائل : قطع العلاقات بين الحكومتين المصرية والفرنسية ، ومغادرة قنصل فرنسا العام بالنيابة لمدينة القاهرة ، وانسحاب الحكومة الفرنسية من الاتفاق المالى . وحاول الوكيل البرلمانى التهرب من الإجابة على أسئلة النواب ولما ضيقوا الخناق على جلادستون رئيس الوزارة أعلن أنه تلقى برقية من السير ايفلن بارنج يقول فيها إن قنصل فرنسا العام بالنيابة قد غادر القاهرة فى صباح ذلك اليوم . وتحفظ جلادستون ولم يشأ أن يضيف إلى ذلك شيئاً (٢) . ومدلول هذا التحفظ واضح وهو أن الخبر صحيح فى جملته وتفصيله . وكان جلادستون يرمى من هذا التحفظ إلى خلق الجو الصالح لتسوية الأزمة تسوية ودية .

وقد أبرق الخديو توفيق فى نفس اليوم إلى الصدر الأعظم يخطره بهذا التطور

---

(١) أنظر الوثيقة رقم ٣٨ فى الدفتر رقم ١٧ لسنة ١٨٨٥

(٢) محضر جلسة مجلس العموم البريطانى فى ٢٤ أبريل ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٧ ص ٦٦٠ ، ص ص ٦٦١ — ٦٦٣ ، ٧٩٣ — ٧٩٤ .
**Hansard's Parliamentary Debates.**
وانظر أيضاً محضر جلسة مجلس العموم فى ٢٧ أبريل ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٧ ص ص ٨١٨ — ٨١٩ .
**Hansard's Parliamentary Debates.**

الذى وصلت إليه الأزمة السياسية بين مصر وفرنسا . وعادت الحكومة العثمانية تبذل مساعيها الدبلوماسية لدى حكومة باريس . فأرسل عاصم باشا وزير خارجية تركيا برقية مؤرخة فى ٢٥ من أبريل ١٨٨٥ إلى أسعد باشا السفير التركى فى باريس يبلغه أن دوائر الباب العالى قد قابلت بدهشة بالغة هذا التطور السريع لموضوع جريدة البوسفور ، فالإجراء الذى اتخذته الحكومة المصرية ضد هذه الصحيفة كان إجراء عادلا ويتمشى مع نصوص القانون وليس هناك ما يدعو إلى أية شكوى من جانب فرنسا . ومضى وزير خارجية تركيا يقول فى برقيته إن الأهمية التى أضفيت على مسألة البوسفور لم تكن إلا نتيجة لمسلك قنصل فرنسا الذى أيد تأييداً مطلقاً جريدة تنشر أنباء مثيرة ، وأشارت البرقية إلى علاقات الصداقة الأكيدة التى تربط بين فرنسا وبين مصر وإلى أن الحكومة الفرنسية تبدى فى كل حين وآن شعوراً من الود والإخلاص نحو الحكومة العثمانية وأنها تظهر نوايا طيبة للغاية نحو مصر وخلص وزير خارجية تركيا من ذلك إلا أنه إزاء هذه المشاعر الطيبة التى تبديها الحكومة الفرنسية نحو مصر لا تسمح الحكومة العثمانية لنفسها بأن تعتقد أن فرنسا تجيز لممثليها فى مصر وبخاصة فى الظروف التى تمر بها مصر فى تلك الفترة أن يقدموا على أعمال تنال من كرامة ومركز خديوية مصر . واختتم عاصم باشا برقيته بقوله إنه يرجو من الوزارة الفرنسية أن تطلب من قنصلها أن يتخلى عن مطالبه وأن تعيد العلاقات مع الحكومة المصرية بدون إبطاء(١) .

ولكن حدثت فى هذه الاتصالات الدبلوماسية مفاجأة غير سارة بالنسبة لتركيا ، فقد أنكر دى فريسينيه وزير خارجية فرنسا على الباب العالى حقه فى التدخل فى موضوع جريدة البوسفور على أساس أنها مسألة داخلية بحتة وأن هذه المسألة يجب أن تسوى رأسا بين الحكومتين الفرنسية والمصرية وذلك طبقاً لسوابق كثيرة (٢) .

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤١ .
(٢) المصدر السابق .

وثارت ثائرة الباب العالى لهذا الرأى وهو الذى كان حريصاً على أن يؤكد فى كل مناسبة تبعية مصر للدولة العثمانية وقد غدت مسألة التبعية حساسة جداً لدى الباب العالى وبخاصة بعد الإحتلال الإنجليزى لمصر، وسرعان ما خاض الباب العالى فى جدل فقهى حول حقوق الباب العالى وحقوق الخديوية المصرية باعتبارها ولاية تابعة للدولة العثمانية، فأرسل عاصم باشا وزير الخارجية العثمانيسة برقية مؤرخة فى ٢٥ إبريل ١٨٨٥ إلى أسعد باشا السفير التركى فى باريس لتبليغها إلى وزير خارجية فرنسا وقد جاء فيها أن خديوية مصر تتمتع حقاً باستقلال داخلى ، ولكن يخرج عن اختصاص الحكومة المصرية بحث أو معالجة أى نزاع له طابع سياسى يقع بين هذه الحكومة وبين ممثل دولة أجنبية ، لأن الباب العالى وحده هو الذى يختص ببحث مثل هذا النزاع مع الحكومة الأجنبية المختصة . ومضى عاصم باشا يؤكد فى برقيته أنه عن طريق الباب العالى سويت جميع المسائل الخاصة بالعلاقات الأجنبية لمصر ، وأن هذا الإجراء فى تسوية المسائل الخارجية لمصر إنما هو نتيجة حتمية لمبدأ الاستقلال الداخلى . وفى موضوع جريدة البوسفور قال عاصم باشا إن الباب العالى كان محقاً فى أن يشكو تصرفات قنصل فرنسا الذى لم يقتنع بأنه تدخل تدخلا غير قانونى ليعوق تنفيذ قرار أصدرته الحكومة المصرية ولم يقتنع بأنه طلب الترضية من الحكومة المصرية بل ذهب إلى حد قطع العلاقات لا لسبب سوى أن الحكومة المصرية قد اتخذت إجراء لتنفيذ إلغاء جريدة تخضع للقوانين المصرية والمحاكم المصرية وهى جريدة أيدت تأييداً سافراً الثورة المهدية ونشرت على صفحاتها وفى طبعة عربية غير مرخص بها منشوراً يستهدف فى لحمته وسداه الإخلال بالهدوء والأمن والنظام ، كما أن مثل هذا النشر يؤدى إلى أخطار جسيمة تحيق بالسلطات العثمانية فى الحجاز (١) .

---

(١) المصدر السابق .

وعهد عاصم باشا فى نفس الوقت إلى موزوروس باشا Musurus سفير الدولة العثمانية فى لندن بمقابلة اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية وتقديم صورة من البرقيات التى تبودلت بين الحكومة العثمانية و بين سفيرها فى باريس وقد شكر اللورد جرانفل الباب العالى لأنه أيد الحكومة المصرية فى موقفها(١) .

على أنه فى لندن وليس فى باريس أو الآستانة أو القاهرة قد تم وضع أسس تسوية هذه المسألة . وقام وادنجتون Waddington السفير الفرنسى فى لندن بدور بارز فى هذه التسوية . وقد كان فى باريس خلال بعض مراحل تلك الأزمة فأسرع بالعودة إلى العاصمة البريطانية ، وخف لمقابلة اللورد جرانفل صباح ٢٥ أبريل ١٨٨٥ وأبلغه أنه قد عاد مبكراً إلى لندن لأنه يعتقد أن وجوده فى مقر منصبه يساعد على تسوية الأزمة التى أثارتها الحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور و إغلاق مطبعتها . واستطرد السفير الفرنسى فقال إن هذه المسألة يجب ألا تكون سبباً فى قيام خلاف بين فرنسا وبريطانيا ، وقرر أنه قد وقف تماما خلال إقامته فى باريس على آراء دى فريسينيه فى هذه الأزمة ، ونعت السفير آراء وزير خارجية فرنسا بأنها «معتدلة بقدر ما تسمح به الظروف» وذكر أن وزير الخارجية مستاء من الملابسات التى أحاطت بإلغاء الجريدة ومنها أن نوبار قد اختار للاقدام على هذا الإجراء الوقت الذى كانت فرنسا فيه بدون وزارة(٢) .

ولا شك أن هذا الزعم لا يقوم على أساس سليم لأن وزارة جول فرى قدمت استقالتها إلى جريفى Grévy رئيس جمهورية فرنسا فى ٣٠ مارس ١٨٨٥ حين رفض مجلس النواب الفرنسى النظر فى الاعتمادات المالية التى طلبها جول فرى للانفاق منها على الحملة العسكرية فى تونكين Tonkin فى الصين ، وطلب

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٢ .
(٢) الوثيقة رقم ٣٩ فى المرجع السابق .

المجلس أولا وقبل كل شيء مناقشة الوزارة فى سياستها التوسعية فى بلاد الصين والتى انتهت بهزيمة الجنرال Brière وسقوط لانج صن Lang Son ، وقد عهد رئيس الجمهورية على أثر ذلك إلى دى فريسينيه تأليف وزارة تخلفها ، ولكنه عجز عن ذلك ، فعهد جريفى إلى كونستانس Constans ولكنه فشل هو الآخر ، وأخيراً ألف بريسو Brisson الوزارة فى ٦ من أبريل وطيرت وكالة الأنباء الفرنسية هافاس Havas هذا النبأ ونشرته الصحف فى مصر فى اليوم التالى(١) . أما إلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها فقد تم فى ٨ أبريل أى فى تاريخ لاحق لقيام الوزارة الفرنسية .

وانبرى اللورد جرانفل للدفاع عن تصرف نوبار باشا فقال إن الحادث الذى أثار رئيس الوزارة المصرية هو ما عمدت إليه جريدة البوسفور من نشر منشور المهدى ، وإن هذا النشر لم يكن إلا إمعاناً منها فى الخطة التى دأبت عليها هذه الجريدة . و يلاحظ أن جرانفل لم يشر إطلاقاً فى حديثه مع السفير الفرنسى إلى مسألة إذاعة منشور المهدى باللغة العربية . وقد رد السفير بقوله إن وزير خارجية فرنسا لا يعتزم حماية جريدة البوسفور أو يمنع الحكومة المصرية من أن تتصرف معها التصرف القانونى السليم . ومضى السفير يقول إن صدور هذه الجريدة يمكن أن يكون موضع سرور وتسلية للقراء الذين يغرمون بالمهاترات والأقاويل ، ولكن مما لا شك فيه أن خطة هذه الجريدة تشكل ضرراً على سياسة الحكومة الفرنسية . وانتقل السفير إلى موقف حكومته من تصرفات الحكومة المصرية فقال إن هذه التصرفات تنطوى على مسألتين : اقتحام مسكن فرنسى ، و إهانة لحقت بممثل فرنسا . وقرر أن الحكومة الفرنسية تصر على ترضية معينة ، وهى لا تحب

---

(١) أنظر أعداد جريدة Le Bosphore Egyptien اعتباراً من العدد ١٠٥٥ الصادر فى أول أبريل ١٨٨٥ إلى ١٠٦٢ الصادر فى ٨ أبريل ١٨٨٥ .

أن تذهب إلى أكثر مما يتطلبه الموقف ، فهى تطالب بإعادة فتح المطبعة وتوقيع نوع من العقوبات على الموظفين المسئولين[١] .

وقد حاول اللورد جرانفل أن يثنى الحكومة الفرنسية عن طلبها الثانى فقال إن طلب توقيع عقوبات أمر جد خطير ، لأنه من المحتمل جداً أن يأخذ نوبار المسئولية على عاتقه ، وتغدو المسألة حينئذ فى غاية الخطورة إذ تطالب الحكومة الفرنسية بتوقيع عقوبات على رئيس وزارة ، فأجاب السفير بأن الحكومة الفرنسية لا تحدد أشخاصاً معينين بالذات . وأضاف إلى ذلك أنه إذا تمت الترضية التى تطلبها الحكومة الفرنسية فإنها على استعداد لأن تتبادل وجهات النظر مع الحكومة البريطانية بخصوص تنظيم شئون الصحافة الأجنبية فى مصر ومدى الحقوق التى تباشرها الحكومة المصرية إزاء هذه الصحف .

ولما كان مجلس الوزراء البريطانى على وشك الاجتماع وقتئذ فقد صرح وزير الخارجية للسفير الفرنسى بأنه لا يريد أن ينفرد بإبداء رأى فى مسألة الترضية التى تطلبها الحكومة الفرنسية دون أن يتباحث بشأنها مع زملائه الوزراء ، ووصف الوزير هذه المسألة بأنها شائكة ودقيقة ، ولكنه قال إنه على ثقة من أن رغبة زملائه أعضاء الوزارة تتلاقى مع رغبته ورغبة دى فريسينيه فى وجوب الوصول إلى تسوية سريعة لهذه المسألة[٢] .

وبعد أن انفض اجتماع مجلس الوزراء قابل السفير الفرنسى فى لندن فى مساء نفس اليوم وزير الخارجية البريطانية الذى أبلغه المقترحات الآتية لتسوية الأزمة :

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٩ .
(٢) المصدر السابق .

أولا : تسجل الحكومتان الفرنسية والبريطانيـــة اتفاقهما على ألا تثير الحكومة الفرنسية أى اعتراض على إلغاء جريدة البوسفور .

ثانياً : ترى الحكومة البريطانية — بخصوص الطريقة التى نفذ بها إلغاء الجريدة ، و بعد أن أخذت فى اعتبارها كافة الحقائق المتصلة بهذا الموضوع — أن إغلاق مطبعة الجريدة قد تم بطريقة منافية للقانون وأنه يتعين لذلك إعادة فتح دار المطبعة فوراً .

ثالثاً : إن مسلك رئيس الشرطة (حكمدار شرطة القاهرة وهو ضابط انجليزى يسمى فنويك ) لا غبار عليه من كافة النواحى لأنه كان مقيداً بأوامر صدرت إليه . وتعتقد الحكومة البريطانية أن الحكومة الفرنسية توافق على أنه لا تقع على هذا الضابط مسئولية دفع موظف القنصلية الفرنسية .

رابعاً : لما كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت أنها لا تتنصل من مسئولية إلغاء جريدة البوسفور فإنها لا تتردد فى أن تشترك مع الحكومة المصرية فى إبداء الأسف الذى نصحت هى الحكومة المصرية بإبدائه بسبب الحوادث العارضة التى اكتنفت إلغاء الجريدة .

وذكر جرانفل بأن هذه المقترحات لا تعتبر نهائية ولن تقدمها الحكومة البريطانية بصفة رسمية إلا إذا تلقت تأكيداً من الحكومة الفرنسية بأن هذه المقترحات قد لقيت موافقة منها(١) .

ودارت اتصالات دبلوماسية بين السفارة الفرنسية فى لندن و بين وزارة الخارجية الفرنسية أسفرت عن نتائج هامة فقد أخطر وادنجتون السفير الفرنسى فى ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٥ اللورد جرانفل وزير الخارجيه بأن الحكومة الفرنسية و إن كانت

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٠ .

توافق على المقترحات البريطانية لتسوية هذه الأزمة وتتنازل عن مطلبها الخاص بتوقيع العقوبة على ضباط الشرطة إلا أنها تطلب فى مقابل ذلك أن يقوم نوبار باشا بصفته رئيساً للوزارة بزيارة رسمية لممثل فرنسا فى مصر ويقدم له اعتذاراً رسمياً عما حدث(١) .

وقد حاول جرانفل أن يثنى الحكومة الفرنسية عن هذا الطلب ، فقال إنه ليس فى مقدوره أن يذهب إلى هذا الحد وأن يأخذ على عاتقه تنفيذ هذا الطلب فيجعل الحكومة البريطانية تقدم النصح لحكومة مصر بأن تفعل أكثر من إبداء الأسف . ورفض السفير الفرنسى الأخذ بوجهة نظر جرانفل وصرح بأنه سيرجع إلى حكومته فى هذا الشأن(٢) . وسرعان ما تراجع جرانفل فأرسل فى نفس اليوم إلى اللورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس يقول له « إن حكومة جلالة الملكة مستعدة لأن تنصح نوبار باشا بأن يقدم أسفه بطريقة تنم على أسمى مراتب المجاملة وذلك بأن يقوم نوبار بزيارة ممثل فرنسا لهذا الغرض » . عن أن تعتبر هذه الزيارة إيذاناً بانتهاء الموضوع(٣) .

أما الحكومة المصرية فقد تلقت التعليمات اللازمة فى صورة « نصائح بريطانية » . واجبة التنفيذ . فقد أرسل اللورد جرانفل إلى السير بارنج مذكرة مؤرخة فى ٢٨ أبريل ١٨٨٥ أنهى إليه فيها أسس التسوية التى تم الاتفاق عليها بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية لإنهاء الأزمة وطلب وزير الخارجية إلى بارنج أن يبلغ هذه الأسس إلى نوبار باشا وان يوصيه بقبولها « كتسوية عادلة ومرضية للمسألة » كما طلب بالنيابة عن حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة أن ينصح سعادته بأن يقوم بزيارة رسمية لممثل فرنسا الذى سيعود إلى القاهرة لهذا الغرض(٤) .

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٤ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٣ .
(٤) الكتاب الأزرق رقم ١٢ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٤٧ .

وعلى ضوء رغبات الحكومة الفرنسية رسم جرانفل أهداف زيارة نوبار لممثل فرنسا فى مصر ، وكانت هذه الأهداف هى تقديم أسف الحكومة المصرية واعتذارها : الأسف لاقتحام مسكن أحد الرعايا الفرنسيين فى مصر ، والاعتذار عن الإهانة التى لحقت بموظفى السلك القنصلى الفرنسى فى القاهرة .

أما جريدة البوسفور فقد ذكر جرانفل فى ختام مذكرته أنه على الرغم من أن إعادة فتح دار المطبعة سيكون بلا قيد ولا شرط إلا أن الحكومة البريطانية ترى أن هذه الجريدة يجب أن تحتجب عن الظهور فترة من الزمن ، وأن الحكومة الفرنسية على استعداد خلال تلك الفترة لأن تتبادل وجهات النظر فى مسألة تطبيق قوانين الصحافة على الجرائد التى يصدرها الرعايا الفرنسيون فى مصر[١] .

* * *

وقد أذعن نوبار « للنصيحة » البريطانية فتوجه فى ٣ من مايو ١٨٨٥ بملابسه الرسمية إلى دار قنصلية فرنسا بالقاهرة وقدم إعتذاراً رسمياً بالصورة التى حددتها الحكومتان الفرنسية والبريطانية ، وأزال رجال الشرطة الاختام عن باب المطبعة وسلمت إلى مندوب قنصلية فرنسا .

وفى اليوم التالى لهذه الزيارة ألقى كل من اللورد جلادستون رئيس الوزارة البريطانية فى مجلس العموم[٢] ، واللورد جرانفل وزير الخارجية فى مجلس اللوردات[٣]، بياناً ضافياً عن مسألة جريدة البوسفور والتطورات التى مرت بها .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) محضر مجلس العموم جلسة ٤ مايو ١٨٨٥ من الجزء ٢٩٧ ص ص ١٥٠٦ – ١٥٠٨ .

Hansard's Parliamentary Debates.

(٣) محضر مجلس اللوردات جلسة ٤ مايو ١٨٨٥ .

الجزء ٢٩٧ ص ص ١٤٧٠ – ١٤٧٤ من

Hansard's Parliamentary Debates.

وكان أهم ما جاء فى هذين البيانين — وهما متشابهان فى المعنى — أن القرار الذى أصدرته الحكومة المصرية بإلغاء جريدة البوسفور كان قراراً قانونياً لاغبار عليه وأن الحكومة البريطانية قد أقرته ووافقت عليه موافقة صريحة وأنها لا تتنصل من مسئولية صدور هذا القرار . واهتم البيان بإيضاح موقف الحكومة الفرنسية فقال إن هذه الحكومة قد امتنعت كلية عن مناقشة قانونية قرار إلغاء الجريدة ، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك فصرحت بأنها ليست لديها الرغبة فى حماية جريدة البوسفور ، ولكنها احتجت احتجاجاً شديداً على الطريقة التى نفذ بها قرار إلغائها ، وأثارت الحكومة الفرنسية مسائل على جانب كبير من الأهمية ، فقالت إن مطبعة الجريدة كانت تباشر أعمالا تجارية أخرى بجانب طبع أعداد جريدة البوسفور ولهذا فإن إغلاق المطبعة كان فى نظر الحكومة الفرنسية عملا تعسفياً غير قانونى . وانتقل البيان إلى حادث اعتداء ضباط الشرطة على قنصل فرنسا ، ثم المطالب التى تقدمت بها الحكومة الفرنسية . وتعرض البيان إلى نقطة هامة هى أن الحكومة البريطانية قد درست هذه المسألة من نواحيها القانونية وانتهت إلى أن إغلاق مطبعة الجريدة لم يكن تصرفاً قانونياً سليما وكذلك الاعتداء الذى وقع على قنصل فرنسا ، ولذلك فقد أسدت النصح إلى الحكومة المصرية بإعادة فتح المطبعة وأن يقوم نوبار باشا (١) بزيارة قنصل فرنسا ليعتذر له عن التصرفات غير القانونية التى ارتكبت أثناء تنفيذ القرار . وقال البيان أيضاً أن

---

(١) جاء فى البيان الذى ألقاه اللورد جلادستون رئيس الوزارة فى مجلس العموم ان الحكومة البريطانية نصحت الخديو بزيارة قنصل فرنسا

**They (Her Majesty's Government) also recommended that His Excellency the Khedive should visit the French Consul, and should, upon that visit convey an expression of regret for the irregularities which had been committed in the course of the proceedings.**

ولاشك أن هذا خطأ مطبعى لأنه إذا كان المقصود هو الخديو لذكر جلادستون حضرة صاحب السمو الخديو **His Highness the Khedive** إذ كان هذا اللقب يذكر دائماً فى مجموعات الكتاب الأزرق ، كما أن البيان الذى ألقاه جرانفل فى مجلس اللوردات ذكر نوبار ولم يذكر الخديو .

الحكومة البريطانية قد أبدت استعدادها لأن تشترك فى إبداء الأسف للحكومة الفرنسية على ما وقع .

وقد تعرضت الوزارة البريطانية لنوع من التهكم من بعض أعضاء مجلس العموم بسبب ما جاء فى هذا البيان من اشتراك الحكومة البريطانية فى تقديم الأسف إلى الحكومة الفرنسية ، إذ وجهوا إليها سؤالين فى جلستى ٥ و٧ مايو ١٨٨٥ جاء فيهما أن المجلس يريد أن يقف على نصوص العبارات التى استخدمتها الحكومة البريطانية فى تقديم الأسف إلى الحكومة الفرنسية بخصوص حادث جريدة البوسفور ، كما طلب من الوزارة أن تنشر نصوص الاعتذار الذى قدمه فى مناسبة سابقة كل من رئيس الوزارة إلى النمسا واللورد جرانفل إلى ألمانيا ، لأن هذه السلسلة من الاعتذارات قد تكون ذات فائدة فى القيام بدراسة مقارنة فى فقه اللغة الإنجليزية!!؟ (١) .

وراجت شائعات تقول إن التسوية التى تمت بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية قد نصت على أن تدفع الحكومة المصرية تعويضاً قدره أربعة آلاف جنيه فى مقابل الأضرار والخسائر التى لحقت بجريدة البوسفور بسبب قرار إلغائها ، وأن الحكومة البريطانية ستسهم فى أداء هذا التعويض . وأثير هذا الموضوع فى مجلس العموم البريطانى بجلسة ١١ مايو ١٨٨٥ وقد نفى هذه الشائعة بشقيها اللورد ادموند فتزموريس **Lord Edmond Fitzmaurice** الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية(٢) .

---

(١) محضر جلسة مجلس العموم فى ٥ مايو ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٧ ص ١٦٥٣ .
ومحضر جلسة مجلس العموم فى ٧ مايو ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٧ ص ١٨٥٦ من **Hansard's Parliamentary Debates.**

(٢) محضر جلسة مجلس العموم فى ١١ مايو ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٨ ص ١٤٣ من المصدر السابق .

بقى أن نذكر أن هذه التسوية لم تتعرض لمسألة السماح بإعادة ظهور جريدة البوسفور . وقد أكد هذه الحقيقة اللورد جلادستون رئيس الوزارة البريطانية فى إجابته على سؤال وجهه إليه السير ستافورد نورثكوت Sir Stafford Northcote العضو بمجلس العموم (١) . وفعلا ظلت هذه الجريدة معطلة فترة من الزمن ، ثم تدخلت الحكومة الفرنسية فأبلغت وزارة الخارجية البريطانية أنها قد أخذت على صاحب الجريدة تأكيدات قاطعة بأن الجريدة لن تثير المصاعب أو المتاعب وأنها ستلتزم خطة الاعتدال ، وقالت الحكومة الفرنسية إنها إذا عادت الجريدة إلى سيرتها الأولى فإن قنصل فرنسا لديه تعليمات بوجوب تقديم المساعدة للحكومة المصرية فى إلغاء الجريدة (٢).

وعلى هذا الأساس عادت الجريدة للظهور فى ٢١ من مايو ١٨٨٥ بعد انقطاع دام واحداً وأربعين يوماً فظهر العدد ١٠٦٤ يفيض بنشوة الانتصار ووجهت الجريدة شكرها وامتنانها للمصريين وأعضاء الجاليات الأجنبية الذين ناصروها فى ساعة العسرة . وخصت المواطنين الفرنسيين فى مصر بكلمة قالت فيها إن الاهتمام العميق الذى أبداه الرعايا الفرنسيون فى مصر لم يكن من أجل جريدة البوسفور فحسب بل من أجل « النفوذ الفرنسى والشرف الوطنى اللذين زج بهما فى نزاع مؤسف عديم الجدوى » .

وعلى الرغم من المواثيق التى أخذت على الجريدة فقد استمرت فى خطتها تهاجم الاحتلال وتعارض وزارة نوبار وتتهكم على كبار الموظفين الإنجليز فى وزارات الحكومة المصرية ومصالحها وتبرز نواحى الفشل فى تصرفاتهم . فنشرت تعليقاً لاذعاً على تقرير وضعه فنويك حكمدار شرطة القاهرة عن استتباب الأمن

---

(١) محضر جلسة مجلس العموم فى ٤ مايو ١٨٨٥ الجزء ٢٩٧ ص ص ١٥٠٦ — ١٥٠٨
Hansard's Parliamentary Debates

(٢) محضر جلسة مجلس العموم فى ٢١ مايو ١٨٨٥.
الجزء ٢٩٨ ص ص ١٠٢٥ — ١٠٢٦ من المصدر السابق .

فى العاصمة فقالت إنه فى اليوم السابق لنشر هذا التقرير وقع حادث سرقة فى مسكن الجنرال ستيفنسن Stephenson قائد جيش الاحتلال . وسخرت الجريدة من البدل النقدى الذى قررته وزارة نوبار فى مقابل الإعفاء من السخرة وهو ما يسمى بدل العونة. وقالت الجريدة إن الفلاح يعيش عيشة ضنكاً وإنه لا يستطيع أن يدفع هذا البدل النقدى . ولما نشرت الحكومة البريطانية بعض أجزاء من الكتاب الأزرق لسنة ١٨٨٤ تناولته الجريدة بالنقد الجارح وفندت ما تضمنه من وقائع ، وأسدت نصيحتها للقائمين على نشر الكتاب الأزرق بهذه الحكمة : « إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب(١) ».

ولعله من المفيد فى ختام هذا البحث أن نذكر أن جورج سان رينيه تاياندييه G. Saint René Taillandier القنصل العام لفرنسا بالنيابة الذى احتج فى إبريل ١٨٨٥ على قرار وزارة نوبار بإلغاء جريدة البوسفور وإغلاق مطبعتها قد وقف فى سبتمبر من نفس العام موقفاً عدائياً من هـذه الجريدة ، إذ أرسل إليها تبليغا رسمياً قال فيه إنه فى صدد إتخاذ إجراءات قضائية ضدها بسبب مقالات نشرتها فى تلك الآونة ، وقال القنصل العام لفرنسا بالنيابة إن خطة الجريدة وماتثيره من جـدل صحفى تعوق العمل الدبلوماسى لممثل فرنسا فى مصر وتضر بالمصالح الفرنسية ، وإنه إذا استمرت الجريدة فى نشر مثل تلك المقالات فإن ذلك يؤدى إلى تعقيدات سياسية يؤسف لها(٢) .

وعلقت الجريدة على هـذا النبأ فقالت إنه يعتبر ضربة شديدة للجريدة ، لأن ذلك التبليغ قد وجه إليها باسم السلطة التى يمثلها جورج سان رينيه وهى سلطة الجمهورية الفرنسية ، ومضت الجريدة فقالت إن أمامها طريقين : أما أن تمضى

---

(١) جريدة Le Bosphore Egyptien العدد ١١٠٣ الصادر فى ٢٩ يونيو ١٨٨٥ مجموعة السنة الثامنة .

(٢) Le Bosphore Egyptien العدد ١١٧٢ الصادر فى ٦ سبتمبر ١٨٨٥ ص ١ مجموعة السنة الثامنة .

فى خطتهـا دون أن تلقى بالا لتبليغ ممثل فرنسا وما يعتزم إتخاذه ضـدها من إجراءات ، وإما أن تعدل عن الخطة الصحفية التى التزمت بهـا وتتنازل عن حقها فى النقد وحقهـا فى حرية الصحافة ، ثم كشفت الجريدة عن أهدافها فى عبارات صريحة لا التواء فيها،فقالت إنها لم تكف عن مواصلة السعى فى سبيل تحقيق هدفين:هما إعادة نفوذ فرنسا الشرعى فى مصر إلى وضعه السابق ، ثم إنشاء نظام دولى يكفل بصفة نهائية حماية مصالح أوربا وفى نفس الوقت يعمل على تقدم ورخاء البلاد . وقالت الجريدة أيضاً إنها لم تكف عن محاربة الإحتلال الانجليزى وأنصاره لأن هـذا الإحتلال ضار ، والإبقاء عليه يشكل عقبة كأداء فى سبيل قيام نظام دولى وفى سبيل إعادة النفوذ الفرنسى .

**Le Bosphore Egyptien n'a pas cessé de poursuivre un double but : la restauration de l'influence légitime de la France en Egypte et l'établissement d'un régime international qui assure définitivement les intérêts de l'Europe en même temps que le progrès et la prospérité du pays. Il n'a pas cessé de combattre l'occupation anglaise et ses partisans, parce que cette occupation a été malfaisante et que son maintien est un obstacle insurmontable à l'établissement d'un régime international comme à la restauration de l'influence française.**

وقالت الجريدة إنها بعد تفكير عميق اتخذت من تلقاء نفسها قراراً بوقف صدورها لأنها لا تريد أن تعطى فى الخـارج مثلا سيئاً لنزاع سياسى يقع بين ممثلى الوطن الفرنسى فى مصر وبين جريدة البوسفور » وهى الجريدة التى

---

(١) احتجبت الجريدة عن الظهور اعتباراً من ٧ سبتمبر ١٨٨٤ثم عادت إلى الظهور فى أول سبتمبر ١٨٨٥ تحمل نفس الاسم وتقول إنه تديرها شركة توصية بالأسهم وجنسيتها فرنسية وراس مالها ٠٠٠ر١٠٠ فرنك وأن رئيس تحريرها اميل بارير Barrière واستمرت توالى صدورها حتى ٢ ديسمبر ١٨٩٤ .

كرست جهودها بدون تحفظ للدفاع عن حقوق فرنسا والجاليات الأجنبية في وادى النيل » .

فهل يمكن أن يقال بعد هذه العبارات الصريحة وما سبق ذكره فى هذا البحث أن جريدة البوسفور كانت تستهدف مصالح مصر الحقيقية من حملتها على الإحتلال الإنجليزى وعلى وزارة نوبار ؟ لقد كان من الطبيعى وقد نهجت هذه الجريدة نهجا مناوئا للاحتلال أن تتلاقى أهدافها مع مصالح مصر فى عديد المسائل وفى معظم الأوقات ، ولكنها كانت تشق لنفسها طريقاً خاصاً لحساب فرنسا ولحساب تدويل الحكومة فى مصر وكانت تعارض أى تشريع فيه مساس من قريب أو بعيد بحقوق الأجانب فى مصر ولو كان فى مثل هذا التشريع لون من ألوان المشاركة الإيجابية بين المصريين والأجانب .

إن جريدة البوسفور فى تلك الحقبة لم تكن إلا مظهراً من مظاهر الصراع السياسى السافر فى مصر بين انجلترا وفرنسا بسبب انفراد انجلترا بالنفوذ والسيطرة على الحكومة المصرية ومرافق البلاد ، فالأزمة موضوع هذا البحث كانت فى مظهرها أزمة مصرية فرنسية ولكنها كانت فى جوهرها أزمة فرنسية إنجليزية . ولا عجب إذا قرر اللورد سالسبورى Salisbury ، العضو بمجلس اللوردات وقتئذ ، فى ثنايا سؤال وجهه إلى اللورد جرانفل وزير الخارجية ، أن هذه الأزمة قد شغلت الرأى العام فى بريطانيا إلى حد بعيد[1] .

عبد العزيز محمد الشناوى

---

(١) محضر جلسة مجلس اللوردات فى ٢٨ أبريل ١٨٨٥ .
الجزء ٢٩٧ ص ٩٣٩ من
Hansard's Parliamentary Debates.